www.quranonlinelibrary.com

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
(٣٢)
كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
قسم القراءات

# أنواع الخلاف بين شراح متن "الشاطبية"
# دراسة وصفية تحليلية

مشروع بحثي لإكمال متطلبات مرحلة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب
عمر يوسف جراع الشعلان
الرقم الجامعي (٤١١٠١٤٨٠٦)

إشراف
أ.د. باسم بن حمدي بن حامد السيد
الأستاذ بقسم القراءات

العام الجامعي
١٤٤٤هـ

## ملخص الرسالة

**عنوان البحث**: أنواع الخلاف بين شراح متن "الشاطبية"(دراسة وصفية تحليلية).
مشروع بحثي لاستكمال متطلبات الحصول على العالِمية (الماجستير).
**اسم الباحث**: عمر بن يوسف الشعلان. **اسم المشرف**: أ.د. باسم بن حمدي السيد.
**موضوعه**: دراسة أنواع خلاف شراح الشاطبية المتعلق بنظم، أو مدلوله، إلى غير ذلك؛ لما لها من قيمة علمية وأثر ظاهر.
**ويهدف هذا البحث إلى عده أمور من أهمها**: خدمة متن "الشاطبية"، وبيان ما ورد من خلاف في شرحها لتوسيع أفق القارئ، وتقبله للآراء المختلفة، ولفت نظر محققي متن "الشاطبية" إلى أهمية الرجوع إلى الشروح للوصول إلى أرجح الأقوال في رواية النظم وضبطه وفهمه.
**وجاءت خطة البحث في**: مقدمةٍ، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمةٍ، وفهارس، وجاءت المباحث الأساسية مقسمة على أنواع الخلاف وهي: (خلاف الشراح في ألفاظ البيت، وضبطه، وخلاف الشراح في الإعراب واللغة، وخلاف الشراح في منهج الناظم في الأبيات، وخلاف الشراح في مراد الناظم، وخلاف الشراح في التعقب على الناظم، وخلاف الشراح المتعلق بالتحريرات، والأداء، وخلاف الشراح في توجيه القراءة وتوجيه كلام الناظم).
**وخلص الباحث إلى نتائج من أهمها**: أن ثمرة الخلاف بين شراح الشاطبية على درجات: فمنه ما له أثر في أوجه القراءة، ومنه ما له أثر في طريقة أداء الوجه، ومنه ما ليس له أثر في القراءة بل متعلق بالنظم وسبكه، ومنه ما أثره متعلق بتوجيه القراءة، كما أظهرت الدراسة أن كثيرًا من مسائل الشاطبية قد يبدو منها ألّا خلاف فيها، فإذا توسع الناظر في شروح الشاطبية وجد أن بعض هذه المسائل ذات خلاف مشهور عند الشراح. وأن الخلاف بين شراح الشاطبية كان سببًا في وقوع الخلاف بين مدارس الإقراء.
**الكلمات المفتاحية**: اختلاف، شروح، الشاطبية، أنواع.

## Dissertation Summary

**Research title**: Types of disagreement between the explainers of al-Shatibiyah's poem (descriptive and analytical study).

A research project to complete the requirements for obtaining a master's degree.

**The name of the researcher**: Omar bin Yousef Al-Shaalan. **Supervisor Name**: Prof. Dr. Basem bin Hamdi Al-Sayed.

**Its subject**: the study of the types of disagreement among the al-Shatibiyah explainers related to the poem, or its meaning, etc., because of their scientific value and apparent impact.

**This research aims at several matters**, **the most important of which are**: the service of al-Shatibiyah's poem, and show the disagreements in its explanation to expand the reader's horizon, and the acceptance of different opinions, and draw the attention of those who type al-Shatibiyah's poem to the importance of referring to the explanations to reach the most likely narration of the poem.

**The research plan came in**: an introduction, a preface, seven chapters, a conclusion, and indexes. The chapters are split accordinng to the disagreement types, and they are: (the disagreement of the explainers in the words of the verse, the disagreement of the explainers with regards to syntax and dialect, the disagreement of the explainers in the method of the poet in the verses, the disagreement of the explainers in what the poet meant, and the disagreement of the explainers in criticizing the poet, and the disagreement of the explainers related to the audits, performance, and the disagreement of the explainers in the reasoning behind the reading and the reasoning behind the words of the poet).

**The researcher concluded with several results**, **the most important of which are**: that the result of the dispute between the al-Shatibiyah explainers is on several degrees: some of which changes the reading and some pf which doesn't, and some of them have an impact on the way the page is performed, and some have no effect on reading but related to the poem and the way the poet wrote it, and some of its effect is related its explaination. The study also showed that many of the al-Shatibiyah's issues may seem like there is no disagreement in them. But if the beholder expanded in the explanations of al-Shatibiyah, you would find that some of those issues are well known between the explainers. And that the dispute between the al-Shatibiyah explainers was the cause of the dispute between the schools of reading The Quran, from East to West.

**Keywords**: difference, explanations, al-Shatibiyah, types.

# شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى وحمده أتقدم بالشكر والتقدير لوالدتي نورية الأنصاري ووالدي يوسف الشعلان ثم لكل من ساهم في إخراج هذا البحث، سواء كان ذلك برأي، أو توجيه، أو إرشاد، أو نسخ أو طباعة.

وأخص بخالص الدعاء والشكر لشيخي الأستاذ الدكتور **باسم بن حمدي السيد** معلمي الأول والذي أشرف على هذا البحث، ولم يبخل علي بوقته، وتوجيهه، وعلمه، فله مني الدعاء بأن يجعله الله من أهل القرآن وأن يفتح عليه كل مغلق، وأن يقر عينه بأولاده، ويسخر له خلقه، وأن يجزيه الله الكريم خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الخالص والدعاء لشيخي وصديقي **أشرف فتحي** الذي راجع معي هذا البحث، ولم يبخل علي بوقته، فأسأل الله عز وجل أن يعلي شأنه، ويرزقه من حيث لا يحتسب، ويجعله من أهله وخاصته.

كما أتقدم بالشكر لقسم القراءات في كلية القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية على جهودهم المباركة.

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله الحليم الرحيم، ذي المنة والفضل العميم، له الحمدُ-سبحانه-حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضى، وله الحمد على كل حال، أحمده على نعمه الكثيرة التي لا تحصى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدُ الله ورسوله، وخليلُه وخِيرتُه من خلقه، خيرُ من صلى لله وصام، وأفضلُ من تلا كتابَ ربه وقام، بلَّغ الرسالةَ، ونصحَ الأمة، وجاهدَ في الله حق جهاده، فصلواتُ الله وسلامُه عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغرِّ الميامين، وعلى من سار على طريقهم واتبع هُداهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فلما كان شرف العلم على قدر شرف المعلوم؛ كانت علوم القرآن الكريم أشرف العلوم وأرفعها منزلة وأعلاها قدرًا وأجلها شأنًا؛ لصلتها بأعظم كتاب أنزل، على أعظم نبي أرسل ﷺ، وكان أهل هذه العلوم هم أشرف الناس؛ لارتباط علومهم بكتاب الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾[فاطر- ٣٢]، وروى عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"[(١)].

ولقد هيأ الله عز وجل من يقوم بخدمة كتابه العزيز -منذ نزوله على نبيه ﷺ -، ومن الخدمات الجليلة تأليف الكتب والمنظومات في علم القراءات، وتعددت الكتب التي تناولت علم القراءات، حتى استقر اعتماد القراء على بعض هذه الكتب، فكانت بعد ذلك بمثابة الأصول في تحصيل هذا العلم.

وظهر حرص القراء واهتمامهم بهذه الأصول من خلال حفظها وشرحها، والقراءة والإقراء بمضمنها، ودارت عليها كثير من محاور كتبهم، فخُدم هذا العلم وأصبح سهلًا ميسرًا على الطلاب، وذلك بعد تيسير الله ورحمته على عباده، كما قال في محكم التنزيل: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧].

---

(١) صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث رقم: (٥٠٢٧).

وممن ذاع صيته وعلا شأنه من العلماء الذين اصطفاهم الله لخدمة كتابه الإمام الكبير أبو محمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف الشاطبي الرعيني (ت٥٩٠هـ)، الذي كان علمًا من أعلام القرآن والقراءات، فقد نظم كتاب التيسير للإمام الداني (ت٤٤٤هـ) في القراءات السبع في قصيدته الموسومة بـ: حرز الأماني ووجه التهاني والمشهورة بالشاطبية، وهي تعد من عيون التصانيف في علم القراءات؛ ذلك بما امتازت به من عذوبة اللفظ، وسلاسة النظم، وجودة المعنى، وقد قال ابن الجزري[1]: ((ولقد رزق الله هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن))[2].

وقد وضع العلماء على هذه المنظومة شروحًا كثيرةً تزيد على مائة شرحٍ ما بين مطوَّلٍ ومختصرٍ ومتوسطٍ بينهما، واختلفت مناهجهم وطرقهم بين مهتمٍّ بإعرابها وبلاغتها، وبين معتنٍ باستظهار مقاصدها، ومطنبٍ في توجيه ما حوته من القراءات وغير ذلك.

ومن خلال الاستقراء لعدد من شروح الشاطبية وجدت اختلافًا بين شرَّاحها، وقد تنوَّع الاختلاف بين الشرَّاح تنوَّعًا لافتًا؛ ما بين اختلاف متعلق بنظم البيت وسبكه، أو إعرابه وبيان غريبه، أو مدلوله، إلى غير ذلك من الأنواع التي تستحق أن تبرز وتدرس؛ لما لها من قيمة علمية وأثر ظاهر، وقد عقدت العزم -بعد الاستخارة واستشارة مشايخي- على تقديم هذا الموضوع ليكون مشروعي البحثي لإكمال متطلبات الحصول على درجة العالمية (الماجستير) في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأسأل الله عز وجل أن يجعلني ومشايخي من أهل القرآن العاملين به.

---

[1] محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، إمام القراءات المعروف (ت٨٣٣هـ). وقد ترجم لنفسه في غاية النهاية انظر (٢/٢١٧-٢٢٠).

[2] غاية النهاية (٢/٢٢).

www.quranonlinelibrary.com


## الأهمية العلمية للموضوع:

تتجلى الأهمية العلمية للموضوع من خلال النقاط الآتية:

١. تعلقه بمتن "حرز الأماني ووجه التهاني" وهو أحد أهم متون علم القراءات، وهو المعتمد في التعليم والإقراء والإجازة في هذا الزمن، مع كونه من أهم مصادر وأصول كتاب النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري محقق هذا الفن، وصاحب هذا النظم المبارك هو الإمام الشاطبي أحد أشهر العلماء في القراءات وعلومها كما قال عنه الإمام الذهبي رحمه الله: ((كان يتوقد ذكاء، له الباع الأطول في فن القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، وله النظم الرائق، مع الورع والتقوى والتأله والوقار)) [١].

٢. لما كان طالب القراءات لا يكون ملمًّا بفهم الشاطبية إلا بالمرور على شروحها التي كثرت، وقد وقع في هذه الشروح جملة من الخلاف، فكان لابد من ذكر هذا الخلاف وبيانه وتوضيحه والوصول إلى الراجح منه، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة ليكون طالب الشاطبية على بينة من هذا الخلاف.

٣. الأهمية العلمية للمقارنة بين شروح "الشاطبية"؛ إذ تنمي ملكة الفهم والترجيح، وتخرج الفوائد والنكت من هذه الشروح.

٤. أن خلاف شروح "الشاطبية" متنوع بين: مؤثر في القراءة وغير مؤثر، وفيه مادة علمية ثرية تبرز أهمية دراسة وتحقيق هذا الخلاف للوصول إلى ما رجحه المحققون من أهل هذا الفن.

٥. لبلاغة "الشاطبية" وسبكها العالي؛ بدت بعض الصعوبة في أبياتها مما قد يفهم منه أكثر من معنى، أو معنى مخالف للرواية، أو يكون النظم دقيقًا محكمًا يحتاج إلى بسطٍ ليفهم منه المراد؛ وهذا أثَّرَ في بيان هذه المواضع بين الشراح اتفاقًا واختلافًا، ودراسة الخلافات يجلي هذا الغموض في العبارة.

٦. إبراز منهج العلماء في الخلاف العلمي القائم على التجرد، وتقبل الخلاف وعدم التعصب للآراء أو الرجال؛ ذلك لأنهم كانوا ينظرون إلى الحق وليس إلى الرجال، فالسخاوي تلميذ الشاطبي وأبو شامة تلميذه ومع هذا خالفه ولم يتعصب له.

---

[١] سير أعلام النبلاء (١٥/٤٠١)

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

٧. أن تقسيم أنواع الخلاف بين شراح "الشاطبية" وتصنيفه يسهل على الباحثين دراسة كل نوع على حدة؛ فبعض هذه الأنواع تحتاج إلى رسائل علمية في مرحلة الدكتوراه مثل: الخلافات المتعلقة بالتوجيه، وبالإعراب، وبعضها تكفيها مشاريع بحثية صغيرة.

www.quranonlinelibrary.com


## أسباب اختيار الموضوع:

١. القيمة العلمية الظاهرة للموضوع كما سبق بيانه في أهمية الموضوع.

٢. خدمة متن "الشاطبية"، وبيان ما ورد من خلاف في شرحها، وفي ذلك توسيع لأفق القارئ، وتقبله للآراء المختلفة.

٣. لفت نظر محققي متن "الشاطبية" إلى أهمية الرجوع إلى الشروح للوصول إلى أرجح الأقوال في رواية النظم وضبطه.

٤. رغبتي في الاستزادة في التعمق في دراسة شروح "الشاطبية"، وذلك من خلال قراءة الشروح والمقارنة بينها.

٥. أملي في المساهمة في خدمة علم القراءات.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

## الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة اختصت بدراسة الخلاف بين شراح الشاطبية من ناحية نوع الخلاف وأثره، وإن كان هناك دراسات فإنها تتناول مناهج شراح الشاطبية، أو تتكلم عن نوع واحد من أنواع الخلاف فقط، ومن هذه الدراسات:

١. الأبحاث التي جمعت استدراكات بعض الشراح على بعض، مثل: استدراكات الجعبري على أبي شامة للباحث مصطفى حسين، واستدراكات ابن جبارة على شراح الشاطبية وهو موضوع سجل في الجامعة الإسلامية للباحث عيسى جوب وغيرها، ولا شك أن الاستدراكات تدخل تحتها أنواع عديدة؛ كالاستدراك في التوجيه وفي الفهم واللغة والتفسير والعقيدة والوقف والابتداء وغيرها الكثير؛ إلا أن الاستدراكات من الصعوبة بمكان أن تجدها تجمع كل الأنواع التي ذكرتها فهي تقتصر على استدراك العالم على غيره من العلماء، فلذلك قد تفوت بعض أنواع الخلافات على المستدرك، وأذكر على سبيل المثال شرح الشاطبية المسمى "بالمهند القاضبي" لأبي العباس الأندلسي عند بيت "صحبة أعمى في الاسراء ثانيًا" أن صحبة يميلون الموضعين في الإسراء، ولم يستدرك عليه أحد من الشراح هذا، مع أنه من الشروح المتقدمة، فالاستدراكات لا تجمع كل الأنواع.
٢. بحث بعنوان تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها للدكتور عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، وهو في جزء من أنواع الخلاف وهو التعقب على الناظم فقط، إضافة إلى أن الباحث نقل أقوال العلماء في تعديلاتهم على أبيات الناظم، ولم يذكر تعقب الشراح على بعض في الأبيات المعدلة ولم يبين رأيه أو يدرس الموضع دراسة تامة.
٣. مناهج المؤلفين في شرح الشاطبية من بداية القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر الهجري، وهي رسالة دكتوراه في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، للطالب محمد أحمد الفاضل، وهذه الرسالة تكلم فيها الطالب على ثلاثة عشر شرحًا من شروحات الشاطبية، فيذكر عن كل شرح اسم المؤلف والتعريف عنه ثم التعريف بالشرح وطريقة

www.quranonlinelibrary.com


المؤلف في الشرح، ولم يتطرق لأنواع الخلاف، وأما موضوع بحثي فإنه يذكر أنواع الخلافات بين الشراح، والفرق ظاهر بين الموضوعين.

٤. المقارنة بين شروح الشاطبية في القرن السابع الهجري مع تحقيق كتاب فك رموز القصيد للطالب المستفيد ليعقوب بن بدران الجرائدي (٦٨٨هـ) وهي رسالة ماجستير للباحثة رهام الغامدي وهي رسالة قريبة لموضوع رسالة مناهج المؤلفين في شرح الشاطبية من بداية القرن السابع إلى نهاية القرن العاشر الهجري.

فالباحثة وصفتْ الشروح التي كانت في القرن السابع، وهو ما فعله صاحب مناهج المؤلفين بل زاد شروحًا عليها لم تذكرها؛ لأن دراستها اقتصرت على القرن السابع، وهو إلى القرن العاشر، وذكرتْ مميزات شروح هذا القرن والمآخذ عليها، وزادت على المناهج بأن حققتْ كتاب فك رموز القصيد للجرائدي.

وأما بحثي فإنه يختص بذكر نوع الخلاف الذي وقع فيه الشراح، إلا أن في بحثها بعض العناوين التي توهم القارئ بأن هناك تقاربًا بين بحثي وبحثها في بعض العناوين، مثل مناهج شروح الشاطبية في اللغة والمعنى والإعراب والتوجيه والتحرير.

فأقول: الباحثة كانت تصف كل شرح وتذكر طريقته تحت كل مبحث، فقالت وهي تتحدث عن شرح السخاوي أنه يعتني بالآراء اللغوية ونسبتها لقائلها: قال[١]: (فارهين: حاذقين، وفرهين أشرين. قاله الفراء)[٢]، ولم تذكر إذا كان هناك من يخالفه من الشراح. ومثالا آخر ذكرته وهي تتحدث عن مناهج الشراح في الإعراب ومدى دورانه عندهم، قالت: قال أبو شامة: ((دخللا حال من الضمير في شايع... ويجوز أن يكون دخللا مفعول على هذا، أي تابع دخيلا له))[٣] فلم تذكر من خالفه على هذا الإعراب إن كان هناك مخالف له، ومثل هذا فعلته في التوجيه.

وأما مبحث التحرير فلم تذكر فيه بعد أن عرّفته إلا مثالا واحدًا وهو غير صريح في التحرير؛ لأن الشروح في هذه الحقبة لم تعرج كثيرا على التحريرات ولم تكن تذكر ذلك،

---

[١] أي السخاوي.

[٢] المقارنة بين شروح الشاطبية (٨٧).

[٣] المقارنة بين شروح الشاطبية (١٢٧).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


وأما بحثي فإنه يرشد القارئ إلى أن هناك خلافًا سببه التحريرات حريّ أن يدرس؛ فهذا يمنع وجهًا لم يمنعه الآخر وهكذا، فينبغي أن تدرس المواضع التي وقع فيها الخلاف وما ثمرة الخلاف والراجح وما هو عليه أهل الأداء، فالبون بعيد بين البحثين أصلا ومضموما.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


## حدود البحث

أولا: الحد الوعائي (محل الدراسة): شروح الشاطبية المطبوعة والمحققة، وهي على النحو التالي:

١- المهند القاضبي في شرح قصيد الشاطبي لأبي العباس أحمد بن علي الأندلسي (ت٦٤٠هـ).

٢- فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ).

٣- الدرة الفريدة في شرح القصيدة لابن النجيبين الهمذاني (ت٦٤٣هـ).

٤- كنز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت٦٥٦هـ).

٥- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبدالله محمَّد بن الحسن الفاسي (ت٦٥٦هـ).

٦- المفيد في شرح القصيد، لعلم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي اللَّوَرْقي (ت٦٦١هـ).

٧- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السَّبع للإمام الشَّاطبي للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ).

٨- كاشف المعاني في شرح حرز الأماني لأبي الفضائل عباد بن أحمد الأصفهاني (ت٧١٤هـ).

٩- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني لأبي عبدالله محمد بن داود الصنهاجي المشهور بـ"ابن آجُرُّوم" (ت٧٢٣هـ).

١٠- المفيد في شرح القصيد لابن جبارة المقدسي (ت٧٢٨هـ).

١١- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني للجعبري (ت٧٣٢هـ).

١٢- جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد لعبدالرحمن بن أحمد التركستاني، المعروف بالدَّقُوقي (ت٧٣٥هـ).

١٣- العقد النَّضيد في شرح القصيد (شرح القصيدة الشَّاطبيَّة في القراءات السَّبع) لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمَّد الشهير بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ).

١٤- الجوهر النضيد في شرح القصيد لأبي بكر بن أيْدَغْدِي بن عبدالله الشمسي المعروف بابن الجندي(٧٦٩هـ)

١٥- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لأبي القاسم علي بن عثمان الشهير بابن القاصح(٨٠١هـ).

١٦- شرح الشاطبية لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ).

١٧- شرح العلامة ابن عبدالحق السنباطي على حرز الأماني للشاطبي (ت٩٩٥هـ).

١٠ - شرح ملا علي قاري على الشاطبية(ت١٠١٤هـ).

١١ - إرشاد المريد إلى مقصود القصيد لعلي بن محمد لضباع (ت١٣٨٠هـ).

١٢ - الوافي في شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ).

ثانيًا: الحد الموضوعي: أنواع الخلافات بين شراح "الشاطبية" المتعلقة بالبيت وما يتعلق به نظمًا، ولفظًا، وإعرابًا، وفهمًا، وتوجيهًا، وصحة القراءة التي ذكرها الناظم؛ وعليه فلن يدخل في البحث الخلافات التي لا تتعلق ببيت الشاطبية بشكل مباشر، والتي تعتبر من قبيل الاستطراد كخلافهم في تغيير الناظم لحروف "أبا جاد"، فقد ذكر ابن الجندي هذا الخلاف: ((وقد اشتهر عند الناس أن الناظم غير أبا جاد كما سبق، هكذا قال بعض الشرّاح، والظاهر أنه لم يغير شيئًا، والذي ذكره الناظم هو اصطلاح المغاربة؛ وهو منهم، وعليه اعتمد البوني في كتابه، وابن العربي وغيرهما))[1] ، أو الخلاف الذي يذكره أهل التفسير وينقله عنهم بعض الشراح كقولهم: هل يجوز أن نقول سورة البقرة أو السورة التي يذكر فيها البقرة، فهذا وأمثاله من الخلافات التي يستطرد بها الشراح غير داخلة في حدود البحث.

[1] الجوهر النضيد (٥١٧) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ.

## خطة البحث

يتكون البحث من مقدمةٍ، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمةٍ، وفهارس، وذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وتحتوي على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.
- **التمهيد:**
  - **المطلب الأول:** التعريف بالشاطبي.
  - **المطلب الثاني:** التعريف بمنظومة حرز الأماني ووجه التهاني.
- **المبحث الأول: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالبيت رواية:**
  - **المطلب الأول:** الخلاف في ألفاظ البيت.
  - **المطلب الثاني:** الخلاف في ضبط البيت.
- **المبحث الثاني: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالبيت لغةً:**
  - **المطلب الأول:** الخلاف في الإعراب.
  - **المطلب الثاني:** الخلاف بين الأوجه اللغوية والضرورات الشعرية.
  - **المطلب الثالث:** الخلاف في معنى الكلمة في البيت.
- **المبحث الثالث: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بمنهج الناظم:**
  - **المطلب الأول:** الخلاف في استخراج القراءات التي لم ينص عليها الشاطبي لفظًا أو قيدًا.
  - **المطلب الثاني:** الخلاف المتعلق بالرموز.
  - **المطلب الثالث:** الخلاف المتعلق بارتباط المسألة المذكورة بأخرى.
  - **المطلب الرابع:** الخلاف المتعلق بالموضع المراد.
  - **المطلب الخامس:** الخلاف المتعلق بما يدل على ترجيح الناظم لوجه أو تضعيفه أو تقديمه على آخر.
- **المبحث الرابع: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بفهم مراد الناظم.**
  - **المطلب الأول:** الخلاف المتعلق بمراد الناظم.
  - **المطلب الثاني:** الخلاف المتعلق بالمسائل حكاية ورواية.
  - **المطلب الثالث:** الخلاف المتعلق بالأوجه التي تُخَرَّج من البيت.

www.quranonlinelibrary.com


– **المطلب الرابع**: الخلاف المتعلق بالكلمات التي تدخل تحت قاعدة واختلف في دخولها في قاعدة أخرى.

**–المبحث الخامس: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتعقب على الناظم.**

– **المطلب الأول**: الخلاف المتعلق بمدى وضوح عبارة الناظم.

– **المطلب الثاني**: الخلاف المتعلق بمدى التزام الناظم بمصطلحه.

**–المبحث السادس: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتحرير:**

– **المطلب الأول**: الخلاف المتعلق بجواز القراءة بما خالف أو وافق الشاطبي أصله.

– **المطلب الثاني**: الخلاف المتعلق بصحة القراءة أو الوجه.

– **المطلب الثالث**: الخلاف المتعلق بأداء الحرف القرآني.

**–المبحث السابع: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتوجيه.**

– **المطلب الأول**: الخلاف في توجيه القراءة.

– **المطلب الثاني**: الخلاف في توجيه كلام الناظم.

**–الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.**

**–الفهارس**، وهي:

- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


## منهج البحث:

سأسلك في هذه البحث المنهج الوصفي لأنواع الخلاف بين شراح الشاطبية، مع المنهج التحليلي في دراسة الأنواع والتمثيل عليها، متَّبعًا الإجراءات العلمية التالية:

١. أستقرئ أنواع الخلاف من شروحات الشاطبية.
٢. أصنف كل نوع تحت المبحث الخاص به.
٣. أبيّن ماهية كل نوع من أنواع الخلاف -قبل الشروع في ذكر أمثلته- بما يوضحه ويظهره، فأذكر المراد به، وأسبابه، ونسبة وقوعه قلة وكثرة حتى ينجلي المقصود بهذا النوع من الخلاف، ويتميز عن أنواع الخلاف الأخرى.
٤. أمثل على كل نوع بثلاثة أمثلة، وإذا وجدت أقل من ذلك فإني أذكر ما وجدته، وأدرسه وفق المنهج التالي:
   أ. أذكر البيت المختلف فيه مضبوطا بالشكل.
   ب. ألخص أقوال الشراح في معنى البيت مع العزو، وتقديم أول من قال به من الشراح ثم من وافقه.
   ت. أكتفي بذكر نص صريح لأحد الشراح.
   ث. أذكر سبب الخلاف وثمرته إن وجد.
   ج. مناقشة أقوال الشراح.
   ح. أذكر القول الراجح إن كان هناك حاجة للترجيح.
   خ. أذكر ما عليه أهل الأداء اليوم إذا كان الشرح يتعلق بالأداء.
٥. كتابة الآيات بالرسم العثماني، مع عزوها إلى السورة والآية في المتن بين معقوفين [...].
٦. توثيق المسائل العلمية من مصادرها الأصيلة.
٧. التعريف بالأعلام الوارد ذكرهم في البحث في أول موضع باختصار.
٨. الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
٩. التعريف بالمصطلحات والكلمات الغريبة.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

## التمهيد:

## المطلب الأول: التعريف بالشاطبي.

**أولًا: اسمه:**

هو القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرُّعَينيّ الشاطبي[1].

**ثانيًا: ولادته:**

ولد ضريرًا في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة الأندلسية[2].

**ثالثًا: رحلته:**

بدأ رحلته العلمية بحفظ كتاب الله ثم تعلم القراءات في بلده، ثم ارتحل إلى بلنسية وهي قريبة من بلده شاطبة فنهل من علمائها، ثم ذهب الحج والتقى ببعض العلماء، ثم استوطن في مصر، وزار القدس بعد أن فتحها صلاح الدين[3].

**رابعًا: شيوخه:**

شيوخه كثر، وأذكر منهم:

١- أبو عبد الله محمد النفزي المعروف بـ(ابن اللايُهْ)[4].

---

[1] انظر: غاية النهاية (٢/٢٠)، ومختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي (٢٨)، وبغية الوعاة (٢/٢٦٠)، وشذرات الذهب (٤/٣٠١)، والبداية والنهاية (١٣/١٠)، مرآة الجنان (٣/٤٦٧-٤٦٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/٣٩-٤٢).

[2] غاية النهاية (٢/٢٠)، معرفة القراء (٣/١١١٠)، ومختصر الفتح المواهبي (٢٨).

[3] غاية النهاية (٢/٢٠)، معرفة القراء (٣/١١١١-١١١٢). وصلاح الدين هو: أبو المظفر يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب بن شاذي بن مروان بن يعقوب الدويني، توفي (٥٨٩هـ) انظر النجوم الزاهرة (٦/٣-٥١).

[4] محمد بن علي بن محمد بن أبي العاص النفزي، قال ابن الجزري: (توفي سنة بضع وخمسين وخمسمائة). انظر: غاية النهاية (٢/١٨٠)، ومعرفة القراء (٣/١٠٤٨).

٢- أبو الحسن البلنسي[١].

٣- أبو عبد الله البلنسي[٢].

٤- أبو الحسن علي الأنصاري البلنسي[٣].

٥- أبو عبد الله الإشبيلي[٤].

٦- أبو عبد الله بن عاشر[٥].

٧- أبو عبد الله المعروف بابن الفرس[٦].

**خامسًا: تلاميذه:**

تتلمذ عليه خلق لا يحصون وخصوصًا بعد دخوله مصر، ومنهم:

١- علم الدين أبو الحسن عليّ السخاويّ[٧].

٢- زين الدين أبو عبد الله الكردي [٨].

---

[١] علي بن محمد بن علي بن هذيل، صاحب كتاب المنصف في الرسم، توفي (٥٦٤هـ). انظر غاية النهاية (١/٥٧٣-٥٧٤).

[٢] محمد بن جعفر بن حميد بن مأمون الأموي البلنسي، كان بارعًا في النحو، توفي (٥٨٦هـ). انظر غاية النهاية (٢/٩٧-٩٨).

[٣] علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة الأنصاري البلنسي، وقد روى عنه الشاطبي شرح الهداية للمهدوي، توفي (٥٦٧هـ). انظر غاية النهاية (١/٤٨٨-٤٨٩).

[٤] محمد بن يوسف بن مفرج بن سعادة الإشبيلي، وقد روى عنه الشاطبي أيضًا شرح الهداية، توفي (٦٠٠هـ). انظر غاية النهاية (٢/٢٨٨)

[٥] عاشر بن محمد بن عاشر بن خلف الأنصاري، معروفًا بالفهم والإتقان، توفي (٥٦٧هـ). معرفة القراء (٣/١١١١)، مختصر المواهبي (٣٦-٣٧).

[٦] محمد بن عبد الرحيم الخزرجي، عالم بالقراءات من أهل غرناطة، توفي (٥٦٧هـ). مختصر المواهبي (٣٦-٣٧)، غاية النهاية (٢/٢٠).

[٧] أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطّاس الهمذاني السخاوي، وله شرح على الشاطبية سماه: (فتح الوصيد إلى معرفة القصيد)، توفي (٦٧٣هـ). انظر: معرفة القراء (٣/١٢٤٥-١٢٥٩).

[٨] أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين، مقرئ عالم متصدر للإقراء في زمن السخاوي بجامع دمشق، توفي (٦٢٨هـ) انظر: غاية النهاية (٢/٢١٦)، والمختصر المواهبي (٩٠).

www.quranonlinelibrary.com


٣- أبو عبد الله محمد القرطبي [١].

٤- أبو بكر اللخميّ الأندلسيّ [٢].

٥- ابن الأزرق[٣].

**سادسًا: مؤلفاته:**

وهب الله تعالى الإمام الشاطبي ملكة فريدة في النظم، فنظم كثيرًا من العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى وكان أكثر ما اعتنى به مؤلفات الداني[٤]، فقام بنظم عدد منها، ومن أشهر منظوماته:

١- قصيدة حرز الأماني ووجه التهاني، وهي قصيدة لامية وقعت في (١١٧٣) بيتًا اشتهرت نسبتها إليه "الشاطبية" وهي أشهر مؤلفاته على الإطلاق، بل ربما أشهر نظم في المكتبات الإسلامية حتى إن ابن الجزري قال عنها: ((لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به))[٥]، وشروحها تتجاوز مائة شرح، وهي نظم لكتاب "التيسير في القراءات السبعة" لأبي عمرو الداني.

٢- قصيدة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم المصحف، وهي قصيدة رائية وقعت في (٢٩٨) بيتًا، وهي نظم لكتاب "المقنع في معرفة مرسوم الأمصار" لأبي عمرو الداني، وهي مطبوعة ومتداولة.

---

[١] محمد بن عمرو بن يوسف الانصاري، وله أبيات انفرد بروايتها عن الشاطبي، توفي (٦٣١هـ). انظر: غاية النهاية (٢٢٠/٢)، ومختصر المواهبي (٩١).

[٢] محمد بن محمد بن وضّاح، وهو الذي أدخل الشاطبية إلى بلاد المغرب والأندلس ورواها لهم، توفي (٦٣٤هـ). انظر: غاية النهاية (٢٥٧/٢)، ومختصر المواهبي (٩١-٩٢).

[٣] عبد الله بن محمد بن عبد الوارث وهو آخر من روى عن الناظم، بقي إلى سنة (٦٧٤هـ). انظر غاية النهاية (٤٥٣/١)، ومختصر المواهبي (٩٤).

[٤] أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، العالم المقرئ الكبير (ت٤٤٤هـ). انظر: معرفة القراء (٧٧٣/٢-٧٨١).

[٥] غاية النهاية (٢١/٢).

٣- قصيدة ناظمة الزهر في عدد آي سور القرآن، وهي قصيدة رائية وقعت في (٢٩٧) بيتًا وهي مطبوعة ومتداولة، وبعضهم يشكك في نسبتها للشاطبي؛ لأن الذهبي[١] وابن الجزري لم يذكراها عند ترجمة الشاطبي، والسخاوي لم يذكرها ولم يشر إليها في جمال القراء، وهو -رحمه الله- كان يعتني بشرح منظومات الشاطبي، بل إن أول من شرحها الشيخ عبد الله بن إسماعيل بن صالح الأيوبي المتوفى سنة ١٢٥٢هـ ولم يكمله[٢]، إلا أنه قد جاء ذكرها في المسائل التبريزية لابن الجزري[٣]، وكونها لم تذكر في "المعرفة" و"الغاية" ليس هذا دليلا على نفي صحتها للشاطبي، والله أعلم.

٤- قصيدة دالية نظم فيها كتاب التمهيد لابن عبد البر في خمسمائة بيت، وهو في عداد المفقود[٤].

**سابعا: ثناء العلماء عليه:**

١- قال أبو العباس الأندلسي[٥]: ((وكان قويّ الشعر...وكان مع ذلك متواضعًا فاضلًا ناصحًا لكتاب الله تعالى.))[٦].

٢- قال السبكي[٧]: ((وكان ذكي القريحة قوي الحافظة واسع المحفوظ كثير الفنون فقيهًا مقرئًا محدثًا نحويًا زاهدًا عابدًا ناسكًا يتوقد ذكاء.))[٨].

---

[١] أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي، صاحب كتاب معرفة القراء (ت٧٤٨هـ). انظر: غاية النهاية (٦٥/٢).

[٢] انظر: شرح المخللاتي المسمى بالقول الوجيز (١٦-١٧).

[٣] انظر: المسائل التبريزية (١٢٤-١٢٥).

[٤] معرفة القراء (١١١٤/٣).

[٥] أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن علي بن شكر، (ت٦٤٠هـ). انظر معرفة القراء (١٣٨٤/٣).

[٦] المهند القاضبي (١٢٨-١٢٩).

[٧] أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ). انظر الدرر الكامنة (٤٢٥/٢-٤٢٨).

[٨] طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٢/٧).

www.quranonlinelibrary.com


٣- قال الذهبي: ((وكان إمامًا علامة ذكيًا، كثير الفنون، منقطع القرين، رأسًا في القراءات، حافظًا للحديث، بصيرًا بالعربية، واسع العلم. وقد سارت الركبان بقصيدتيه "حرز الأماني" و"عقيلة أتراب القصائد" اللتين في السبع والرسم، وحفظهما خلق لا يُحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز، وسهّل الصعب وأخلص النية))[١].

٤- قال ابن الجزري: ((وليّ الله الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار والمشتهرين في الأقطار...وكان إمامًا كبيرًا أعجوبة في الذكاء كثير الفنون آية من آيات الله تعالى غاية في القراءات حافظًا للحديث بصيرًا بالعربية إمامًا في اللغة رأسًا في الأدب مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع))[٢].

**ثامنًا: مذهبه الفقهي:**

كان رحمه الله شافعي المذهب، فقد ذكره السبكي في طبقاته.[٣]

**تاسعًا: وفاته:**

توفي رحمه الله في يوم الأحد بعد العصر الثامن والعشرين من جمادي الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة، بالقاهرة[٤].

---

[١] معرفة القراء (٣/١١١١-١١١٢).

[٢] غاية النهاية (٢/٢٠).

[٣] طبقات الشافعية الكبرى (٧/٢٧٠).

[٤] معرفة القراء (٣/١١١٢)، ومختصر الفتح المواهبي (١٠١-١٠٢)، وغاية النهاية (٢/٢٢).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

## المطلب الثاني: التعريف بمنظومة حرز الأماني ووجه التهاني.

**أولًا: اسمها:** وقد صرح به الناظم بقوله:

((وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيَمُّنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنِهِ مُتَقَبَّلَا))[1].

**ثانيًا: بحر القصيدة:** هي قصيدة لامية على البحر الطويل.

**ثالثًا: عدد أبياتها:** قد نظمها في (١١٧٣) بيتًا وقد صرح بذلك في قوله:

((وَأَبْيَاتُهَا أَلْفٌ تَزِيدُ ثَلَاثَةً وَمَعْ مِائَةٍ سَبْعِينَ زُهْرًا وَكُمَّلَا))[2]

**رابعًا: موضوعها:** تتكلم هذه القصيدة عن القراءات السبع.

**خامسًا: مصدرها:** إن مصدر الأساس للنظم هو كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، فقد ذكر ذلك في قوله:

((وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ اللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلَا))[3]

وقد ذكر أنه زاد عليه وذاك في قوله:

((وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا))[4]

**سادسًا: منهجه فيها:** ويمكن أن أقسم النظم إلى خمسة أقسام:

**الأول: المقدمة:** وهي تحتوي على (٩٤) بيتًا، بدأ فيها بالبسملة، ثم الصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى صحبه، ثم تكلم عن القرآن وأهله وماذا لهم وما يجب عليهم، ثم ذكر القراء السبعة

---

[1] المقدمة، بيت (٧٠).

[2] باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها، بيت (١١٦١).

[3] المقدمة، بيت (٦٨).

[4] المقدمة، بيت (٦٩).

ورواتهم، ثم بين منهجه فيها، فقد استخدم رموز انفرادية فمنها ما يدل على قارئ ومنها ما يدل على أكثر من قارئ وهي: (أبج، دهز، حطي، كلم، نصع، فضق، رست، ث، خ، ذ، ظ، غ، ش)، واستخدم رموز كلمية وهي تدل على أكثر من قارئ وهي: (صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حرمي، حصن) وجعل الواو فاصلة بين المسائل، ويسمي القارئ باسمه إذا تيسير له ذلك، واستخدم الأضداد فإذا ذكر قراءة بالمد فالتي لم تذكر تكون بالقصر وهكذا، وهناك أضداد لا تعرف من جهة العقل إنما هو اصطلحها لنفسه مثل النصب ضده الخفض وهكذا، ثم ختم المقدمة ببعض النصائح والتوجيهات.

**الثاني: الأصول**: وهي الأحكام والقواعد التي تتكرر في القراءة، وقد حوت على (٣٥٠) بيتًا، فبدأ بأحكام الاستعاذة ثم البسملة ثم فاتحة الكتاب ثم الإدغام الكبير ثم هاء الكناية ثم المدود ثم أحكام الهمزات ثم الإدغام الصغير ثم النون الساكنة والتنوين ثم الإمالة ثم الراءات ثم الوقف على أواخر الكلم ثم الوقف على المرسوم ثم ياءات الإضافة ثم ختم بياءات الزوائد.

**الثالث: الفرش**: وهو الأحرف التي اختلف فيها القراء في سورها، وقد يتكرر بعضها، وقد احتوى على (٦٧٦) بيتًا، فبدأ من سورة البقرة وانتهى بآخر القرآن، وكان يذكر كل حرف بالترتيب، وإذا كان له نظائر فإنه ينبه على ذلك، وأحيانًا يخالف الترتيب إذا كان لا يشكل.

**الرابع: باب التكبير**: وقد ذكر فيه أحكام التكبير من سورة الضحى إلى الناس، وأحكام ختم القرآن، وقد حوى على (١٣) بيتًا.

**الخامس: مخارج الحروف وصفاتها والخاتمة**: وقد احتوى هذا الباب على (٤٠) بيتًا، ذكر فيه مخارج الحروف وصفاتها وعددها عنده ١٦ مخرجًا ثم ذكر بعض التوجيهات والنصائح ثم ختم بالحمد والصلاة والسلام على النبي المختار.

www.quranonlinelibrary.com


**سابعًا: شروحها:**

أما الكلام عن الشروح فحدّث ولا حرج، ولا أعلم نظمًا شُرح كما شُرح هذا النظم، فقد تجاوزت شروحه مائة شرح، عدا المؤلفات التي عارضتها أو أعربتها أو اهتمت بضبطها، وأذكر أشهرها:

١- المهند القاضبي في شرح قصيدة الشاطبي لأبي العباس الأندلسي.
٢- فتح الوصيد في شرح القصيد لأبي الحسن السخاوي.
٣- الدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني[١].
٤- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة للفاسي[٢].
٥- كنز المعاني في شرح حرز الأماني لشعلة[٣].
٦- المفيد في شرح القصيد لعلم الدين اللَّوَرْقي[٤].
٧- إبراز المعاني من حرز المعاني لأبي شامة[٥].
٨- كاشف المعاني في شرح حرز الأماني للأصفهاني[٦].

---

[١] أبو يوسف منتجب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني المقرئ النحوي، قال الذهبي عن شرحه: جم الفوائد، واضح (ت٦٤٣هـ). انظر معرفة القراء (٣/١٢٦٥-١٢٦٦).

[٢] أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف المغربي الفاسي، شيخ القراء بمدينة حلب (ت٦٥٦هـ). انظر معرفة القراء (٣/١٣٢٩-١٣٣١).

[٣] أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي الحنبلي، صاحب الذكاء المفرط والفهم الثاقب (ت٦٥٦هـ). انظر معرفة القراء (٣/١٣٤٠-١٣٤١).

[٤] القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر المرسي اللَّوَرقي، المقرئ الأصولي النحوي (ت٦٦١هـ). انظر معرفة القراء (٣/١٣١٠).

[٥] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي المعروف بأبي شامة، العلامة ذو الفنون، صاحب التصانيف (ت٦٦٥هـ). انظر معرفة القراء (٣/١٣٣٤-١٣٣٦).

[٦] أبو الفضائل مجد الدين عبّاد بن أحمد بن إسماعيل الحَسَني الأصفهاني (ت٧١٤هـ). انظر كاشف المعاني (١/٢٢) بتحقيق مصطفى السباعي.

٩- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني لابن آجروم[١].

١٠- المفيد في شرح القصيد لابن جبارة[٢].

١١- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للجعبري[٣].

١٢- جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد للدّقُوقي[٤].

١٣- العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي[٥].

١٤- الجوهر النضيد في شرح القصيد لابن الجندي[٦].

١٥- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لابن القاصح[٧].

١٦- شرح قصيدة الإمام أبي القاسم الشاطبي للسيوطي[٨].

١٧- شرح العلامة ابن عبد الحق السنباطي على حرز الأماني للشاطبي[٩].

---

[١] أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود، النحوي صاحب الآجرومية المشهورة (ت٧٢٣هـ). انظر بغية الوعاة (٢٣٩/١)، وشجرة النور الزكية (٣١٢/١).

[٢] أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة، قال الذهبي عن شرحه: وبرع وصنف شرحًا كبيرًا للشاطبية فجوده، ولكن حشاه بالاحتمالات البعيدة (ت٧٢٨هـ). انظر معرفة القراء (١٤٨٢/٣-١٤٨٤).

[٣] أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، قال الذهبي عن شرحه للشاطبية: فأتى فيه ببدائع ونفائس. (ت٧٣٢هـ). انظر معرفة القراء (١٤٦٣/٣-١٤٦٥).

[٤] أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الأعلى، التاجر السفار المقرئ (ت٧٣٥هـ). انظر معرفة القراء (١٥١٤/٣-١٥١٥).

[٥] أبو العباس أحمد بن يوسف بن مسعود المعروف بالسمين، قال ابن الجزري عن شرحه: لم يسبق إلى مثله. (ت٧٥٦هـ). انظر غاية النهاية (١٣٨/١هـ).

[٦] أبو بكر بن أيْدُغْدِي بن عبد الله الشمس بن السيف الشمسي، قال ابن الجزري عن شرحه: وألف شرحًا على الشاطبية يتضمن إيضاح شرح الجعبري. (ت٧٦٩هـ). غاية النهاية (١٦٣/١).

[٧] أبو القاسم علي بن عثمان بن أحمد بن القاصح (ت٨٠١هـ). غاية النهاية (٤٩١/١).

[٨] أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الخضيري الأسيوطي، صاحب التصانيف الكثيرة (ت٩١١هـ). انظر كتاب التحدث بنعمة الله وهو كتاب ألفه ترجم فيه نفسه. (٢ وما بعدها).

[٩] أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، (ت٩٩٠هـ). انظر هدية العارفين (١٤٩/١).

١٨- شرح علي القاري الهروي على القصيدة الشاطبية في القراءات السبع[١].

١٩- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد للضباع[٢].

٢٠- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع[٣].

[١] علي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ). انظر الأعلام للزركلي (١٢/٥).

[٢] علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الضباع، شيخ عموم المقارئ والإقراء بالديار المصرية (ت١٣٧٦هـ). إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (٢/٢٣٦-٢٤٠).

[٣] عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، من أفاضل علماء الأزهر (ت١٤٠٣هـ). إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (١/١٩٤-٢٠١).

## المبحث الأول: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالبيت رواية.

هذا المبحث من المباحث المهمة؛ فأول ما يبدأ به طالب علم القراءات حفظ نظم يذكر خلاف القراء العشر أو السبع أو غيرهم، وأقول: إن تحصيل جلّ هذا العلم يعتمد على الحفظ، والأولى للطالب أن يحفظ النظم كما أراده الناظم ولا يغير فيه، فالناظم رحمه الله لما نظم هذا النظم لقّنه لطلابه وتناقلوه حتى وصل إلينا، ولما وصل إلينا هذا النظم المبارك، وجد الباحثون ومن يحفظ هذا النظم خلافات في بعض الأبيات؛ إما في الألفاظ، أو في الضبط، وقد كثرت طبعاته فكثر الخلاف فيما بينها، وعلى هذا فإني أنصح الحفاظ أن يكون حفظهم على نسخة واحدة حتى لا يلتبس عليهم، وينبغي لمن أراد أن يطبع نسخة من هذا النظم المبارك أن يطلع على الشروح وخاصة المتقدمة؛ لأنهم يذكرون ما يشكل من ضبط البيت وما يختلف من روايته.

### المطلب الأول: الخلاف في ألفاظ البيت.

**ماهية هذا الخلاف:**

هذا المطلب يتعلق باختلاف الشراح في ألفاظ البيت؛ فبعض الشراح يروي البيت رواية تختلف عن البعض الآخر؛ والسبب في هذا أن الشاطبيَّ قد غيّر في بعض أبياته، وقدم، وأخر، بعد مراجعة تلاميذه له[1]، والسبب الثاني هو تغيير بعض النساخ، والذي اطلعت عليه في هذا النوع هو تقريبًا ٢٠ موضعًا.

ودونك ثلاثة من الأمثلة على هذا النوع:

[1] فتح الوصيد (١٠٣٣/٣).

**المثال الأول: قال الناظم:**

((وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا))[1]

اختلف الشراح في رواية البيت على قولين:

**الرواية الأول:** تقديم ينصركم على يشعركم؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُّوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[2].

**الرواية الثانية:** تقديم يشعركم على ينصركم؛ ولم أقف على من روى هذه الرواية من الشراح، لكن الفاسي والجعبري والسمين وعلي القاري ذكروا أنها رويت[3].

قال الجعبري: ((ويروى تقديم (يشعركم) على (ينصركم) وفيه مخالفة الترتيب))[4].

**سبب الخلاف:** رواية البيت.

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول يرون أن الرواية الجيدة هي تقديم ينصركم على يشعركم، بل إن السمين يقول: ((وينبغي أن يُقرأ هذا البيت: (وينصركم أيضًا ويشعركم) كما أنا كتبته، أعني

---

[1] فرش سورة البقرة، بيت (٤٥٥).

[2] انظر المهند القاضبي(٤٧٨-٤٧٩)، وفتح الوصيد (٦٣٣/٣)، والدرة الفريدة (٤٥٥/٣)، واللآلئ الفريدة (٢٤/٢-٢٧)، وكنز شعلة (١٣/٢)، ومفيد اللورقي (٣٠٧/١)، وإبراز المعاني (٢٨٨/٢)، وكاشف المعاني (٥٥٦/٢) بتحقيق مصطفى السباعي، وكنز الجعبري (١١١٩/٣-١١٢١)، وجامع الفوائد (٤٧٢)، والعقد النضيد (٢٢٥) بتحقيق ناصر القثامي، والجوهر النضيد (١١١) بتحقيق عبد الله برناوي، وسراج القارئ (٦٨٧/٢)، وشرح السيوطي (٢٢٥)، وشرح السنباطي (٣٥٣/٢)، وشرح علي القاري (٤٠٦/٢-٤٠٨)، وإرشاد المريد (١٣٦)، والوافي (٢٠٢).

[3] انظر اللآلئ الفريدة (٢٧/٢)، وكنز الجعبري (١١٢١/٣)، والعقد النضيد (٢٢٥) بتحقيق ناصر القثامي، وشرح علي القاري (٤٠٧/٢-٤٠٨).

[4] كنز الجعبري (١١٢١/٣).

بتقديم: (ينصركم) على (يشعركم) لأن الترتيب القرآني كذلك))[1]؛ ففي هذه الرواية التزام الترتيب القرآني، ولكن لو تقدمت (يشعركم) على (ينصركم) فالأمر واسع كما قال السمين: ((وهو جائز في الجملة))[2]، إلا أن الرواية الأولى هي رواية الجمهور وهذا أيضًا مما يقوي هذه الرواية والله أعلم.

**المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزَ وَالصَّابِئُونَ خُذْ وَهُزْؤًا وَكُفْؤًا فِي السَّوَاكِنِ فُصِّلَا**

**وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ[3] وَاقِفًا ثُمَّ مُوصِلَا))[4]**

اختلف الشراح في رواية البيتين السابقين على أربعة أقوال:

**القول الأول:** أن البيتين السابقين هما الرواية المشهورة؛ وعليها السخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي والدَّقُوقي والضباع والقاضي[5]، وقلّ ممن طبع نسخة الشاطبية أن يذكر غيرها.

**القول الثاني:** أن الناظم نظم بيتًا وهو:

**(وَفِي الْوَقْفِ عَنْهُ الْوَاوُ أَوْلَى وَضَمَّ غَيْـ ـرُهُ وَلِحَفْصِ الْوَاوُ وَقْفًا وَمُوصِلَا)**

وخيّر بينه وبين بيت:

**(وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُـــهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوصِلَا)**

---

[1] العقد النضيد (٢٢٥) بتحقيق ناصر القثامي.

[2] المصدر السابق.

[3] حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي الأسدي، صاحب الرواية المشهورة (ت١٨٠هـ). انظر القراء (٢٨٧/١-٢٩٠).

[4] سورة البقرة، بيت (٤٦٠-٤٦١).

[5] انظر: فتح الوصيد (٦٣٧/٣-٦٤٠)، والدرة الفريدة (٣١/٣-٣٥)، واللآلئ الفريدة (٣٥/٢)، وكنز شعلة (١٨/٢-١٩)، وشرح اللورقي (٣١١/١-٣١٢)، وجامع الفوائد (٤٧٦-٤٧٧) وإرشاد المريد (١٣٨)، والوافي (٢٠٤-٢٠٥).

وهو قول أبي شامة والجعبري والأصفهاني والسمين وابن الجندي وعلي القاري[1].

قال الجعبري: ((ونظم الناظم بيتًا آخر وخيّر بينهما وهو: وفي الوقف عنه الواو أولى...))[2].

**القول الثالث**: أنه اختلاف نسخ؛ فبعضها روى (**وضم لباقيهم...**) وبعضها روى (**وفي الوقف عنه الواو أولى...**)؛ وهو قول السنباطي حيث قال: ((وقد صرح بذلك في نسخة وهي: وهي الوقف عنه الواو أولى ...))[3].

**القول الرابع**: زيادة بيت بعد قوله: (في السواكن فصلا)[4]؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي حيث قال:

**((وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزَ وَالصَّابِئُونَ خُذْ وَهُزْؤًا وَكُفْؤًا فِي السَّوَاكِنِ فُصِّلَا**
**وَفِي الْوَقْفِ عَنْهُ الْوَاوُ أَوْلَى وَضَمَّ غَيْـ ـرُهُ وَلِحَفْصٍ الْوَاوُ وَقْفًا وَمُوصِلَا**
**وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُـــــهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوصِلَا))**[5]

**سبب الخلاف**: الرواية التي وردت في هذا البيت.

**تحرير المسألة**: أما قول أبي العباس فيَرِدُ عليه أن عدد أبيات الشاطبية (١١٧٣) بيتًا، وعلى قوله يلزم أن يكون عدد الأبيات (١١٧٤) بيتًا، وقد نص على ذلك في الخاتمة حيث قال:

---

[1] انظر:كنز الجعبري (١١٣٣/٣)، وإبراز المعاني (٢٩٨/٢-٢٩٩)، وكاشف المعاني (٥٦٠/٢-٥٦١) بتحقيق مصطفى السباعي، والعقد النضيد (٢٤٥-٢٦٠) بتحقيق ناصر القثامي، والجوهر النضيد (١٣٩) بتحقيق عبد الله برناوي، وشرح علي القاري (٤١٨/٢).

[2] كنز الجعبري (١١٣٣/٣).

[3] شرح السنباطي (٣٥٩/٢).

[4] سورة البقرة، بيت (٤٦٠).

[5] المهند القاضبي (٤٨٠-٤٨١).

((وَأَبْيَاتُهَا أَلْفٌ تَزِيدُ ثَلَاثَةً وَمَعْ مِائَةٍ سَبْعِينَ زُهْرًا وَكُمَّلَا))[1]

ولو كان عددها ١١٧٤ بيتًا لذكر ذلك الشارح وعلق واستدرك على الناظم.[2]

ومن يقول إنها اختلاف نسخ فقد تكلم بحسب علمه.

ومن شرح على الرواية المشهورة فلا يعني ذلك عدم وجود رواية أخرى للبيت.

والذي يظهر أن الناظم نظمَ البيت وخيّر بين البيتين، فالمثبت مقدم على النافي كما هو مقرر؛ لأنه عنده زيادة علم، بل إن أبا شامة والأصفهاني اعتبرا أن هذا البيت أكثر فائدة[3]؛ لأن فيه تنبيهًا على وجه النقل لحمزة[4] الذي يؤخذ من قوله:

((وَحَرِّكْ بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّنًا وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلَا))[5].

وأما قول أبي شامة: ((وهذا البيت أكثر فائدة؛ لبيان قراءة حفص فيه))[6] فقد رد عليه السمين بقوله: ((ولا أدري معنى قوله: إن قراءة حفص غير معلومة من هذا البيت، ومعلومة من البيت الذي ذكره، وذلك أنه لما نص لحمزة على تسكين عين (هزوا) و(كفوا)، ثم نص على الضم لغيره، دخل معهم حفص في أنه يضم العين منهما، ثم نص له على إبدال الهمزة واوًا وصلًا ووقفًا، وهذا بيّن واضح))[7] والله أعلم.

---

[1] باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها، بيت (١١٦١).

[2] انظر: المهند القاضبي (٨٠٧).

[3] إبراز المعاني (٣٠١/٢)، وكاشف المعاني (٥٦١/٢) بتحقيق مصطفى السباعي.

[4] أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، المقرئ الزاهد (ت١٥٨هـ). انظر معرفة القراء (٢٥٠/١-٢٦٥).

[5] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٣٧).

[6] إبراز المعاني (٣٠١/٢).

[7] العقد النضيد (٢٦٠) بتحقيق طلال الحساني.

**المثال الثالث: قال الناظم:**

((وَرَائِيَ وَاجْعَلْ لِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا وَرَبِّي وَآتَانِي مُضَافَاتُهَا الْعُلَى))[1]

اختلف الشراح في (مضافاتها العلى) على قولين:

**القول الأول:** أن الرواية (مضافاتها الولا)؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وابي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والقاضي[2].

قال الهمذاني: ((والولا: جمع وُلْيَا، تقول في المذكر هو أولى بكذا، أي أحرى به وأجدر، وهما الأَوْليان، وهم الأَوْلَون، وفي المؤنث هي الوُليا، وهما الوليتان، وهي الوُلا: أي الوُلى بالضبط، وهي صفة لقوله: (مضافاتها) فاعرفه))[3].

**القول الثاني:** أن الرواية (مضافاتها العلى)؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والضباع[4].

قال أبو العباس الأندلسي:

((وَرَائِيَ وَاجْعَلْ لِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا وَرَبِّي وَآتَانِي مُضَافَاتُهَا الْعُلَى))[5]

**سبب الخلاف:** اختلاف النسخ في نظم الشاطبية.

---

[1] سورة مريم، بيت (٨٧٠).

[2] انظر: فتح الوصيد (١٠٩٧/٤)، والدرة الفريدة (٣٦٢/٤)، واللآلئ الفريدة (١٥٨/٣)، وكنز شعلة (٤٢٨/٢)، وفيد اللورقي (٥٨١/٢)، وإبراز المعاني (٣٦٦/٣)، وكاشف المعاني (٤٠٧) بتحقيق علي السكاكر، وجامع الفوائد (٧٦٠)، والعقد النضيد (٥١) بتحقيق طلال الحساني، والجوهر النضيد (٢١٩) بتحقيق عبد الله الحسيني، وسراج القاري (١٠٠٢/٣)، وشرح السيوطي (٤٠٥)، وشرح السنباطي (٦٧٢)، وشرح علي القاري (٢٠/٤)، والوافي (٣١٨).

[3] الدرة الفريدة (٣٦٢/٤).

[4] انظر: المهند القاضبي (٦٥٥)، وإرشاد المريد (٢٤٥).

[5] المهند القاضبي (٦٥٥).

**تحرير الخلاف:** إن أبا العباس ومن معه كتبوا (العلى)، وقد يكون سهوًا، فهما كتبا البيت ولم يتكلما عن (العلى)، وأيضًا فإن الشيخ محمد تميم الزعبي[١] أثبت في النسخة التي طبعها ((العلى))[٢]، إلا أن جميع الشراح نصوا على أنها (الولى) كما قال الدَّقُوقي عن الولى: ((أي الأولى بالضبط والحفظ))[٣] فحث على ضبطها، وقال ابن الجندي: ((أي هذه الياءات الولا بالتقييد))[٤]، ومن أهم الأمور التي تصحح فيها ألفاظ الشاطبية هي الشروح والله أعلم.

[١] محمد تميم بن مصطفى عاصم الزعبي الحسني، المقرئ في المدينة المنورة، ولا يزال حيا. إمتاع الفضلاء (٢٨١/١).

[٢] انظر: تحقيق الشاطبية (٦٩)، الطبعة الخامسة.

[٣] جامع الفوائد (٧٦٠).

[٤] الجوهر النضيد (٢١٩) بتحقيق عبد الله الحسيني.

## المطلب الثاني: الخلاف في ضبط البيت.

**ماهية الخلاف:**

هذا الخلاف مثل الخلاف السابق من حيث الأسباب وغيرها، إلا أن هذا الخلاف يتكلم عن ضبط البيت فقط أما الذي قبله فكان فيه تقديم وتأخير في البيت أو رواية بيت تخالف آخر أو كلمة في البيت تتغير، أما هذا فالخلاف فيه في حركات الكلمة وتشكيلها فقط، والذي وقفت عليه من المواضع هو تقريبًا ٧٠ موضعًا.

ودونك الأمثلة عليه

**المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا))**[1]

اختلف الشراح في رواية البيت على قولين:

**القول الأول:** أن الرواية هي الرفع مع عدم الصلة في الألفاظ التي بعد (بارئكم)؛ وهو قول الفاسي وأبي شامة والجعبري والسمين وترجيح ابن القاصح وعلي القاري [2].

قال الفاسي: ((والرواية الصحيحة في هذين البيتين الإسكان في (بارئكم)، والإعراب في باقي الكلم))[3]

---

[1] سورة البقرة، بيت (٤٥٤).

[2] انظر: اللآلئ الفريدة (٢٥/٢)، وإبراز المعاني (٢٩٣/٢)، وكنز الجعبري (١١١٩/٣)، والعقد النضيد (٢١٣) بتحقيق ناصر القثامي، وسراج القاري (٦٨٩/٢)، وشرح علي القاري (٤٠٥/٢).

[3] اللآلئ الفريدة (٢٥/٢).

**القول الثاني**: أن الرواية هي الإسكان مع صلة الميم في الألفاظ التي بعد (بارئكم)؛ ولم أطلع على شارح انفرد بهذه الرواية إلا أن الفاسي والجعبري والسمين وابن القاصح وعلي القاري[1] ذكروا هذه الرواية.

قال ابن القاصح: ((وأما الألفاظ بعد (بارئكم) فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم، ورويت برفعها مع عدم الصلة، والوزن في الروايتين مستقيم))[2].

**سبب الخلاف**: اختلاف رواية البيت.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الرواية الصحيحة هي الإعراب بعد (بارئكم)؛ لأن رواية أصحاب القول الثاني ((يلزم منها أن تكون قراءة الباقين بالفتح في جميع الكلم، ولا يلزم ذلك على الرواية الأولى فيما عدا (بارئكم)؛ لتلفظه بقراءة الباقين، ويلزم ذلك (بارئكم) غير أنه يعتذر عن الناظم بدعوى الضرورة إلى التلفظ بـ(بارئكم) ساكنًا إذ لا يتأتى تحريكه للوزن؛ لأن (مفاعيلن) لا ينقل إلى (مفاعلتن)، مع الاعتماد على العلم بأن (إلى) و(عند) يخفضان ما بعدهما، ولم يكتف بالعلم بحال باقي الكلم؛ لتأتِّي اللفظ بقراءة الباقين))[3]، وقال السمين: ((كذلك هذا الذي يعلم ذلك لا يجهل أن المضارع المتجرد لا ينصب، فلا يُتوهم الفتح البتة في مثل هذا))[4]،

---

[1] انظر: اللآلئ الفريدة (٢/٢٥)، وكنز الجعبري (٣/١١٢١)، والعقد النضيد (٢١٣) بتحقيق ناصر القثامي، وسراج القاري (٢/٦٨٩)، وشرح علي القاري (٢/٤٠٥).

[2] سراج القاري (٢/٦٨٩).

[3] اللآلئ الفريدة (٢/٢٥)

[4] العقد النضيد (٢١٤) بتحقيق ناصر القثامي.

وقال علي القاري: ((ولئلا يلزم التركيب أيضًا بلا ضرورة[١]، ولا يختل بالمفهوم من العبارة[٢]))[٣]، ويضاف إلى ذلك أنها الرواية المشهورة وهذا ما يقوي هذا القول والله أعلم.

**المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَرُبَّ خَفِيفٌ إِذْ نَمَا سُكِّرَتْ دَنَا))[٤]**

اختلف الشراح في تخفيف وتشديد (سكرت) على قولين:

**القول الأول**: الأولى أن يقرأ بالتخفيف؛ وهو قول أبي شامة والسمين[٥].

قال أبو شامة: ((ويجوز أن يقرأ البيت مخففًا ومشددًا، والتخفيف أولى))[٦].

**القول الثاني**: أنه يقرأ بالتشديد؛ وهو قول الجعبري وابن الجندي وعلي القاري[٧].

قال الجعبري: ((والرواية تشديد الكاف من (سكرت) ولا توهم الترجمة لاتزان البيت بالتشديد على الإتمام[٨]، والتخفيف على القبض[٩]))[١٠].

**سبب الخلاف**: اتزان قراءة البيت بالتشديد والتخفيف.

---

[١] أي سنركب بقراءة أبي عمرو بأن نجعل فيها صلة الميم.

[٢] أي قد يفهم تسكين الساكن، والحق أنه أسكن المتحرك والله أعلم.

[٣] شرح علي القاري (٤٠٥/٢)، وكنز الجعبري (١١٢١/٣).

[٤] سورة الحجر، بيت (٨٠٢).

[٥] انظر: إبراز المعاني (٣٠٣/٣)، والعقد النضيد (٦٤٠) بتحقيق خلف الله القرشي.

[٦] إبراز المعاني (٣٠٣/٣)،

[٧] انظر كنز الجعبري (١٨٢٩/٤)، وابن الجندي (٤١٨) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وشرح علي القاري (٤٩٣/٣).

[٨] فعولن.

[٩] فعولُ.

[١٠] كنز الجعبري (١٨٢٩/٤).

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول يرون أن الأولى أن يقرأ بالتخفيف؛ ((ليطابق الرمز بعده، والتشديد قد يوهم من قلت معرفته بهذا النظم أنه من باب "وباللفظ أستغني عن القيد"))[١].

ورد عليهم أصحاب القول الثاني بأن رواية البيت بالتشديد والعدول عن الرواية مخالف للدراية[٢]، وقد قال علي القاري ردًا على أبي شامة ومن معه: ((أن الاستغناء باللفظ عن القيد إنما يكون في قيد متعيّن لا يتزن البيت إلا به، وهنا احتمالان))[٣] إضافة إلى ذلك فإن التشديد هو الإتمام وهو الأصل، والتخفيف جائز فالظاهر هو رأي أصحاب القول الثاني، والله أعلم.

**المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَفِي نُرِيَ الْفَتْحَانِ مَعْ أَلْفٍ وَيَا ئه وَثَلَاثٌ رَفْعُهَا بَعْدُ شُكِّلَا))[٤]**

اختلف الشراح في حركة الهمزة والهاء في قول (ويائه) على قولين:

**القول الأول:** جواز الجر والرفع؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والسمين وابن الجندي والسنباطي وعلي القاري[٥].

قال السخاوي: ((وأجاز (وياؤُهُ) و(يائِهِ) فالخفض على العطف على "ألف" والرفع عطف على "الفتحان"))[٦]

---

[١] إبراز المعاني (٣/٣٠٣-٣٠٤)، والعقد النضيد (٦٤٠) بتحقيق خلف الله القرشي.

[٢] انظر: كنز الجعبري (٤/١٨٢٩)، وشرح علي القاري (٣/٤٩٣).

[٣] شرح على القاري (٣/٤٩٣).

[٤] سورة القصص، بيت (٩٤٥)

[٥] انظر: فتح الوصيد (٤/١١٦٥)، والدرة الفريدة (٤/٤٩٨)، واللآلئ الفريدة (٣/٢٥٩)، ومفيد اللورقي (٢/٦٣٠)، وإبراز المعاني (٤/٦٧)، وكاشف المعاني (٤٩٧) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (٤/٢٠٩٢)، والعقد النضيد (٥٧٧) بتحقيق طلال الحساني، والجوهر النضيد (٢٣٠) بتحقيق محمد باه، وشرح السنباطي (٧٣٢)، وشرح علي القاري (٤/١٣٦).

[٦] انظر فتح الوصيد (٤/١١٦٥).

**القول الثاني**: أنها مجرورة؛ وهو قول شعلة حيث قال: (("يائه" بالجر عطف على "ألف"))[1]

**سبب الخلاف**: رواية البيت.

**تحرير المسالة**: إن أصحاب القول الأول يرون جواز الوجهين؛ لأن الناظم أجاز ذلك كما قال السخاوي وغيره، بل إن ابن الجندي قال إن شيخه يرى أن الرفع أجود ليوافق ترتيب الكلمة – فتحتان وياء ثم الألف–[2]، ولعل هذا الجواز لم يصل إلى شعلة –رحمه الله–، والله أعلم.

[1] كنز شعلة (٢/٥١١).

[2] انظر الجوهر النضيد (٢٣٠) بتحقيق محمد باه.

## المبحث الثاني: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالبيت لغة.

### المطلب الأول: الخلاف في الإعراب.

**ماهية الخلاف:**

يذكر هذا النوع اختلاف الشراح في إعراب البيت، وهذا كثير جدًا عند شراح النظم، وأحيانًا يكون له تأثير في القراءة، والسبب الأكبر في اختلاف الإعراب هو أن الجمل المعربة تحتمل عدة معان، فالإعراب فرع المعنى، والذي وقفت عليه من هذا النوع هو أكثر من ١٤٥ موضعًا.

ودونك ثلاثة من الأمثلة على ذلك:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلَا))**[١]

اختلف الشراح في إعراب (أوَّلا) على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** تحتمل أن تكون نعتًا لمصدر محذوف أو ظرفًا؛ وهو قول السخاوي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي[٢].

قال أبو شامة: ((وأولا: نعت مصدر محذوف، أي في أن نظمت نظما أول، أي أنه مبتكر لم يسبق إليه، وهو نظم قصيدة على روي واحد، في مذاهب القراء السبعة موجزة بسبب ما اشتملت عليه من الرموز...فالألف في قوله "أولا" على هذا الوجه للإطلاق لأنه غير منصرف، ويجوز أن

---

[١] خطبة الكتاب، بيت (١).

[٢] انظر: فتح الوصيد (٦١/١)، وكنز شعلة (٢٣٧/١)، ومفيد اللورقي (١٠/١) وإبراز المعاني (١٠٨/١-١٠٩)، وكاشف المعاني (٧٦/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وكنز الجعبري (١٨٠/١)، وجامع الفوائد (٥٥-٥٦)، والعقد النضيد (١١-١٢) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، وابن الجندي (١٦٩-١٧١) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ، وشرح علي القاري (١٧٥/١-١٧٦).

تكون الألف بدلا من التنوين على أن يكون أولا ظرف زمان عامله (بدأت)، أو النظم أي بدأت في أول نظمي ببسم الله، أو بدأت ببسم الله في نظمي الواقع أولا))[١].

**القول الثاني**: أنها حال وصاحب الحال إما أن يكون النظم أو اسم الله؛ وهو قول ابن آجروم واحتمله ابن جبارة وابن الجندي[٢].

قال ابن آجروم: ((وأول في بيت أبي القاسم يجوز أن يكون حالا من النظم، أي في حال كونه أولا لم أسبق إليه، ويجوز أن يكون حالا من اسم الله، أي في حال كونه مقدما على غيره من الأماكن))[٣].

**القول الثالث**: أنها ظرف؛ وهو قول الهمذاني والفاسي والسنباطي[٤].

قال الفاسي: ((و(أولا) منصوب على الظرف))[٥].

**سبب الخلاف**: هو وقوع كلمة "أولا" في آخر المصراع الأول وسيوقف عليه، و(أول) في العربية تأتي اسمًا وتأتي وصفًا، فالألف في (أولا) يحتمل أن تكون للإطلاق فإما أن تعرب حالًا، أو صفة لمصدر محذوف، أو أن تكون مبدلة من التنوين فتكون ظرفًا.

**تحرير المسألة**: إن الذي أعربها حالًا من النظم، أي في حالة كوني نظمت هذا النظم ولم يسبقني أحد إليه، كما قال الأصفهاني: ((أي نظمت نظما أولا غير مسبوق بنظم يعادله أو

---

[١] إبراز المعاني (١/١٠٨-١٠٩).

[٢] انظر: فرائد المعاني (١/١٩)، ومفيد ابن جبارة (٩٦-٩٧) خير الله الشريف، والجوهر النضيد (١٦٩-١٧١) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ.

[٣] فرائد المعاني (١/١٩).

[٤] انظر: الدرة الفريدة (١/١١)، واللآلئ الفريدة (١/٧٢-٧٣)، وشرح السنباطي (١/٢).

[٥] اللآلئ الفريدة (١/٧٢-٧٣).

يساويه))[1]، وهذا الإعراب يقارب في المعنى من أعربها صفة لمصدر محذوف، كما قال السخاوي: ((أراد نظمًا أولا؛ لأنه لم يُسبق في هذا الباب إليه))[2]، فالألف في (أولا) للإطلاق.

ولكن ابن جبارة قال: ((ولا يليق بحاله ذلك؛ لأنه شديد التواضع، بعيد عن الدعوى، ولو ادعى ذلك لكان صحيحا؛ لأنه لم يسبقه أحد إلى ذلك، لأنها قصيدة على قافية واحدة مع غاية الإيجاز والتحرير وسهولة اللفظ وعذوبته، وخلوها عن الحشو وكلمة عامية مع احتوائها على عدة من العلوم، فهي كالمعجزة؛ لأنه لم يسبق إلى مثلها، ولا لحقه أحد إلى شكلها))[3].

ورد عليهم الهمذاني أيضًا بقوله: ((ولا يجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف، أي نظما أولا على معنى أنه لم يسبق إليه في هذا الباب إليه كما زعم بعض من قرأ عليه[4]؛ لأن المنبئ بمثل هذا ينبغي أن يكون نبيًا مرسلا حتى يسمع منه، وإلا فلا، ولما في ضمنه أيضًا من ذم الناظم))[5].

وقد رد أبو شامة على قوله: ((لأن المنبئ بمثل هذا ينبغي أن يكون نبيًّا مرسلًا)) بقوله الذي نقله عنه ابن الجندي: ((قال أبو شامة في شرحه الكبير: (لا يتوقف إطلاق مثل هذا اللفظ – وهو أنه لم يسبق في هذا الباب إليه – على إخبار نَبِيٍّ مرسَل؛ كما زعم بعض من تعاطى شرح هذا الكتاب، ومن مارسَ كلام العلماء المصنفين المنصفين على اختلاف فنونهم؛ عرف صحة هذا الإطلاق، وأن مرادهم: في علمنا أو فيما علمنا. والله أعلم.))[6].

وأيضًا يرد عليهم أن الناظم قال بعدها: ((وثنيت...وثلثت))[7]، فدل ذلك على أن (أولا) أي أول النظم.

---

[1] كاشف المعاني (٧٦/١) بتحقيق مصطفى السباعي.

[2] فتح الوصيد (٦١/١).

(٣) مفيد ابن جبارة (٩٦-٩٧).

(٤) أي السخاوي.

(٥) الدرة الفريدة (١١/١).

[6] الجوهر النضيد (١٦٩-١٧٠) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق حافظ.

(٧) المقدمة، بيت (٢-٤).

فالذي يظهر:

١- إما أن يكون الإعراب ظرفًا، ويحتمل أن يكون ظرف زمان ويحتمل أن يكون ظرف مكان؛ فإن كان الناظم أتى بالمقدمة قبل أن يأتي بباقي النظم فهنا يكون ظرف زمان وهو ما أعربه ابن جبارة والدَّقُوقي[١] والسمين وغيرهم، وإن كان قد أتى بالنظم ثم بالمقدمة فهنا يكون ظرف مكان، وهذا هو فعل الغالب من العلماء فهم يكتبون الكتاب ثم يأتون بالمقدمة ليعرّفوا بالكتاب، وعلى وجه الظرفية تكون الألف بدلا من التنوين،

٢- وإما أن يكون حالا من اسم الله، أي بدأت ببسم الله حالة كوني جاعله أول النظم فتكون الألف للإطلاق والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَهَذَيْنِ فِي هَذَانِ حَجَّ وَثِقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صِلْ وَافْتَحِ الْمِيمَ حُوَّلَا))[٢]**

اختلف الشراح في إعراب (فاجمعوا صل) على قولين:

**القول الأول**: أن (فاجمعوا) مبتدأ و(صل) خبره؛ وهو قول الفاسي وابن الجندي.[٣]

قال ابن الجندي: (("فاجمعوا" مبتدأ و"صل" خبره))[٤].

---

[١] انظر: مفيد ابن جبارة (٩٦-٩٧) بتحقيق خير الله الشريف، وجامع الفوائد (٥٥-٥٦)، والعقد النضيد (١١-١٢) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[٢] سورة طه، بيت (٨٧٧).

[٣] انظر: اللآلئ الفريدة (١٦٩/٢)، والجهر النضيد (٢٤٨-٢٤٩) بتحقيق عبد الله الحسيني.

[٤] الجوهر النضيد (٢٤٨) بتحقيق عبد الله الحسيني.

www.quranonlinelibrary.com


**القول الثاني**: أن (فاجمعوا) مفعول به (وصل) فعل أمر؛ وهو قول شعلة والسمين والأصفهاني[١].

قال شعلة: (("فاجمعوا" مفعول "صل"))[٢].

**القول الثالث**: أن (فاجمعوا) منصوب على الاشتغال؛ وقد أجاز ذلك السمين حيث قال: ((ويجوز أن يكون التقدير: صل همزه، فينتصب بإضمار فعل على الاشتغال))[٣].

**سبب الخلاف**: مَنْعُ بعض النحويين الخبر أن يكون إنشاءً، ولأن الأسلوب قد يكون أسلوب اشتغال، وأسلوب الاشتغال يجوز فيه وجهان في الإعراب على الأصل[٤].

**تحرير المسألة**: إن في قوله (فاجمعوا صل) ثلاثة إعرابات كما مر:

فأما من قال: إن (فاجمعوا) مفعولٌ به مقدمٌ للفعل (صل)، فالأصل (صل فاجمعوا).

وأما من جعل (فاجمعوا) مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (صل)، فإن الرابط على تقدير: همزه، أي صل همزه.

وأما الوجه الثالث الذي أجازه السمين وهو النصب على الاشتغال، فإن تقديره: فاجمعوا صل همزه، والفعل المقدر هو اقرأ قُدِّر من معنى الفعل (صل همزه)؛ لأن فعل الاشتغال المحذوف يقدر من معنى الفعل المذكور إذا تعذر أن يُقَدر من لفظه.

والذي يظهر أن الراجح هو الأول لسلامته مما يعترض به عليه، فإن الوجهين الثاني والثالث لابد فيهما من تقدير كلمة (همزه)، والتقدير على خلاف الأصل[٥]، وإذا لم نكن في حاجة إلى التقدير

---

[١] انظر: كنز شعلة (٤٣٣/٢)، والعقد النضيد (١١٨) بتحقيق طلال الحساني، وكاشف المعاني (٤١٦) بتحقيق علي السكاكر.

[٢] كنز شعلة (٤٣٣/٢).

[٣] العقد النضيد (١١٨) بتحقيق طلال الحساني.

[٤] انظر: قطر الندى (٤٦).

[٥] المصدر السابق.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

فلا تقدير، ثم إن أحد هذين الوجهين يكون الخبر جملة إنشائية، وهذا أيضًا على خلاف الأصل، وقد منعه بعض النحويين كابن السراج[١].

فإن قيل كيف يظهر رجحان الوجه الأول على تقدير صل فاجمعوا مع أن الوصل لهمزة (فاجمعوا) وليس للفعل (فاجمعوا)؟

فالجواب: على تقدير مضاف صل همزة (فاجمعوا)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه، والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرَّكِ وَاقِفًا بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلَا))** [٢]

اختلف الشراح في إعراب (المحرك) و(كل دان) على قولين:

**القول الأول**: أن (المحرك) مفعول ثان و(كل دان) مفعول به أول؛ وهو قول السمين وابن الجندي، وعلي القاري[٣].

قال السمين: ((وروملك مبتدأ...إسماع خبره، وهو مصدر مضاف لمفعوله، وهو متعدّ لاثنين؛ لأن "سَمِعَ" يتعدى لواحد، واكتسب بهمزة التعدية مفعولا آخر، فـ(المحرك) هو المفعول الثاني قُدِّم وأضيف المصدر إليه، و(كل دان) هو المفعول الأول أُخِّر ))[٤].

---

[١] انظر: شرح الألفية للشاطبي (٦٢٦/١). وابن السراج هو أبو بكر محمد بن السريّ النحوي (ت٣١٦هـ). انظر: انباه الرواة (١٤٥/٣-١٤٦).

[٢] باب الوقف على أواخر الكلم، بيت (٣٦٨).

[٣] انظر: العقد النضيد (٢٠) بتحقيق عبد الله البراق، والجوهر النضيد (٤١٤-٤١٥) بتحقيق محمد الشنقيطي، وشرح علي القاري (٢٦٩/٢).

[٤] العقد النضيد (٢٠) بتحقيق عبد الله البراق.

**القول الثاني**: أن (المحرك) مفعول أول و(كل دان) مفعول به ثان؛ وهو قول الهمذاني والفاسي وشعلة وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي[1].

قال أبو شامة: ((فقول الناظم (كل دان): مفعول إسماع، والمفعول الأول أضيف إليه إسماع، وهو المحرك))[2].

**سبب الخلاف**: اجتماع مفعولين.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الأصل هو تقديم الفاعل في المعنى، فمثلا: أعطيت زيدًا كتابا، هنا زيدًا مفعول وكتابا مفعول، ولكن زيدًا هو الفاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي أخذ الكتاب، والكتاب مأخوذ فهو مفعول في المعنى، فلذلك قالوا إن (كل دان) مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى فهو الذي سمع، و(المحرك) مسموع فهو مفعول في المعنى.

وأما أصحاب القول الثاني فأعربوا على الترتيب الظاهر في البيت، ولم يراعوا المعنى، والقول الأول هو الأدق وهو الأصل كما قال ابن مالك[3]:

((وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ))[4]، والله أعلم.

---

[1] انظر الدرة الفريدة (٢/٢٧٠)، واللآلئ الفريدة (١/٤٩٣)، وكنز شعلة (١/٦٣١)، وإبراز المعاني (٢/١٩٥)، وكاشف المعاني (٢/٤٦٠) بتحقيق مصطفى السباعي، وكنز الجعبري (٢/٩٣٩)، وجامع الفوائد (٤١٣).

[2] إبراز المعاني (٢/١٩٥).

[3] أبو محمد عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، الإمام الكبير شيخ العربية (ت٦٧٢هـ). انظر معرفة القراء (٣/١٣٦٣-١٣٦٤).

[4] ألفية ابن مالك باب تعدي الفعل ولزومه، بيت (٢٧٤).

## المطلب الثاني: الخلاف بين الأوجه اللغوية والضرورات الشعرية.

**ماهية الخلاف:**

يُبَيِّن هذا الخلاف بعض المواضع التي اختلف فيها الشراح، أهي لغة صحيحة جارية على لسان العربية أم هي ضرورة شعرية؟، وسبب ذلك هو تعدد الأوجه العربية الصحيحة مع عدم تنبه الشارح لها، فيظنها لغة غير صحيحة فيحكم عليها بأنها ضرورة شعرية، ويأتي شارح آخر ينبه على صحة هذه اللغة فلا يحكم عليها بأنها ضرورة شعرية، والذي وقفت عليه من المواضع هو ٢٠ موضعًا.

ودونك ثلاثة من المواضع:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((دِفَاعُ بِهَا وَالْحَجِّ فَتْحٌ وَسَاكِنٌ وَقَصْرٌ خُصُوصًا غَرْفَةً ضَمَّ ذُو وِلَا))**[1]

اختلف الشراح في حذف همزة (وِلا) على قولين:

**القول الأول:** أن حذفها ضرورة؛ وهو قول الجعبري حيث قال: ((و"ذو ولا" بالكسر قُصر ضرورة))[2].

**القول الثاني:** أن حذفها للوقف؛ وهو قول السمين وابن الجندي وعلي القاري[3].

قال علي القاري: ((وقُصر وقفًا لا ضرورة)).

**سبب الخلاف:** حذف الهمزة في كلمة "ولا" عند الوقف.

---

[1] سورة البقرة، بيت (٥١٨).

[2] كنز الجعبري (١٢٤٥/٣).

[3] انظر: العقد النضيد (٦٣٠) بتحقيق ناصر القثامي، وانظر العقد أيضا (٢٨) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٤١٧) بتحقيق عبد الله برناوي، وشرح علي القاري (٥٢١/٢).

**تحرير المسألة:** قد عرف من درس الشاطبية أن حمزة وهشامًا[1] يحذفان الهمزة عند الوقف على نحو: (السماء)، ومن المعروف أيضًا أن من ضرورات الشعر حذف الهمزة وصلا كما فعل الشاطبي في قوله:

((شِفَاءً وَقَلِّلْ جِهْبِذًا وَكِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عُنْهُ تَفَضَّلَا))[2].

وقد قال ابن مالك عن ذلك:

((وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ))[3].

وإذا كان الأمر كذلك فلا نذهب إلى القول بالضرورة مع وجود لغة كما قال ابن الجندي: ((قوله: «لَهُ وَلَا» أي: للغيب نصرة، والواو مفتوحة، وقصر همزها لما عرف في وقف حمزة وهشام، وهو أولى من جعله للوزن كما قال شيخنا؛ لأن تخفيف الوقف ليس مختصاً بالشعر، وذلك لغة.))[4]، وعليه فإن القول الثاني هو القول الأقوى، والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((دَرَاكِ وَقَدْ قَالَا فِي الَانْعَامِ قَتَّلُوا وَبِالْخُلْفِ غَيْبًا تَحْسَبَنَّ لَهُ وَلَا))[5]**

اختلف الشراح في سبب حذف همزة (ولا) على قولين:

**القول الأول:** أنه حذفها ضرورة؛ وهو قول الجعبري حيث قال: (("ولا" قصر للوزن كذلك))[6].

---

[1] أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن مَيْسَرة (ت٢٤٥هـ). انظر معرفة القراء (١/٣٩٦-٤٠٢).

[2] سورة يوسف، (٧٧٦).

[3] ألفية ابن مالك، باب المقصور والممدود، بيت (٧٧٧).

[4] الجوهر النضيد (٢٢٩) بتحقيق الدكتور عبد الله البلوشي.

[5] سورة آل عمران، بيت (٥٧٧).

[6] كنز الجعبري (٣/١٣٧١).

**القول الثاني**: أن حذفها لغة؛ وهو قول ابن الجندي حيث قال: ((قوله: «لَهُ وَلَا» أي: للغيب نصرة، والواو مفتوحة، وقصر همزها لما عرف في وقف حمزة وهشام))[1].

**سبب الخلاف**: حذف همزة (ولا).

**تحرير المسألة**: والكلام في هذه المسألة مثل المثال الأول من أنه لا يصار إلى القول بالضرورة الشعرية إلا عند عدم وجود لغة، وهو ما قاله ابن الجندي: ((وهمزة «وِلَا» لما عرف في وقف حمزة لا كما قال شيخنا للوزن؛ لأنه لا يصار إليه إلا للضرورة))[2]، والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَذَاتُ ثَلاثٍ سُكِّنَتْ بَا نُبَوِّئَنْـ ـنَ مَعْ خِفِّهِ وَالْهَمْزُ بِالْيَاءِ شَمْلَلَا))[3]**

اختلف الشراح في قصر قوله: (با) على قولين:

**القول الأول**: أنه قصرها ضرورة؛ وهو قول أبي شامة والجعبري وعلي القاري[4].

قال أبو شامة: ((أي وباء قوله تعالى: "لنبوئنهم من الجنة غرفا" فقصر لفظ با ضرورة))[5].

**القول الثاني**: أنه قصرها لغة؛ وهو قول السمين حيث قال: ((وقال أبو شامة: "فقصر لفظ (با) ضرورة"، وهو على عادته في اعتقاده أنه ليس في أسماء حروف المعجم من هذا النوع إلا المد فقط، وقد قدمت أن فيه لغتين مشهورتين، فقصر هذا ونحوه ليس ضرورة، بل على إحدى اللغتين))[6].

---

[1] الجوهر النضيد (٢٢٩) بتحقيق الدكتور عبد الله البلوشي.

[2] الجوهر النضيد (٤٢٣) بتحقيق الدكتور عبد الله البلوشي.

[3] سورة العنكبوت، بيت (٩٥٦).

[4] انظر: إبراز المعاني (٧٨/٤)، وكنز الجعبري (٢١١٢/٤)، وشرح علي القاري (١٥١/٤).

[5] إبراز المعاني (٧٨/٤).

[6] العقد النضيد (٦٤٨) بتحقيق طلال الحساني.

**سبب الخلاف**: قصر قوله: (با).

**تحرير المسألة**: في الأمثلة السابقة كان القصر في نهاية القافية أما هنا فالقصر في وسط البيت، والحروف الهجائية بها لغتان كما ذكر السمين وغيره[1]، وعليه فإن القصر فيها على إحدى اللغتين كما قال السمين وهو القول الأقوى، وليس ضرورة شعرية كما قرره أصحاب القول الأول، والله أعلم.

[1] العقد النضيد (٦٤٨) بتحقيق طلال الحساني، وانظر تاج العروس (٣٩٧/٤٠).

## المطلب الثالث: الخلاف في معنى الكلمة في البيت.

**ماهية الخلاف:**

يذكر هذا الخلاف كلمات في بعض أبيات الشاطبية قد اختلف الشراح في معاني هذه الكلمات، والسبب قد يكون أن للكلمة أكثر من معنى، فاقتصر شارح على معنى ولم يذكر جميع ما في هذه الكلمة من معانٍ، وقد يكون اختلاف الحركات في الكلمة الأمر الذي أدى إلى اختلاف معنى الكلمة، وهذا الخلاف قد يكون مؤثرًا في القراءة في بعض المواضع، والذي وقفت عليه من المواضع هو١٥ موضعًا، وكثير من المواضع في خلاف الشراح في الإعراب وضبط البيت وروايته تدخل تحت هذا النوع؛ لأن الحركة في الكلمة كثيرًا ما تؤثر في ذلك.

ودونك ثلاثة منها:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَأَبْدَتْ سَنَا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ جَمَعْنَ وُرُودًا بَارِدًا عَطِرَ الطِّلَا))**[1]

اختلف الشراح في معنى كلمة (الطلا) على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن الطلا هو ما طبخ من عصير العنب؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي وشعلة وابن القاصح والقاضي، وأحد القولين عند الهمذاني والأصفهاني والدَّقُوقي، وأحد الأقوال عند أبي شامة والجعبري وابن الجندي[2].

---

[1] ذكر تاء التأنيث، بيت (٢٦٦).

[2] انظر: المهند القاضبي (٣٤٥)، وكنز شعلة (٥٢٠/١)، وسراج القارئ (٤٧٣/١)، والوافي (١٣٢)، والدرة الفريدة (٢١/٢)، وكاشف المعاني (٣٤٨/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وفوائد المعاني (٣٢٨)، وإبراز المعاني (٤٩/٢)، وكنز الجعبري (٧٢٦/٢)، والجوهر النضيد (٥٧١-٥٧٢) بتحقيق خالد إسحاق.

www.quranonlinelibrary.com


قال أبو العباس: ((والطلا ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه.))[١].

**القول الثاني**: أن الطلا الخمر؛ وهو قول السيوطي، وأحد القولين عند السخاوي والهمذاني والفاسي واللَّوَرْقي، وأحد الأقوال عند أبي شامة والجعبري وابن الجندي[٢].

قال السيوطي: ((والطلا الخمر))[٣].

**القول الثالث**: أن الطلا بمعنى الشفاء؛ وهو أحد القولين عند السخاوي والفاسي واللَّوَرْقي، وأحد الأقوال عند أبي شامة والجعبري وابن الجندي[٤].

قال السخاوي: ((والطلاء: الخمر، وذلك على عادة العرب في وصف الأفواه بذلك، أو يكون الطلاء بمعنى الشفاء، من طلاء الإبل))[٥].

**سبب الخلاف**: وقوع الاشتراك اللفظي في قول الناظم (الطلا).

**تحرير المسألة**: بالنظر في المعاجم فإن الطلاء يصح إطلاقه على المعاني الثلاثة[٦]، وقد قصرت للوقف لغة، كما وقف حمزة وهشام على نحو: (السماء)، إلا أن السمين يرجح أنها الخمر لمناسبة قوله (عطر) حيث قال: ((و(طلا) بالكسر: الخمر، وصفه بذلك على عادة العرب؛ لأنها أطيب شيء عندهم...وقيل: الطلا في الأصل ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه. وجوّز السخاوي أن يكون (الطلا) بمعنى الشفاء، من طلا الإبل، أي أنه يكون مصدرًا لطلى إبله يطليها

---

[١] المهند القاضبي (٣٤٥).

[٢] انظر: شرح السيوطي (١٢٧)، وفتح الوصيد (٣٨٠/٢)، والدرة الفريدة (٢١/٢)، واللآلئ الفريدة (٣٤٧/١)، ومفيد اللورقي (١٨٨/١)، وإبراز المعاني (٤٩/٢)، وكنز الجعبري (٧٢٦/٢)، والجوهر النضيد (٥٧١-٥٧٢) بتحقيق خالد إسحاق.

[٣] شرح السيوطي (١٢٧).

[٤] انظر: فتح الوصيد (٣٨٠/٢)، واللآلئ الفريدة (٣٤٧/١)، ومفيد اللورقي (١٨٨/١)، وإبراز المعاني (٤٩/٢)، وكنز الجعبري (٧٢٦/٢)، والجوهر النضيد (٥٧١-٥٧٢) بتحقيق خالد إسحاق.

[٥] فتح الوصيد (٣٨٠/٢).

[٦] انظر: لسان العرب مادة (طلى) (١١/١٥). وتاج العروس (٥٠٣/٣٨)، والصحاح (٢٤١٤/٦) مادة طلي.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

طلاءً، إذا طلاها بالقطران ليذهب عنها الجرب...وهذا الذي ذكره لا يلائم قوله: (عطر)...بل الملائم له ما تقدم. وقيل أراد بالطلا الدواء التي تطلى به الإبل، وهو قريب مما قبله))[1] والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَعَنْهُ وَخَافُونِي وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا بِيُوسَفَ وَافَى كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلَا))[2]**

اختلف الشراح في معنى قوله "معللا" على قولين:

**القول الأول:** أنه من التعليل؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي واللَّوَرْقي والجعبري وابن القاصح والسيوطي والسنباطي[3].

قال ابن القاصح: ((وقوله "معللا": أي معتلا بوجود حرف العلة في آخره، وهو الياء))[4].

**القول الثاني:** احتمال أن تكون من التعليل أو من الشرب الثاني؛ وهو قول شعلة وأبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وعلي القاري[5].

قال الشعلة: ((المعلل: من العلة، أو من المستقي المروي من العَلل[6]))[7].

---

[1] العقد النضيد (١١٣٧-١١٣٩) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[2] باب ياءات الزوائد، بيت (٤٣٤).

[3] انظر: فتح الوصيد (٦٠٣/٢)، والدرة الفريدة (٣٦٧/٢)، واللآلئ الفريدة (٥٧٨/١)، ومفيد اللورقي (٢٩٢/١)، وكنز الجعبري (١٠٨٢/٣)، وسراج القاري (٦٦٣/٢)، وشرح السيوطي (٢١٧)، وشرح السنباطي (٣٣٨/١).

[4] سراج القارئ (٦٦٣/٢).

[5] انظر: كنز شعلة (٦٩٢/١)، وإبراز المعاني (٢٦٩/٢)، وكاشف المعاني (٥٣٣/٢) بتحقيق مصطفى السباعي، وجامع الفوائد (٤٥٨-٤٥٩)، والعقد النضيد (٣٥٨) بتحقيق عبد الله البراق، والجوهر النضيد (٦٨٩-٦٩٣) بتحقيق محمد الشنقيطي، وشرح علي القاري (٣٧٢/٢-٣٧٣).

[6] العلل: الشربة الثانية، وقيل الشرب بعد الشرب تباعاً. وانظر: لسان العرب: (٤٦٧/١١)، (علل).

[7] كنز شعلة (٦٩٢/١).

www.quranonlinelibrary.com


**سبب الخلاف:** الحاشية المقروءة على الناظم التي نقلها كثير من الشراح حيث قال أبو شامة: ((وقرأت في حاشية نسخة مقروءة على الناظم، وأظن الحاشية من إملائه، قال: معلَّلَا أي مُرَوَّى بعذوب الاحتجاج له، فهو على هذا من العَلَل.))[1].

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول يرون أن (معللا) من المعتل كما قال الفاسي: ((والمعلل: المعتل، والمعلول والمعتل بمعنى واحد))[2]، أي جاء كالصحيح حالة كونه معتلا أو موجهًا للقراءة[3]، وقال الأصفهاني: ((وقرينة (كالصحيح) تعضده))[4].

واستحسن السمين وغيره أن يكون من الشرب الثاني فقال: ((وهذا معنى حسن جدًا))[5]، وهذا المعنى قد يفهم منه الخلاف لقنبل[6] من طريق الشاطبية فيكون له الحذف والإثبات؛ لأن الشرب الثاني دالٌ على ذلك، فالوجه المقدم هو الحذف، وقد يكون هذا توجيه كلام ابن الجزري في النشر عندما قال: ((والوجهان صحيحان عنه إلا أن ذكر الحذف في الشاطبية خروج عن طرقه))[7]، إلا أنه كما قال الأصفهاني: ((وقرينة (كالصحيح) تعضده))[8] والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((دِفَاعُ بِهَا وَالْحَجِّ فَتْحٌ وَسَاكِنٌ وَقَصْرٌ خُصُوصًا غَرْفَةً ضَمَّ ذُو ولَا))[9]**

اختلف الشراح في معنى قوله (ولا) على قولين:

---

[1] إبراز المعاني (٢/٢٦٩)

[2] اللآلئ الفريدة (١/٥٧٨).

[3] انظر: العقد النضيد (٣٥٨) بتحقيق عبد الله البراق.

[4] كاشف المعاني (٢/٥٣٢) بتحقيق مصطفى السباعي.

[5] العقد النضيد (٣٥٨) بتحقيق عبد الله البراق.

[6] أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد خالد بن سعيد بن جرجة (ت٢٩١هـ). انظر معرفة القراء (١/٤٥٢-٤٥٣).

[7] النشر (٤/١٥٥٢).

[8] كاشف المعاني (٢/٥٣٢) بتحقيق مصطفى السباعي.

[9] سورة البقرة، بيت (٥١٨).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

**القول الأول**: أنه من النصر؛ وهو قول السخاوي والفاسي وشعلة وأبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وذكره ابن الجندي بصيغة (وروي)[١].

قال أبو شامة: ((وولاء بالمد أي: ذو نصرة للضم، أي ضمه من هذه صفته))[٢].

**القول الثاني**: أنه من المتابعة؛ وهو قول الهمذاني واللَّوَرْقي والجعبري وأحد القولين عند ابن الجندي[٣].

قال السمين: ((ولو قرئ بالكسر بمعنى: ذو متابعة، يعني منقول عن الأئمة))[٤].

**سبب الخلاف**: اختلاف رواية الشاطبية، فمن الشراح من روى الفتح ومنهم من روى الكسر.

**تحرير المسألة**: إن من روى الفتح فهو من النصر[٥]، وفيه إشارة إلى أن هذه القراءة منصورة، كما قال ابن الجندي[٦]، ومن روى الكسر فهو من المتابعة[٧]، كما قال الهمذاني: ((أي ذو ولاء للضم، أي ذو متابعة له، يشير إلى عدالتهم في اتباعهم النقل))[٨]، والظاهر هو قول ابن الجندي؛ لأن فيه تصريحًا بالرواية الأخرى، والله أعلم.

---

[١] انظر: فتح الوصيد (٣/٧٣٠)، واللآلئ الفريدة (٢/١٥٧)، وكنز شعلة (٢/٦٨)، وإبراز المعاني (٢/٣٦٤)، وكاشف المعاني (٢/٦١٦) بتحقيق مصطفى السباعي، وفوائد المعاني (٥١٥)، والعقد النضيد (٦٣٠) بتحقيق ناصر القثامي، والجوهر النضيد (٤١٧) بتحقيق عبد الله برناوي.

[٢] إبراز المعاني (٢/٣٦٤).

[٣] انظر الدرة الفريدة (٣/١٤٧)، ومفيد اللورقي (١/٣٦٢)، وكنز الجعبري (٣/١٢٤٥)، والجوهر النضيد (٤١٧) بتحقيق عبد الله برناوي.

[٤] العقد النضيد (٦٣٠) بتحقيق ناصر القثامي.

[٥] الصحاح (٦/٢٥٣٠-٢٥٣١)، واللسان (١٥/٤٠٧) مادة (ولي)

[٦] الجوهر النضيد (٤١٧) بتحقيق عبد الله برناوي.

[٧] انظر: الصحاح (٦/٢٥٣٠)، واللسان (١٥/٤١١-٤١٢)، مادة (ولي).

[٨] الدرة الفريدة (٣/١٤٧).

www.quranonlinelibrary.com


## المبحث الثالث: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بمنهج الناظم.

### المطلب الأول: الخلاف المتعلق باستخراج القراءات التي لم ينص عليها الشاطبي لفظًا أو قيدًا.

**ماهية هذا الخلاف:**

تعود ماهية هذا الخلاف إلى أن الناظم عندما يذكر خلاف القراء في القراءات يُغفل أحيانًا ذِكْر بعض القراءات، أو يُهمل تقييد بعض الحروف في القراءة، فيقع الخلاف بين الشراح في ذلك، وقد استنبط بعض الشراح قواعد في منهج الإمام الشاطبي، وهذه القواعد لم ينص عليها الشاطبي في مقدمته، ولذلك خالفهم عدد من الشراح في هذه القواعد، ومن هنا تظهر ماهية هذا الخلاف.

ومن هنا أقول: إن القواعد في منهج الإمام الشاطبي على ثلاثة أقسام سأذكرها دون تمثيل؛ لأن الغرض من هذا المطلب ذكر الخلاف في المسائل المتعلقة بمنهج الشاطبية:

**أولا**: قواعد نص عليها الشاطبي وهي:

- ذكر القراء السبعة ورواتهم مبتدئا بنافع[1] ومنتهيا بالكسائي، حيث قال:

((**فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرّ فِي الطِّيبِ نَافِعٌ**)) إلى قوله: ((**وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا**))[2].

- جعل لهم رموزاً دالة عليهم، وهي رموز إما حرفية وإما كلمية؛ حيث قال:

((**جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا**))[3]

وقال: ((**وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ تَاءٌ مُثَلَّثٌ**)) إلى قوله: ((**وَنَافِعِهِمْ عَلَا**))[4].

---

[1] نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي (ت١٩٩هـ). انظر معرفة القراء (١/٢٤١-٢٤٧).

[2] المقدمة، بيت (٢٥-٤٠).

[3] المقدمة، بيت (٤٥).

[4] المقدمة، بيت (٤٩-٥٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

- قد يصرح باسم القارئ أو الراوي إذا تيسر له ذلك في النظم، ونبه على ذلك بقوله:

**((وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحًا جِيدًا مَعَمًّا وَمُخْوَلَا))**[1]

- يذكر الأحرف القرآنية بعد الرموز المفردة، وذلك في قوله:

**((وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ))**[2].

- لم يشترط هذا الشرط حال اجتماع الرموز الفردية مع الكلمية، وذلك في قوله:

**((وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلَا))**[3].

- بعد الانتهاء من المسألة يأتي بالواو فاصلة بين المسائل، وذلك في قوله:

**((مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا))**[4]، وقال: **((وَاقْضِ بِالْوَاوْ فَيْصَلَا))**[5].

- يستغني عن الواو إذا أمن اللبس، وذلك في قوله:

**((سِوَى أَحْرِفٍ لَا رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا))**[6].

- استخراج القراءة عن طريق الأضداد، فإذا ذكر قراءة وقيدها، فإن القراءة الأخرى تعرف من ضد القراءة المذكورة؛ كأن يذكر قراءة بالمد، فالأخرى بالقصر؛ كقوله: ((وَفِي حَاذِرُونَ الْمَدُّ))[7]، وذلك في قوله:

---

[1] المقدمة، بيت (٦٥).
[2] المقدمة، بيت (٤٦).
[3] المقدمة، بيت (٦٤).
[4] المقدمة، بيت (٤٦).
[5] المقدمة، بيت (٥٦).
[6] المقدمة، بيت (٤٧).
[7] سورة الشعراء، بيت (٩٢٧).

www.quranonlinelibrary.com


((وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلَا))[1]

- مطلق التحريك هو الفتح وضده الإسكان، حيث قال:

((وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا))[2].

- جعل النون ضد الياء والعكس، وجعل الفتح ضد الكسر والعكس، والنصب ضد الخفض والعكس، وذلك في قوله:

((وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مَنْزِلَا))[3]

- جعل الضم ضده الفتح، والرفع ضده النصب، وهو قوله:

((وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَا))[4]

- إذا لفظ بقراءة ولم يقيدها، وكانت القراءة تحتمل الرفع والنصب فالحكم الرفع، والنصب للقراءة الأخرى التي لم تذكر؛ لأنه ضد له، وإذا لفظ قراءة بالغيب، وكانت تحتمل الغيب والخطاب، فخذ الحكم بالغيب، ويكون الخطاب للقراءة الأخرى، وإذا لفظ بقراءة بالتذكير وكانت تحتمل التذكير والتأنيث فخذ حكمها بالتذكير والأخرى من ضده التأنيث، حيث قال:

((وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا))[5]

- إذا شرع في باب مختص بأحد القراء صرح باسم القارئ، وذاك في قوله:

---

[1] المقدمة، بيت (٥٧).

[2] المقدمة، بيت (٦٠).

[3] المقدمة، بيت (٦١).

[4] المقدمة، بيت (٦٢).

[5] المقدمة، بيت (٦٣).

((وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَابُدَّ أَنْ يُسْمَى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا))[1]

**ثانيا:** قواعد لم ينص عليها الناظم واتفق عليها الشراح وهي:

- أن الرموز لا تأتي مفردة، إنما تأتي في أوائل كلمات قد ضمَّن تلك الكلمات معاني صحيحة مفيدة.
- أن رمز نافع إما يكون همزة قطع أو همزة وصل.
- إذا ذكر قراءة لقراء ثم أردفها بأخرى مقرونة بضمير فإن الضمير يعود لأصحاب القراءة الأولى.
- إذا اتفق الراويان عن القارئ فلا يلزم أن يرمز للقارئ، فقد يرمز للراويين.
- عدم اجتماع الاسم الصريح والرمز.
- أن الواو لا تكون فاصلة دائمًا؛ فقد تكون لتتميم قافية، أو تكون في ألفاظ التقييد، أو تكون في الكلمة القرآنية نفسها.
- عدم التزامه بالقيد؛ فقد يقدمه على القراءة والرموز أو يؤخره أو يكون بينهما.
- لم يشترط ترتيبا لاسم القارئ الصريح فقد يتقدم على الكلمة القرآنية وقد يتأخر عنها.
- التزامه بترتيب الكلمات الفرشية إلا إذا أمن اللبس فإنه لا يلتزم.[2].

**ثالثا:** قواعد لم ينص عليها الشاطبي واختلف الشراح فيها وهي:

- الشهرة، وممن يقول بها الفاسي، واعتمد عليها كثيرًا السمين في شرحه.[3]
- الاعتماد على محل إجماع أو سبق نظير، وقال بها الجعبري وغيره.[4]

---

[1] المقدمة، بيت (٦٤).

[2] انظر: مثلا: إبراز المعاني لأبي شامة (١/١٦٤-١٧٤)، والعقد النضيد للسمين (١٥٢-١٧٥).

[3] انظر: اللآلئ الفريدة (١/١١١-١١٢)، والعقد النضيد (١/٣٥٥-٣٥٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[4] انظر: كنز الجعبري (١/٢٨٧-٢٨٨).

www.quranonlinelibrary.com


- الاعتماد على لفظ قراءة وعدم تقييد الأخرى؛ لأن التقييد منوي، وهو قول أبي شامة والسمين، وغيرهما.[١]

- الاعتماد على لفظ القراءة في النظم؛ لأن الشعر حروفٌ وحركات وسكناتٌ محصورة، وممن قال بها الجعبري والملا علي.[٢]

وبعض القواعد انفرد بها ابن جبارة في شرحه، ولم أجد من ذكرها غيره، وهي:

١- التلفظ بالقراءتين مع تقييد إحداهما؛ لأن التلفظ بهما غير كاف.

٢- التلفظ بأحد الأحرف المختلف فيه في موضع من القرآن في قصة مخصوصة ويعمم قوله؛ فيكون العموم في تلك القصة لا في نفس الحرف المختلف فيه.

٣- التلفظ بحرف وقع فيه الخلاف وكان له نظير في السورة نفسها، إلا أن بينه وبين نظيره حرفا مختلفا فيه، فالخلاف يكون للحرف التالي للحرف المتوسط، وإن لم يتوسطهما حرف فيكون الخلاف للأول.

٤- الالتزام بذكر قرينة في الحرف الذي فيه الخلاف ليخرج الحرف المماثل له في السورة نفسها.

٥- الالتزام بذكر قرينة سواء كانت حرفا أو حركة أو إعرابا يصاحب الحرف القرآني المختلف فيه ليخرج الحرف المماثل له في كل القرآن.[٣]

فمعرفة هذا النوع من الخلاف مهم جدًا، لمعلمي الشاطبية ومتعلميها، خاصة وأنه تجاوز (٧٦) موضعًا؛ لأن كثيرًا منهم لا ينتبه لمثل هذه الدقائق في الشاطبية، فتجد منهم من يعرف القراءات

---

[١] انظر إبراز المعاني (١/١٧١-١٧٢)، والعقد النضيد (٢/١٦٧-١٦٨) بتحقيق أيمن سويد.

[٢] انظر كنز المعاني (١/٢٨٧)، وشرح الملا علي قاري (١/٢٦٩-٢٧٠).

[٣] انظر: المفيد في شرح القصيد (٢١٧-٢٢٧).

التي في الموضع، إلا إنه يعجز عن كيفية استخرجها من النظم، ومن هنا تأتي أهمية فهم منهج الشاطبية لكل من تصدر لتعليم أو تعلم الشاطبية.

ودونك ثلاثة من المواضع التي اختلف الشراح في استخراج القراءة منها؛ بناء على ما سبق ذكره من قواعد؛ ليتم المقصود وتحصل الفائدة:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ))**[1]

اختلف الشراح في استخراج قراءة الجمهور: ﴿ملك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** لفظ الناظم بالقراءة يدل على قيد القراءة الأخرى، وهو قول شعلة وأبي شامة والأصفهاني وابن آجروم وابن جبارة والدَّقُوقي وابن القاصح وعلي القاري والضباع والقاضي واحتمله ابن الجندي[2].

قال أبو شامة: ((هذا من جملة المواضع التي استغنى فيها باللفظ عن القيد، فلم يحتج إلى أن يقول: (ومالك بالمد) أو مده أو نحو ذلك؛ لأن الشعر لا يتزن على القراءة الأخرى، فصار اللفظ كأنه مقيد، فكأنه قال بالمد كما قال في موضع آخر (وَفِي حَاذِرُونَ الْمَدُّ)[3] أي قرأ (ملك) بالمد

---

[1] سورة أم القرآن، بيت (١٠٨).

[2] انظر: كنز المعاني (٢٨٥/١)، وإبراز المعاني (٢٣٨/١)، وكاشف المعاني (١٣٥/١). وانظر أيضا (١٩٢/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وفرائد المعاني (١٨٦/١)، وانظر أيضا (٣٥٦/٢) بتحقيق عبد الرحيم نبولسي، ومفيد ابن ابن جبارة (٣٥٥-٣٥٦)، وجامع الفوائد (١٠٩) وانظر (١٧٥)، وسراج القاري (٢٤٢/١)، وشرح علي القاري (٣٧٦/١)، وإرشاد المريد (٢٩)، والوافي (٥٠)، والجوهر النضيد (٨٣٧) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ.

[3] بيت رقم (٩٢٧).

الكسائي وعاصم[١]، وقرأه الباقون بالقصر؛ لأنه ضد المد، والمد هنا إثبات الألف، والقصر حذفها.))[٢]، وزاد ابن جبارة أيضًا أن هذا: ((من قبيل الإثبات والحذف))[٣].

**القول الثاني**: أن الناظم اعتمد في القراءة الأخرى على محل إجماع وهو: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢] وهو قول الجعبري واحتمله ابن الجندي[٤]

قال الجعبري: ((وقد أجمع على مد ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [ آل عمران: ٢٦]، وقصر ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، واختلف في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فعلمنا أن الباقين كمجمع القصر، أو علمنا المد من متفق المد، فأخذنا لهم من ضده وهو القصر، وقد نبه على هذه القاعدة في قوله: وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلَا.)).[٥]

**القول الثالث**: الشهرة؛ وهو قول الفاسي والسمين[٦].

قال الفاسي: ((واعتمد في فهم مراده من إثبات الألف لهما، وحذفه لمن سواهما[٧] على اشتهار القراءتين وانتشارهما))[٨].

**وسبب الخلاف**: أن الناظم -رحمه الله- لم يبين ولم يوضح منهجه في مثل هذه الحالة، فلم يذكر الشهرة، ولم يذكر اعتماده على محل إجماع وغيره، فهذه قواعد استنبطها الشراح من استقراء النظم.

---

[١] عاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ). انظر معرفة القراء (٢٠٩/١).

[٢] إبراز المعاني (٢٣٨/١).

[٣] مفيد ابن جبارة (٣٥٥-٣٥٦) بتحقيق خير الله الشريف.

[٤] انظر: كنز الجعبري (٣٨٩/١)، والجوهر النضيد (٨٣٧) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ.

[٥] كنز الجعبري (٣٨٩/١).

[٦] انظر: اللآلئ الفريدة (١٦٤/١)، والعقد النضيد (٣٥٥/١-٣٥٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[٧] أي الكسائي وعاصم.

[٨] اللآلئ الفريدة (١٦٤/١).

**تحرير المسألة:** إنه على قول أبي شامة ومن تابعه يَرِدُ عليه سؤال، وهو: لماذا التقييد بالمد؟ ولماذا لم تقولوا بفتح الكاف أو غيرها؟ حيث إن قراءة ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، يوجد بها كثير من القراءات كـ(مَلَكَ يومَ الدين) أو (مالِكَ يوم الدين) أو (مليك..)[1]، وهي قراءات معروفة تذكر كثيرًا في كتب القراءات والتفاسير؛ وعلى هذا فكيف سيعرف المتعلم أن الخلاف دائر بين المد والقصر، أو الحذف والإثبات، ولم يكن دائرًا بين فتح الكاف أو كسرها؟

ولذلك قال السمين: ((ولم يقيد القراءة فيقول: (ومالك بالمد) كما قَيَّدَ ذلك في قوله: (وَفِي حَاذِرُونَ الْمَّدُ)، استغناء باللفظ عن القيد لوضوحه؛ لأن البيت لا يتزن بالقراءة الأخرى، فكأنه ذكر القيد. قال الشيخ[2]: (وكان يمكنه ذكر القيد لو قال: ومالك ممدودا نصير رواته)، وفهم أن قراءة الباقين من غير ألف، لأن هذا من قبيل الحذف والإثبات، أو المد والقصر، فاستغنى بالضد، إلا أنه إذا أخذنا للباقين بغير ألف أشكل ذلك؛ فإن في الكلمة قراءات أخر شاذة من غير ألف، نحو: (مَلْكِ) بسكون اللام، و(مَلَكَ) فعلا ماضيًا، إلا أن اشتهار القراءتين ميَّز ذلك، وأيضًا فإنا إذا اقتصرنا على حذف الألف من (مَالِكِ) بقي معنا كسرُ اللام وجر الكاف، فانتفى الإسكان))[3].

ورد ابن الجندي على الأخذ بالشهرة بقوله: ((والحق أن عبارته في هذا البيت مُشْكِلة؛ لأننا لم نعلم ترجمة قراءة عاصم والكسائي؛ حتى نأخذ ضدها للباقين؛ لأن فيها قراءات كثيرة، ولا يكفينا الاعتماد على الشهرة كما يقع في عبارة بعض الشُّراح، والذي نقول: إنه لا يُستغنى عن القيد باللفظ إلا إذا جلاَّه بالنظم. وأما (مالك) بالرفع وبالنصب وبالجر؛ فلا ينكشف به النظم؛ إذ الوزن بكل الحركات واحد. وأما اللفظ بسكون اللام بقوله: (مَلْكِ)؛ فإن البيت غير متزنٍ به، فتعيَّن كون الخلاف فيما كشفه النظم؛ وهو المد، فيؤخذ ضدُّه القصر. أو نقول: إنه قد يُحيل قراءة

---

[1] انظر: البحر المحيط (١/٢٠-٢٢).

[2] أي أبو شامة.

[3] العقد النضيد (١/٣٥٥-٣٥٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

الباقين على المجمع عليه، فيكون قد لفظ بالمدِّ؛ فيتعيَّن في لفظه للمرموزين، فتعين للباقين القصر المجمع عليه في قوله: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾[الناس: ٢]، كما أجمعوا على المدِّ في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ونبَّه على هذه الإحالة بقوله: وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلاَ))[1].

والاحتمال الثاني الذي ذكره ابن الجندي هو رأي الجعبري فإنه بنى قوله على القاعدة التي ذكرها عند قوله: ((وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلَا))[2] حيث قال: ((واعلم بذلك أنه قد يستغني عن الترجمة، وبعضها كالمجمع عليه كما يأتي، ويندفع بهذا الأصل إشكالات أوردها من يفهمه))[3]، وقال: ((ثم قد يلفظ بإحدى القراءتين، ويعتمد في الأخرى على محل إجماع أو سبق نظير))[4].

والظاهر أنها قيد وليست قاعدة؛ إذ لم ينص على هذه القاعدة تلاميذ الناظم ولا حتى تلاميذ تلاميذه.

وأما قول الفاسي ومن تابعه فإنه الأقرب؛ لأنه كثيرًا ما يعتمد على الشهرة خاصة في اللغة كقوله:

((وَهَا هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَامِهَا وَهَا هِيَ أَسْكِن رَّاضِيًا بَارِدًا حَلَا))[5]

فالإسكان ضده الفتح لكنه اعتمد على شهرة العربية، وهذا ما يقره حتى الجعبري نفسه فإنه قال: ((فإن قلت: قد منعت من يقول: اعتمد على الشهرة، فكيف قلت به[6]؟ قلت: إنما منعتُ مثل

---

[1] الجوهر النضيد (٨٣٧) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ. وانظر: كنز الجعبري (٣٨٩/١).

[2] سورة البقرة، بيت (٤٤٥).

[3] كنز الجعبري (١١٠٢/٣).

[4] كنز الجعبري (٢٨٧/١-٢٨٨).

[5] سورة البقرة، بيت (٤٤٩).

[6] عندما قال: والمشهور عند النقلة إجراء الوجهين لكل منها، انظر: كنز الجعبري (٤١٩/١).

www.quranonlinelibrary.com


أن يقال: لم يذكر الإظهار لشهرته، أما الاعتماد على القواعد المصطلحة فلا، ألا ترى أنه قال: أضف، ولم يفسر الإضافة، وأدغم ولم يبين كيفيته، وصل ولم يعين الصلة اعتمادا عليها))[1].

فلذلك القول بالشهرة ظاهر في النظم، وأما من يقول بقاعدة الإجماع أو سبق النظير فإن هذه القاعدة لا يتفطن لها إلا من هو حاد الذكاء، وهو قول لم يُسبق إليه، ولم يقل به أحد من الأوائل خصوصا تلاميذ الناظم كما ذكرتُ، ونظم الشاطبية أسهل من هذا، ولو كانت هذه القاعدة الدقيقة أصلا في النظم، لوجب ذكرها في المقدمة، فإنه قد ذكر أسهل منها كما سبق آنفا، إضافة إلى ذلك فإن الجعبري نفسه قد أقر بالشهرة، لكنه لا يريد أن يجعلها أصلا في استخراج المسائل.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوَاخِرُ إِبْرَاهَامَ لَاحَ وَجَمَّلَا))**[2]

اختلف الشراح في كيفية استخراج قراءة الجماعة على ثلاثة أقوال:

**القول الأول**: أن قراءة الجماعة (إبراهيم) تؤخذ من الشهرة؛ وهو قول أبي شامة والدَّقُوقي والسمين[3].

قال السمين: ((وليس في كلامه ما يفهم قراءة الباقين، إذ لم يتقدم من اصطلاحه أن الياء ضد الألف، ولكن شهرة القراءة تغني عن ذلك))[4].

---

[1] كنز الجعبري (١/٤٢٠).

[2] سورة البقرة، بيت (٤٨٠).

[3] انظر: إبراز المعاني (٢/٣٢٣)، وجامع الفوائد (٤٩٢)، والعقد النضيد (٣٨٠-٣٨١) بتحقيق ناصر القثامي.

[4] العقد النضيد (٣٨٠-٣٨١) بتحقيق ناصر القثامي.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

**القول الثاني:** أن الناظم اعتمد على محل إجماع مثل قوله:﴿وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وغيرها؛ وهو قول الجعبري[١] وابن الجندي[٢].

قال ابن الجندي: ((وجواب ما تقدم من أن قراءة الجماعة علمت من الإجماع على الياء في غير المواضع المذكورة كما قال في آل عمران والحج))[٣]

**القول الثالث:** أن القراءة عرفت من الضد؛ وهو قول ابن القاصح وعلي القاري والقاضي[٤].

قال ابن القاصح: ((فإن قيل: من أين نأخذ قراءة الجماعة بالياء بعد الهاء؟ قيل: لما قرأ هشام بالألف وبالفتح، وضد الفتح الكسر، ويلزم من الكسر قبل الألف قلبها ياء فتكون قراءة الجماعة بهاء مكسورة بعدها ياء))[٥].

**سبب الخلاف:** اختلاف الشراح في القواعد التي لم يبينها الشاطبي في نظمه.

**تحرير المسألة:** إن الكلام في هذه المسألة كالكلام في المسألة السابقة، والقول الأقوى فيها هو قول من قال بالشهرة للأسباب التي بيَّنتها في المثال السابق والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَيُغْشِي سَمَا خِفًّا وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ ارْفَعُوا وِلَا))**[٦]

اختلف الشراح في أمرين:

---

[١] وقد نقل القاضي كلام الجعبري ولعله يوافقه عليه، انظر الوافي (٢١١).

[٢] انظر: كنز الجعبري (١١٦٨/٣-١١٧٣)، الجوهر النضيد (٢٥٥) بتحقيق عبد الله برناوي.

[٣] الجوهر النضيد (٢٥٥) بتحقيق عبد الله برناوي.

[٤] انظر: سراج القارئ (٧١٢/٢)، وشرح علي القاري (٤٥٤/٢-٤٥٥)، والوافي (٢١٠-٢١١).

[٥] سراج القارئ (٧١٢/٢).

[٦] سورة الأنفال، بيت (٧١٥).

www.quranonlinelibrary.com


١- معرفة إثبات الألف والياء الواقعتين بعد الشين في كلمة (يغشيكم).

٢- معرفة سكون الغين.

**أما الأمر الأول وهو إثبات الألف والياء بعد الشين فاختلفوا على قولين:**

**القول الأول**: أن إثبات الألف بعد الشين عرف من إجماعهم على ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وإثبات الياء عرف من لفظه في النظم، وهو قول الجعبري وابن الجندي وعلي ملا قاري[١].

قال الجعبري: ((وعلمت ياء الكاسر من لفظه، وألف الفاتح من إجماع ﴿إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]))[٢]

**القول الثاني**: أن إثبات الألف عرف من فتح الشين ضرورة، وإثبات الياء عرف من الضرورة كذلك، وهو قول الفاسي والسمين[٣].

قال الفاسي: ((ومن ضرورة كسر الشين وقوع الياء بعدها، ومن ضرورة فتحها وقوع الألف بعدها))[٤].

**وسبب الخلاف**: اختلاف الشراح في القواعد التي لم يبينها الشاطبي في نظمه.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول قالوا: بقاعدة الإجماع لمن قرأ بفتح الشين؛ بناء على قوله ((والغير كالحرف أولا))[٥]، وقد تكلمت على هذه القاعدة في المثال الأول، وقالوا بمعرفة الياء؛ بناء على لفظه الكلمة بالياء في النظم اعتمادًا على القاعدة التي ذكرها الشاطبي بقوله: ((وباللفظ

---

[١] انظر: كنز المعاني (١٦٤٩/٤)، والجوهر النضيد (٣٦٥) بتحقيق محمد برهجي، وشرح الملا علي قاري (٣٢١/٣).

[٢] كنز الجعبري (١٦٤٩/٤).

[٣] اللآلئ الفريدة (٤٧٥/٢)، والعقد النضيد (٢٨١-٢٨٢) بتحقيق خلف الله القرشي.

[٤] اللآلئ الفريدة (٤٧٥/٢).

[٥] سور البقرة، بيت (٤٤٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

أستغني عن القيد إن جلا))[1]، وهذا لا إشكال فيه وهي واضحة بذلك؛ لأن النظم عبارة عن سكنات وحركات معروفة؛ فلذلك يستغني باللفظ عن القيد لوضوحه، ويؤيد الجعبري هذا القول، حيث قال: ((وربما استغنى عن القيد بلفظ القراءة في النظم إن كشفها اللفظ في الوزن؛ لأن الشعر حروف وحركات وسكنات محصورة، وهذا من بديع الإيجاز، وهو جلي في الحذف والإثبات، ضعيف في بدل الحرف، ممتنع في إبدال الحركة))[2].

وأما أصحاب القول الثاني فقالوا: باللازم، ورد عليهم الجعبري بقوله: ((لاحتمال المدية))[3]، قال ابن الجندي: ((لإمكان اللفظ بالواو والياء بعدها، وهذا معنى قول شيخنا: [(لاحتمال المدية)]؛ لأن الياء أو الواو إذا كان ما قبلهما من جنسهما سميا حرفي مد ولين، وإلا حرف مد، أو حرف لين فقط، هذا في بعض الاصطلاح))[4]، ولو قالوا بالشهرة لكفى.

وكلا القولين له حظ من النظر إلا قاعدة الإجماع وسبق النظير؛ لما قدمت في المسألة السابقة.

**وأما الأمر الثاني وهو سكون العين فاختلفوا على قولين:**

**القول الأول:** أنه عرف من تخفيف الشين وهو قول السمين، حيث قال: ((وأنه متى خففت الشين سكنت الغين، ومتى شددت فتحت الغين، ولم ينبه على ذلك؛ لوضوحه.)) [5].

---

[1] المقدمة، بيت (٤٧).

[2] كنز المعاني (١/٢٨٧-٢٨٨).

[3] كنز المعاني (٤/١٦٤٩).

[4] الجوهر النضيد (٣٦٥-٣٦٤) بتحقيق الدكتور محمد برهجي.

[5] العقد النضيد (٢٨١-٢٨٢).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الثاني**: أنه عرف من لفظ الناظم به وهو قول الجعبري وابن الجندي وعلي القاري وذكر السمين احتمال ذلك[1].

قال ابن الجندي: ((وعلمنا سكون الغين لمن خفف من لفظه به، وفتحها لمن شدد من النظير نحو:﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]))[2]

**وسبب الخلاف**: هو ذات السبب في المسألة السابقة.

**تحرير المسألة**: إن من قال بقول أصحاب القول الأول فقد بنى قوله على القاعدة المعروفة والمشهورة والمسلمة عند علماء اللغة وهي: أن ((الفعل المضارع الثلاثي لا يكون وزنه إلا يَفْعَل أو يَفْعِل أو يَفْعُل))[3]؛ فالفاء ساكنة ضرورة، فحرف الغين في يغشى يقابل الفاء والفاء في المضارع الثلاثي ساكنة.

وأما أصحاب القول الثاني فإنهم بنوا قولهم على قاعدة ((وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا))[4]، وكلا القولين له حظ من النظر.

---

[1] انظر: كنز الجعبري (١٦٤٩/٤)، والجوهر النضيد (٣٦٥-٣٦٤) بتحقيق الدكتور محمد برهجي، وشرح علي القاري (٣٢١/٣)، والعقد النضيد (٢٨١-٢٨٢) بتحقيق خلف الله القرشي.

[2] الجوهر النضيد (٣٦٥) بتحقيق الدكتور محمد برهجي.

[3] انظر: المفتاح في الصرف (٣٦).

[4] بيت رقم (٤٧)

www.quranonlinelibrary.com


## المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بالرموز.

- **ماهية الخلاف:**

قد ذكرت منهج الناظم في المطلب السابق، وخاصة فيما يتعلق بالرموز وهو ظاهر في النظم، إلا أن هناك بعض الأبيات القليلة جدا اختلف الشراح فيها، والخلاف فيها متعلق بالرموز، والذي وقفت عليه من المواضع أربعة.

ومن أهم أسباب خلاف الشراح في رمز البيت ما يلي:

- أن الشاطبي لم يجعل الرموز مفردة بل جعلها في أوائل كلمات ذات معان مفيدة وجميلة، وعليه فقد ترد بعض الكلمات المشكلة.
- مخالفة مدلول البيت لواقع الرواية، كما في المثال الثاني.
- أن يبني الشارح شرحه على رمز مخالف لرواية الشاطبية، وهذا إما أن يكون على سبيل الخطأ، أو أن البيت وصل إلى الشارح برمز يختلف عن الرواية المشهورة في البيت، وذلك كما في المثال الثالث.

وفيما يلي دراسة لثلاثة من الأمثلة ليتضح هذا الخلاف وأثره.

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا وَكَمْ مِنْ فَتًى كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا))**[1]

اختلف الشراح في إثبات الرمز في حرف الفاء من كلمة (فصل)، وحرف الهمزة من كلمة (أباه)؛ أهما رمز أم لا؟ على قولين:

[1] باب الاستعاذة، بيت (٩٩).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الأول**: أنها رموز؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني وابن آجروم وابن جبارة والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي [(١)].

قال الأصفهاني: ((هما[(٢)] أخفيا التعوذ، وغيرهما جهروا به.))[(٣)].

**القول الثاني**: أنها ليست رموزا؛ وهو ظاهر كلام الضباع وترجيح القاضي.[(٤)]

قال القاضي: ((ولكن الصحيح أن لا رمز في البيت))[(٥)].

**القول الثالث**: احتمال كلا القولين؛ وهو رأي علي القاري حيث قال: ((واختلف الشراح في كون (الفاء) و(الهمزة) في البيت رمز أم لا، واختار الجعبري الأول تبعًا لأبي شامة حيث قال: أي: أخفى التعوذ ذو فاء (فصل)، وهمزة (أباه): حمزة ونافع، وكثير من المصنفين أخذ به عنهما. وقال بعضهم: ليس فيه رمز؛ بل معناه: أن إخفاء التعوذ فصل من الكلام، وفرق بين القرآن وغيره))[(٦)].

---

(١) انظر: المهند القاضبي (٢١٤)، وفتح الوصيد (٢٠٠/٢)، والدرة الفريدة (٢٣٤/١)، واللآلئ الفريدة (١٤٧/١)، كنز شعلة (٣٣٥/١)، ومفيد اللورقي (٧٦/١)، وإبراز المعاني (٢٢٥/١)، وكاشف المعاني (١٨٢/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وفرائد المعاني (٣١١/٢) والمفيد لابن جبارة (٣٣٦)، وكنز الجعبري (٣٦٢/١)، وجامع الفوائد (١٦٢)، والعقد النضيد (٣٢٤/١) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٧٧٢) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ، وسراج القارئ (٢٣١/١)، وشرح السيوطي (٣٤)، وشرح السنباطي (٥١/١).

(٢) أي حمزة ونافع.

(٣) كاشف المعاني (١٨٢/١).

(٤) إرشاد المريد (٢٥)، والوافي (٤٣-٤٤).

(٥) الوافي (٤٤).

(٦) شرح علي القاري (٣٥١/١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وقد بيّن علي قاري – رحمه الله – أن الإسرار له حالات، والجهر له حالات فلعل هذا إشارة إلى اختيار القول بعدم وجود الرمز في البيت[1].

**وسبب الخلاف**: يدور على:

١- أن الناظم لم يجعل الرموز مفردة، بل جعلها في بداية كلمات صحيحة المعنى، وهذا هو السبب الأعظم في الخلاف.

٢- مخالفة الأداء المنقول عن القراء للقول برمزية البيت.

**وثمرة الخلاف**: أن الذي يقول: إن البيت مشتمل على رمز، فإنه يخفي التعوذ لحمزة ونافع، ويجهر لغيرهم، ومن قال: إنه لا رمز في البيت، فإنه يقول: إن إخفاء التعوذ أحد الفصول في القراءة لجميع القراء.

**تحرير الخلاف**: إن أكثر شراح الشاطبية قالوا إن أول رمز وقع في القصيدة هو في هذا البيت؛ حيث قال ابن جبارة: ((هذا أول رمز صغير منفرد وقع في القصيد))[2]، والأصل كما بين في المقدمة أنه إذا ذكر مسألة فإنه يذكر من يقرأ بها من القراء سواء برموزهم أو بأسمائهم الصريحة، وهنا بعد أن ذكر الجهر للقراء أخبر من يخفي التعوذ.

وأما القاضي – رحمه الله – فالذي ظهر لي أنه نظر إلى واقع الرواية، فالأداء المنقول عن القراء أن الإخفاء له مواضع والجهر له مواضع؛ حيث قال: ((وفصل الخطاب في هذا المقام أن يقال: إن التعوذ يستحب إخفاؤه في مواطن، والجهر به في مواطن أخرى...))[3]، وهذا الكلام الذي ذكره يشمل جميع القراء السبعة، وهذا هو الذي يعمل به القراء في زماننا.

---

[1] انظر: شرح علي القاري (٣٥١-٣٥٢).

[2] المفيد في شرح الشاطبية (٣٣٦).

[3] الوافي (٤٤).

www.quranonlinelibrary.com


- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((..... وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا**

**وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَى))**[1]

اختلف الشراح في هذا البيت، هل الكاف من (كـلا)، والحاء من (حـب)، والجيم من و(جـيده) رموز؟ على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن هذه رموز؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وابن جبارة والجعبري وابن الجندي والسيوطي.[2]

قال شعلة: ((أي لا نص في تخيير الوصل والسكت عن ابن عامر وأبي عمرو بل هو اختيار من الشيوخ لهم وهو معنى حب وجه ذكرته، وهو قول ابن غلبون والحافظ أبي عمرو وفي البسملة خلاف عن ورش جيد ذلك الخلاف واضح الصفحات))[3].

**القول الثاني:** أنها ليست رموزا؛ وهو قول أبي شامة والأصفهاني وعلي القاري والقاضي وترجيح السمين والدَّقُوقي.[4]

قال الأصفهاني: ((ويجب أن تعلم أنه لا رمز في هذا البيت وإلا يستلزم مفهومه خلاف الواقع.))[5]

---

[1] باب البسملة بيت (١٠١-١٠٢).

[2] انظر: المهند القاضبي (٢١٨)، وفتح الوصيد (٢٠٥/٢)، والدرة الفريدة (٢٤٤/١)، واللآلئ الفريدة (١٥٤/١)، وكنز شعلة (٣٤٢/١-٣٤٣) ومفيد اللورقي (٧٩/١)، ومفيد ابن جبارة (٣٤٣-٣٤٥)، وكنز الجعبري (٣٦٩/١-٣٧٠)، والجوهر النضيد (٧٨٧-٧٩٧) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق محمد الحافظ، وشرح قصيدة الشاطبي للسيوطي (٣٦).

[3] كنز المعاني (٢٤٢/١-٢٤٣).

[4] إبراز المعاني (٢٢٩/١-٢٣١)، وكاشف المعاني (١٨٥/١)، وشرح علي القاري (٣٥٨/١-٣٦٠)، والوافي (٤٧)، والعقد النضيد (٣٣٤/١-٣٣٦) بتحقيق د.أيمن سويد، وجامع الفوائد (١٦٨-١٦٩).

[5] كاشف المعاني (١٨٥/١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


وقال السمين بعد ذكر القولين: ((والظاهر ما ذكره الشيخ شهاب الدين[١]))[٢]

**القول الثالث**: أن كلا القولين محتمل؛ وهو قول ابن القاصح والضباع.[٣]

قال الضباع: ((وخير بين الوصل والسكت بدونها ذوو كاف (كلا) وجيم (جلاياه) وحاء (حصلا) وهم: ابن عامر وورش وأبو عمرو، ولا نص في هذا التخيير عن هؤلاء الثلاثة، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء لهم، وفي البسملة خلاف عنهم مشهور، كشهرة ذي العنق الطويل بين ذوي الأعناق القصيرة، فلكل منهم الوصل والسكت والبسملة. وهذا إذا جرينا على القول بأن الكاف والحاء من كلا حب، والجيم من جيده ليست رموزا. أما إذا قلنا برمزيتها فلأبي عمرو وابن عامر السكت والوصل فقط ولا بسملة، ولروش الثلاثة وهو موافق لما في التيسير عن أبي عمرو وابن عامر دون ورش فيكون البسملة له من زيادات القصيدة، كما أنها للثلاثة كذلك على القول الأول))[٤].

**سبب الخلاف**: يدور سبب الخلاف والله أعلم على سببين:

١- أن الناظم لم يجعل الرموز مفردة بل جعلها في أوائل كلمات مفيدة.

٢- مخالفة البيت لواقع الرواية عن ورش وأبي عمرو وابن عامر.

**وثمرة هذا الخلاف هي**: مَن قال بأنه لا رمز في البيت أثبت البسملة والوصل والسكت عن ورش وأبي عمرو وابن عامر.

---

[١] أي أبو شامة.

[٢] العقد النضيد (٣٣٦/١).

[٣] سراج القارئ (٢٣٥/١-٢٣٦)، وإرشاد المريد (٢٦).

[٤] إرشاد المريد (٢٦).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


ومن قال بأن البيت مرموز فقد وقع بينهم خلاف في قوله: (ولا نص...)، فمن قال منهم إنه يعود على البسملة فقد أثبت الوصل والسكت والبسملة لورش وأبي عمر وابن عامر، ومن قال إنه يعود على الوصل والسكت فقد أثبت لأبي عمرو وابن عامر الوصل والسكت فقط وأثبت لورش الوصل والسكت والبسملة.(١)

**تحرير المسألة:** إن من قال بقول السخاوي نظر إلى منهج الشاطبي في نظمه، فالأصل أنه إذا تكلم عن مسألة فإنه يردفها بالرموز، فقد ابتدأ في هذا الباب بذكر من يبسمل، ثم من يصل، ثم من يخير بين الوصل والسكت، وكان كله بالرموز، ولذلك تجد بعض الشراح يرى أن القول بعدم الرمز في هذا البيت اجتهاد في محل النص، فقد قال الجعبري: ((يَرِدُ عليه كأنه اجتهاد في محل النص، وأبعد من الأصل، ويلزم منه نفي ما أثبت الناظم))(٢).

ولكني أقول إن أبا شامة رحمه الله لا يعترض على منهج الناظم في الرموز لكنه نظر إلى واقع الرواية، فقد قال عن هذا الموضع: ((وفي باب البسملة موضع ذُكِرَ أنه رمز، وعندي أنه ليس برمز كما سنذكره))(٣).

فهو ومن معه نظروا إلى واقع الرواية وهذا واضح في قوله: ((فإنا إذا قلنا إن "كلا حب" رمز ابن عامر وأبي عمرو لزم من مفهوم ذلك أن يكون ورش عنه نص في التخيير وليس كذلك بل لم يرد عنه نص في ذلك، وإن قلنا إن "جيده" رمز ورش لزم أن يكون ابن عامر وأبو عمرو لم يرد عنهما خلاف في البسملة وهو خلاف المنقول فلهذا قلنا لا رمز في البيت أصلا والله أعلم))(٤).

---

(١) انظر: الدرة الفريدة (٢٤٤/١)، ومفيد ابن جبارة (٣٤٣) بتحقيق خير الله الشريف.

(٢) كنز المعاني (٣٧٢/١).

(٣) إبراز المعاني (١٦٦/١).

(٤) إبراز المعاني (٢٣١/١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


وأيضا فإن شرحه موافق لابن شريح في الكافي حيث قال: ((واختلف القراء في قراءة ورش وأبي عمرو وابن عامر، إذ لم يأت عنهم شيء، فبعض أخذ بالفصل، وبعض تركه، والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة خفيفة بين السورتين))[١].

وقد رد ابن الجندي على قول أبي شامة في ورش بأنه لم يرد عنه نص في التخيير: وأنا ألخص كلامه حيث قال إنه: ((مصادمٌ للنقل))[٢]؛ لأن الطبري في التخليص نص أن لورش البسملة وتركها[٣]، والخياط في جامعه وابن مسلم في الموضح[٤] وابن مالك في قصيدته نصوا أن لورش البسملة والسكت والوصل[٥]، وابن الفحام في التجريد وابن شريح في التذكير[٦] نصا أن لورش البسملة والوصل[٧]، وأبا الكرم في المصباح نص أن لورش البسملة[٨].

وردّ عليه بقوله عن أبي عمرو وابن عامر أن لهما خلافًا منقولًا في البسملة: أنه مصادم لنقل المبهج لسبط الخياط؛ لأن صاحب المبهج نقل عن أبي عمرو الوصل والسكت[٩]، ومصادم لنقل الموضح لابن مسلم؛ لأنه نقل الوصل والسكت عن أبي عمرو وابن عامر.[١٠]

---

[١] الكافي (٢٠٢/١).

[٢] الجوهر النضيد (٧٩٣).

[٣] التلخيص في القراءات الثمان (١٣٤).

[٤] وكتابه في عداد الكتب المفقودة

[٥] انظر الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش (٢٣٥) بتحقيق عبد الرحمن العبيسي، وابن مالك في المالكية بيت رقم (٣٠).

[٦] كتابه في عداد المفقود.

[٧] التجريد (١٨٣).

[٨] المصباح (٧٩٢/٢).

[٩] المبهج في القراءات الثمان (٣٢٠/٢-٣٢١).

[١٠] انظر: الجوهر النضيد (٧٩١-٧٩٤) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق محمد الحافظ، بتصرف.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ويرى ابن الجندي أيضا أن في قول أبي شامة تناقضًا حيث قال: ((وفيه – أيضاً – تناقض؛ لأن القائل به[1] قال عند قول الناظم: (وبسمل بين السورتين): (وهذا من قبيل الإثبات والحذف ... وإثبات البسملة لمن رمز فيه، علم أن غيرهم لا يثبتون البسملة)، ثم ذكر أنَّ للثلاثة بسملة؛ وهذا تناقضٌ ظاهر))[2]

والإشكال ظاهر في هذا البيت، ووصفه بالنص من الأمور الصعبة ولعل الأقرب هو قول ابن القاصح والضباع وهو احتمال القولين لقوة الأدلة عند الفريقين.

والأداء المنقول إلينا عن الثلاثة هي الأوجه الثلاثة لهم وقد أثبت ذلك ابن الجزري في النشر[3].

**المثال الثالث:** قال الناظم:

((.....**وَمُحَرَّكٌ لِيَقْطَعْ بِكَسْرِ اللَّامِ كَمْ جِيدُهُ حَلَا**

..... **لِيَقْضُوا سِوَى بَزِّيِّهِمْ نَفَرٌ جَلَا**))[4]

اختلف الشراح في كسر اللام لورش في كلمة ﴿لْيَقْضُواْ﴾ [ الحج: ٢٩]

**القول الأول:** أن ورشا يكسر اللام؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي ملا قاري والضباع والقاضي[5].

---

(٤) يريد أبا شامة، وقوله في إبراز المعاني: ١/ ٢٣١.

[2] الجوهر النضيد (٧٨٨) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق محمد الحافظ.

[3] النشر (٣/٦٦٠-٦٦٤).

[4] سورة الحج بيت (٨٩٣-٨٩٤).

[5] انظر: المهند القاضبي (٦٦٦)، وفتح الوصيد (٤/١١٢١)، والدرة الفريدة (٤/٤٠٧)، واللآلئ الفريدة (٣/١٩١)، وكنز شعلة (٢/٤٥٣)، ومفيد اللورقي (٢/٥٩٩)، وإبراز المعاني (٤/٧)، وكاشف المعاني (٣/٤٣٩) بتحقيق علي السكاكر، وجامع الفوائد (٧٧٧)، والعقد النضيد (٢١٤) بتحقيق طلال الحساني، والجوهر النضيد (٢٨٨) بتحقيق عبد الله عطا

www.quranonlinelibrary.com


قال السخاوي: ((وكذلك ﴿لِّيَقۡضُواْ﴾ [ الحج: ٢٩] بالكسر، لأبي عمرو وابن عامر وقنبل وورش))[١].

**القول الثاني**: أن ورشا يسكن اللام؛ وهو قول الجعبري[٢]؛ حيث قال: ((وقرأ مدلول نفر إلا البزي، قنبل وأبو عمرو وابن عامر ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾ [ الحج: ٢٩] بكسرها)[٣] ثم قال: (وورش بكسر ﴿لِّيَقۡطَعۡ﴾ [ الحج: ١٥] وإسكان الثلاثة.))[٤].

**سبب الخلاف**: هو الرمز في قول (سِوَى بَزِّيِّهِمْ نَفَرٌ جَلَا)[٥] هل هو جلا أو حلا؟

**وثمرة الخلاف**: من قال بأن الرمز هو جلا فإن ورشا يقرأ قوله ﴿لِّيَقۡضُواْ﴾ بكسر اللام ومن قال إنه حلا فإنه يقرأه بالسكون.

**تحرير المسألة**: إن الجمهور رووا أن الرمز في القصيد جلا وهو ورش إلا أن الجعبري جعله حلا فأصبح من تكرار الرمز.

---

الله الحسيني، وسراج القارئ (١٠١٧/٣)، ، وشرح السيوطي (٤١٧)، وشرح السنباطي (٦٩٠/٢)، وشرح على القاري (٥٨/٤)، وإرشاد المريد (٢٤٨)، والوافي (٣٢٤).

[١] فتح الوصيد (١١٢١/٤).

[٢] كنز الجعبري (١٩٩٢/٤).

[٣] كنز الجعبري (١٩٩٢/٤).

[٤] كنز الجعبري (ل٣٧٢)، وأما كنز الجعبري المطبوع فقال: ((وورش ﴿لِّيَقۡطَعۡ﴾ و﴿لِّيَقۡضُواْ﴾ وإسكان الآخرين كأبي عمرو وهشام، وقنبل بكسر ﴿لِّيَقۡضُواْ﴾ وإسكان الثلاثة)). انظر (١٩٩٣/٤) والمخالفة واضحة للمخطوط.

[٥] بيت رقم (٨٩٤).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وقد عقب علي القاري عليه بقوله: ((ووقع وهم من الجعبري هنا حيث جعل بعد "نفر" من التكرار الرمزي المعنوي بناء على جعله حاء مهملة، والبصري داخل في مدلول "نفر"، وليس كذلك؛ إذ الصواب جيم رمزا لورش، وهو داخل في النفر فتدبر))[1]

وقال ابن الجندي عن شيخه الجعبري: ((وفي كلام شيخنا في شرح هذا الموضع تناقض ووهم -إن كان منه- وهو أنه لم يجعل جيم جلا رمزا، بل جعله حاء؛ لأنه لم يذكر ورشا مع أبي عمرو وابن عامر وقنبل، وهذه عبارته: وقرأ مدلول نفر إلا البزي: قنبل وأبو عمرو وابن عامر ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ بكسرها، ثم قال بعد ذلك: فصار ورش بكسر ﴿لْيَقْطَعْ﴾ وإسكان الثلاثة. ورأيت في نسخة موثوق بها بعد قوله: في الحاشية: و﴿لْيَقْضُواْ﴾، وهو الصحيح إلا أن قوله: (وإسكان الثلاثة) يشوش عليه))[2]. ثم قال بعد عند ذكر اختياره الكسر: ((ومن ثم كثر حسن ظهوره وكشفه جماعة" يشير بقوله: "كثر حسن ظهوره" إلى قول الناظم: "كم جيده حلا"، لأن "كم" للتكثير، وبقوله: "كشفه جماعة" إلى قوله "نفر جلا"، فيعني بالجماعة قوله: "نفر"، وبقوله: "وكشفه" إلى قوله "جلا"، وهذا يدل أنها جيم لا حاء فيكون ورش معهم، وهو الصحيح، وقال في الإعراب: "أو القراء جلا تحريكه" وهذا يدل على أنها جيم، ولا يجوز أن يكون حاء؛ لفساد الإعراب، إذ هو نظير: الزيدون قام أبوه، وليس هذا المحذور مع الجيم؛ إذ معناه حينئذ والقراء كشف التحريك بالكسر، وإنما أفرد ضمير "جلا" لإفراد الناظم ذلك في "جلا"، وضميره عائد على لفظ "نفر" ولو قيل ذلك مع الحاء لفسد، إذ يصير: والقراء عذب تحريكه القراء، وهذا لا

---

[1] شرح علي القاري على الشاطبية (٤/٥٨).

[2] قلت والنسخة المطبوعة بتحقيق الأستاذ فرغلي قال فيها: ((وورش ﴿لْيَقْطَعْ﴾ و﴿لْيَقْضُواْ﴾ وإسكان الآخرين كأبي عمرو وهشام وقنبل بكسر ﴿لْيَقْضُواْ﴾ وإسكان الثلاثة، قلت: ربما هناك سقط -إن ثبت أن المحقق لم يغير في المخطوط- بعد كلمة وورش وهي كلمة (بكسر)، وإذا كان الساقط كلمة (بكسر) فالكلام صحيحٌ، وعليه يكون الجعبري أسقط ورش منه سهوا في بداية شرح البيت والله أعلم.

معنى له، أو حلا التحريك بالكسر، وهذا فاسد أيضا؛ لخلوه من عائد يعود عليه، إذ يصير مثل زيد عمرو، ولا نقول إن حلا فيه ضمير الفاعل وضمير المفعول، أي: عذب القارئ التحريك كما قلناه مع الجيم، "إذ حلا بالحاء قاصر")).[1]

قلت: إن الجعبري معروف برده وتعقبه على الشراح، وهنا في هذا الموضع المهم جدا لم يتعقب أو يرد أو يخطئ الشراح، فلا شك أنه وهم في ذلك كما قال تلميذه ابن الجندي.

[1] الجوهر النضيد (٢٩٠-٢٩١) بتحقيق عبد الله عطا الله الحسيني.

www.quranonlinelibrary.com


## المطلب الثالث: الخلاف المتعلق بارتباط المسألة المذكورة بأخرى.

وهو متعلق بخلاف الشراح في فروع بعض المسائل المذكورة في الشاطبية؛ فمنهم من يلحق هذه الفروع بقاعدة ما لتعلقها بجانب من تلك القاعدة، ومنهم من يلحقها بقاعدة أخرى لتعلقها بتلك القاعدة من جانب آخر، ومن هنا تختلف منهجية التعامل مع هذه الفروع؛ نظرًا لتصنيفها تحت قاعدتها التي تندرج تحتها، وهذا الخلاف قليل جدًا في النظم، بل الذي وقفت عليه موضعان فقط، وهما:

- **الموضع الأول: قال الناظم:**

**((وَمَن لَّمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا))**[1]

اختلف الشراح في هذا البيت هل هو من توابع قوله:

**((وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ رَكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا))**[2]

أو أنه من توابع قوله:

**((وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلَا))**[3].

**فالقول الأول:** أنه يعود على "وأشمم.."؛ وهو قول السخاوي والهمذاني وشعلة وأبي شامة والأصفهاني وعلي القاري والضباع[4].

---

[1] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٥٣).

[2] باب وقف حمزة وهشام على الهمزة، بيت (٢٥٢).

[3] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٥٠).

[4] انظر: فتح الوصيد (٣٦٩/٢)، الدرة الفريدة (٥١٤/١-٥١٦)، وكنز شعلة (٥٠٧/١-٥٠٩)، وإبراز المعاني (٣٥/٢)، وكاشف المعاني (٣٣٢/١-٣٣٣)، وشرح علي القاري (٤٩/٢-٥٣)، وإرشاد المريد (٨٠-٨١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قال الهمذاني: (("ومن لم يرم": يعني في شيء من الباب، مع ما اشتهر عن حمزة وثبت من أن مذهبه في الوقف (و)[1]الروم والإشمام. "واعتد محضا سكونه": أي واعتد بمحض السكون..." وألحق مفتوحًا": أي وألحق الباب بالمفتوح، يعني ألحق المضموم والمكسور في ترك الروم بالمفتوح.

وبعد، فإن أهل الأداء مختلفون في مذهب حمزة في الوقف في هذا الباب على ثلاثة مذاهب:

- فمنهم من يرى الروم والإشمام في الباب كله فيما يجوز فيه الروم والإشمام، وهو المشهور عنه، وعليه نبه بقوله: (وأشمم ورم).
- ومنهم من لا يرى إلا الروم، وهو عبارة عن جعل الهمز بين بين... وعلى هذا المذهب نبه بقوله (والبعض بالروم سهلا).
- ومنهم من لا يرى الروم والإشمام، وهو المذكور في قوله: "ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه"))[2]

**القول الثاني**: أنه يعود على "وما قبله التحريك..."؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والفاسي واللَّوَرْقي والجعبري والسمين وابن القاصح والسيوطي والسنباطي والقاضي وترجيح ابن الجندي.[3]

قال القاضي: ((لما ذكر في البيت السابق أن مذهب بعض أهل الأداء عن حمزة تسهيل الهمز المتطرف المتحرك المسكن للوقف الواقع بعد حرف متحرك أو بعد ألف...ذكر في هذا البيت مذهبين آخرين: المذهب الأول: الاقتصار على الإبدال، وعدم جواز التسهيل مع الروم، سواء كان

---

[1] الصحيح عدم وجود هذه الواو.

[2] الدرة الفريدة (١/٥١٤-٥١٦).

[3] انظر: المهند القاضبي (٣٣٦)، واللآلئ الفريدة (١/٣١٨-٣٢٠)، ومفيد اللورقي (١/١٨٠-١٨١)، وكنز الجعبري (٢/٧١٣-٧١٦)، والعقد النضيد (٢/١٠٣٨) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، وسراج القاري (١/٤٥٠-٤٥٣)، وشرح السيوطي (١١٨-١١٩)، وشرح السنباطي (١/١٨٤)، والوافي (١٢٧). والجوهر النضيد (٥١٣) بتحقيق الدكتور خالد إسحاق.

الهمز مضمومًا أم مكسورًا أم مفتوحًا... المذهب الثاني: جواز التسهيل مع الروم سواء كان الهمز مضمومًا أم مكسورًا أم مفتوحًا... وقد أشار إلى المذهب الأول بقوله: (ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه) يعني: ومن لم يرم مطلقًا في الحركات الثلاث، واعتبر سكون الهمز محضًا فألحقه بالساكن الأصلي وأعطاه حكمه من منع تسهيله مع الروم...وأشار إلى المذهب الثاني بقوله: (وألحق مفتوحًا) وفيه حذف، والتقدير: ومن ألحق مفتوحًا يعني ومن ألحق المفتوح بالمكسور والمضموم في جواز تسهيله مع الروم، وقوله: (فقد شذ) إشارة إلى إبطال المذهبين معًا.))[1].

**القول الثالث**: احتمال القولين وهو قول الدَّقُوقي؛ حيث قال: ((ومن الناس (من لم يرم) لحمزة في شيء من هذا الباب، أي ترك الروم في الموضع الذي ذكرنا أن الروم يدخله، وهو: كل ما قبله ساكن غير الألف، وألحق المضموم والمكسور بالمفتوح في أن لا روم فيه، فلم يرم ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] كما لم يرم ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] فقال الناظم: فقد شذ مذهبه موغلا في الشذوذ؛ لأنه قد اشتهر أن مذهب حمزة الروم في الوقف إلا فيما استثني، وكان الإتيان بهذا البيت بعد قوله: (وأشمم ورم) أحسن؛ لأنه متعلق به، لا بقوله: (فالبعض بالروم سهلا)...ومن الشارحين من جعل هذا البيت متعلقًا بالبيت الذي قبله، وقال: ومن الناس من أنكر الروم في هذا النوع وأخذ بالبدل، ومنهم من أجرى التسهيل بالروم في المفتوح أيضا، فأشار الناظم في هذا البيت إلى إبطال القولين، وذكر أن من لم يأخذ بالروم فقد شذ؛ لكون هذا الوجه مرويًا عن حمزة، ومن أخذ به في الحركات كلها فقد شذ أيضًا لمخالفته ما عليه اختيار القراء))[2].

و**سبب الخلاف**: ذكر الناظم لحكم الإشمام والروم في موضعين مختلفين في الباب.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن قول الناظم: (ومن لم يرم...الخ) يعود إلى قوله: (وأشمم ورم فيما سوى ...)؛ لأننا إن قلنا إنه يعود على قوله: (وما قبله التحريك...) فإنه سيكون

---

[1] الوافي (١٢٧).

[2] جامع الفوائد (٣١٤-٣١٦).

www.quranonlinelibrary.com


هناك تكرار؛ لأن (وأشمم ورم ...) ضابطه الإشمام والروم في كل همز متطرف إلا الهمز المتطرف الذي قبله ألف أو حرف متحرك، فكيف يقول: (وأشمم ورم فيما سوى متبدل بها حرف مد)؟

وضابط هذا البيت بعد الاستقراء هو كل همز متطرف قبله ألف أو حرف متحرك، فإن قلت إن قوله: (ومن لم يرم...) يعود على قوله: (وما قبله التحريك أو ألف محركًا..) فهنا سيكون تكرار ولا فائدة في الكلام؛ قال أبو شامة: ((فإن قلت: لمَ لمْ تعد على (ما) في قوله: (وما قبله التحريك) والتقدير: فالبعض سهله بالروم، ومن لم يرم واعتد محضًا سكونه فقد شذ، ويكون هذا البيت من تبع البيت الذي قبله، لا من أتباع قوله: (وأشمم ورم) أي: ومن لم يرم في هذا المتحرك الطرف الذي قبله متحرك، أو ألف ولم ير الوقوف عليه إلا بالسكون فقد شذ؟ قلت[1]: يمنع من ذلك أنه قد منع من الروم والإشمام في موضع يبدل فيه الهمز حرف مد، والموضع الذي يبدل فيه الهمز حرف مد هو المحرك الطرف، الذي قبله محرك أو ألف، فإذا كان هذا مختارًا فيه ترك الروم، كيف يعود ويقول: (ومن لم يرم فقد شذ)! وإنما أشار بهذا إلى الموضع الذي نص على جواز رومه.))[2].

وأما أصحاب القول الثاني فإنهم يرون أنه يعود على قوله: (وما قبله التحريك أو ألف محركا طرفًا..)؛ حتى لا يعم الكلام جميع المسائل التي مضت، فلا تدخل القواعد التي تقدمت مثل المتطرفة التي قبلها ألف أو واو أو ياء...إلخ؛ قال الجعبري: ((جعل بعضهم هذا البيت من توابع قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) لا من توابع قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ)...قلت: ليس كذلك بل هو من توابع (وَمَا قَبْلَهُ) كما بينت؛ (لئلا يعم وهو خاص)[3]))[4]، ثم شرح ابن الجندي كلام شيخه فقال: ((أي: لئلا يعم

---

[1] أبو شامة.

[2] إبراز المعاني (٢/٣٦).

[3] ليست في المطبوع ولا المخطوط، بل ذكرها ابن الجندي وانظر الجوهر النضيد (٥١٠) بتحقيق الدكتور خالد إسحاق.

[4] كنز الجعبري (٢/٧١٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

الأمثلة التي تقدمت وهي المتطرفة التي قبلها ألف أو واو أو ياء زائدتان أو أصليتان أو صحيح أو متحرك قال[1]: والحكم خاص بما قبله التحريك أو ألف متطرفة...))[2].

قلت: وأيضًا لهم أن يقولوا: إنها آخر مسألة ذكرت، والناظم فصل بين قوله: (وأشمم ورم...) وقوله: (وما قبله التحريك...) بقوله: (وما واو اصليٌ...)، والفصل إشارة إلى عدم ارتباط هذه المسألة بتلك، والله أعلم.

- **الموضع الثاني: قال الناظم:**

**((.....وَهُمْ عَلَى أُصُولِهِمُو وَامْدُدْ لِوَا حَافِظٍ بَلَا))[3]**

لما ذكر الناظم في سورة الرعد أحكام الاستفهام المكرر، ذكر أن القراء فيه على أصولهم في الهمزتين من كلمة، ثم قال: (وامدد لوا حافظ بلا)؛ وقد اختلف الشراح في ارتباط قوله: (وامدد لوا حافظ بلا) بباب الهمزتين من كلمة على ثلاثة أقوال:

**القول الأول**: أن الاستفهام المكرر هو من باب الهمزتين من كلمة، وعليه فكل ما يذكر بعد ذلك من هذا الباب فيرد إليه، وهو قول السخاوي والفاسي واللَّوَرْقي والأصفهاني والسمين والسيوطي[4].

قال السمين: ((ظاهر عبارة المصنف أنه ليس عن هشام في المد هنا خلاف بخلاف ما تقدم عنه في باب الهمزتين من كلمة، فإن هناك عنه خلافًا، وقد فهم هذا الظاهر أبو شامة، فقال: "وإنما اعتنى ببيان ذلك، ولم يكتف بما تقدم في باب الهمزتين من كلمتين إعلامًا بأن هشامًا يمد هنا بغير

---

[1] أي الجعبري.

[2] الجوهر النضيد (٥١٠) بتحقيق الدكتور خالد إسحاق.

[3] بيت (٧٩٣).

[4] انظر: فتح الوصيد (٣٠٠/٢)، واللآلئ الفريدة (٦١/٣)، ومفيد اللورقي (١٤٣/١)، وكاشف المعاني (٣١٤/٣) بتحقيق مصطفى السباعي، والعقد النضيد (٥٩٨) بتحقيق خلف الله القرشي، وشرح السيوطي (٣٧١) وهو فهم ابن الجزري للشاطبية النشر (٩٠٣/٣).

www.quranonlinelibrary.com


خلاف عنه بخلاف ما تقدم في الباب المذكور، وقد ذكر لهشام فيه سبعة مواضع لا خلاف عنه في مدها، فهذا الباب كذلك" انتهى. ويمكن أن يقال: ترك الناظم ذكر الخلاف عن هشام هنا اتكالًا على ما فهم من باب الهمزتين من كلمة؛ لأنه لم يذكر هنا إلا مجرد التنبيه على الأصول المتقدمة مجملة، وتفاصيلها مأخوذة من بابها، وقد فهم هذا التأويل أبو عبد الله، فقال: "ثم أمر بالمد لهشام وأبي عمرو وقالون، وما قبله مغن عنه، كما أن ما قبله في الأصول مغن عما قبله".

وذكر ذلك على جهة التأكيد، ولم يذكر لهشام إلا المد اعتمادًا على معرفة الوجه الآخر من الأصول))[1]

**القول الثاني:** يرى أصحاب هذا القول أن باب الاستفهام المكرر لا يُرجَع فيه إلى الأصول إلا في تحقيق الهمز وتسهيله فقط، وأما الإدخال فإنه من المسائل الجديدة في باب الاستفهام المكرر؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والهمذاني وشعلة وأبي شامة والجعبري والدَّقُوقي وترجيح ابن الجندي وابن القاصح وعلي القاري والضباع والقاضي.[2]

قال الدَّقُوقي: ((وإنما رمزهم بقوله: (وامدد لوا حافظ بلا) إعلاما بأن هشامًا يمد هنا بلا خلاف عنه، بخلاف ما تقدم في باب الهمزتين، وقد ذكر ثمة أنه لا خلف لهشام في مد سبعة مواضع، فهذا الباب كذلك.))[3].

**القول الثالث:** احتمال القولين وهو قول ابن الجندي والسنباطي[4].

---

[1] العقد النضيد (٥٩٨) بتحقيق خلف الله القرشي.

[2] انظر: المهند القاضبي (٦٢١)، الدرة الفريدة (٢٢٦/٤-٢٢٧)، والكنز لشعلة (٣٥٠/٢-٣٥١)، وإبراز المعاني (٢٨٨/٣)، وكنز الجعبري (١٨٠٤/٤)، وجامع الفوائد (٧١٣)، والجوهر النضيد (٣٦٧) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وسراج القارئ (٩٥١/٢)، وشرح علي القاري (٤٧٠/٣-٤٧١)، وإرشاد المريد (٢٢١)، والوافي (٣٠٠-٣٠١). والضباع يرى العمل بالوجهين حيث قال: (ففي النشر الفصل وعدمه، وعلى الأخذ بهما جرى عملنا.) الإرشاد (٢٢١).

[3] جامع الفوائد (٧١٣).

[4] الجوهر النضيد (٣٦٧) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وشرح السنباطي (٦١٦/٢).

www.quranonlinelibrary.com


قال ابن الجندي: ((فيحتمل أنه فصله بالمد بلا خلاف وهو الظاهر لإطباقهم عليه، وبه قرأت على أكثر مشايخي...ويحتمل أن يكون ذكر هذا الحكم هنا مجملا واتكل على التفصيل هناك.))[1].

**سبب الخلاف**: ذِكر الناظم لحكم الإدخال -الذي ذكره في باب الهمزتين من كلمة- في الاستفهام المكرر.

**ثمرة الخلاف**: من قال: إن باب الاستفهام المكرر مرتبط بباب الهمزتين من كلمة فإنه أثبت لهشام الإدخال وعدمه، ومن قال بعدم ارتباط البابين فإنه أثبت لهشام الإدخال قولًا واحدًا.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الاستفهام المكرر هو من باب الهمزتين من كلمة، وقد ذكر فيه أن لهشام الإدخال بخلاف إلا في سبعة مواضع، ولو أراد غير هذه السبعة لبيّن ذلك، إضافة إلى ذلك فإنه قال: (وهم على أصولهم) فهذا تذكير لك لترجع إلى الأصول لترى ما ذكره هناك، فقوله: (وامدد لوا حافظ بلا) هو إجمال، والأصول فيها التفصيل.

قال السمين: ((ويمكن أن يقال: ترك الناظم ذكر الخلاف عن هشام هنا اتكالًا على ما فهم من باب الهمزتين من كلمة؛ لأنه لم يذكر هنا إلا مجرد التنبيه على الأصول المتقدمة مجملة، وتفاصيلها مأخوذة من بابها... وذكر ذلك على جهة التأكيد، ولم يذكر لهشام إلا المد اعتمادًا على معرفة الوجه الآخر من الأصول.))[2].

وأما أصحاب القول الثاني فإنهم يقرّون أن الاستفهام المكرر من باب الهمزتين من كلمة، والناظم في هذا الباب ذكر أنه لا إدخال لهشام في المكسورة إلا في سبعة مواضع، ولما ذكر الاستفهام المكرر ذكر أن لهشام الإدخال قولًا واحدًا، فدل على أن الاستفهام المكرر خرج من الاستثناء

---

[1] الجوهر النضيد (٣٦٧-٣٦٨) بتحقيق عبد الكريم الميموني.

[2] العقد النضيد (٥٩٨) بتحقيق خلف الله القرشي.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

الذي ذُكر في باب الهمزتين، ولو أراد عدم الاستثناء لقال: (وهم على أصولهم) ثم انتقل إلى مسألة (هاد ووال)، لكنه لما قال: (وامدد لوا حافظ بلا) ظهر أنه أراد لهشام الإدخال قولًا واحدًا؛ ولذلك قال أبو شامة: ((وإنما اعتنى ببيان ذلك ولم يكتف بما تقدم في باب الهمزتين من كلمة إعلامًا بأن هشامًا يمد هنا بغير خلاف عنه، بخلاف ما تقدم في الباب المذكور، وقد ذكر لهشام فيه سبعة مواضع لا خلف عنه في مدها فهذا الباب كذلك.))[1].

ولعل من رأى عدم ارتباط البابين هو الأقرب؛ لقوة أدلتهم والله أعلم.

[1] إبراز المعاني (٣/٢٨٨).

## المطلب الرابع: الخلاف المتعلق بالموضع المراد.

**ماهية هذا الخلاف:**

تتمثل ماهية هذا الخلاف في ذكر الشاطبي الخلاف للقراء في أحد المواضع، ويكون لهذا الموضع نظائر لا تدخل في الخلاف المذكور لم ينبه عليها الشاطبي، وهنا يختلف الشراح في منهجية تحديد ذلك الموضع.

وسبب ذلك قد يكون راجعًا إلى وهْمٍ من الشارح؛ لإجماع القراء على موضع بعينه، وقد يكون راجعًا إلى عدم وجود نص يحدد الموضع المراد، والذي اطلعت عليه في هذا النوع ثلاثة مواضع، وهي:

- **الموضع الأول: قال الناظم:**

**((...أَعْمَى فِي الِاسْرَاءِ ثَانِيًا))**[1]

اختلف الشراح في قوله: ﴿أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢] هل هو الموضع الثاني أم الموضعان في سورة الإسراء؟ على قولين:

**القول الأول:** أن المراد هو الموضع الثاني فقط؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري[2].

---

[1] باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بيت (٣٠٨).

[2] انظر: فتح الوصيد (٤٣٣/٢)، والدرة الفريدة (١٤٣/٢-١٤٤)، واللآلئ الفريدة (٤٠٣/١)، وكنز شعلة (٥٦٣/١)، ومفيد اللورقي (٢١٤/١)، وإبراز المعاني (١٠٤/٢-١٠٥)، وكاشف المعاني (٣٩٥/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وكنز الجعبري (٨٢٣/٢)، وجامع الفوائد (٣٦١)، والعقد النضيد (٩١) بتحقيق أحمد الحريصي، والجوهر النضيد (١٠٣) بتحقيق محمد الشنقيطي، وسراج القاري (٥٢٥/٢) وشرح السيوطي (١٤٧-١٤٨)، وشرح السنباطي (٢٣٤/١)، وشرح علي القاري (١٥١/٢).

قال السيوطي: ((إمالة "صحبة" أي أبو بكر وحمزة والكسائي، وأمالوا أيضًا ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في الإسراء ثانيًا أي قوله: ﴿أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾))[1].

**القول الثاني**: أن المراد هو الموضعان؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي حيث قال: (("صحبة": أبو بكر وحمزة والكسائي، يريد: أنه تابعهما على الإمالة في ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في الأنفال و﴿أَعۡمَىٰ﴾ في الموضعين في سبحان...وقوله: (ثانيا) يريد الاثنين: أعمى وأعمى، وقد ذكر.))[2]

**سبب الخلاف**: هو قوله: (ثانيا).

**ثمرة الخلاف**: ليس هناك ثمرة للخلاف.

**تحرير المسألة**: إن أبا العباس يرى أن المقصود بقوله (ثانيا) الموضعان، وقد خالف بذلك جميع الشراح، وهو إما وهم منه، أو لأن شرحه مختصر فأجمل لشعبة وحمزة والكسائي الإمالة في ﴿أَعۡمَىٰ﴾؛ لأن قراءتهم أصلا بإمالة الموضعين، والله أعلم.

- **الموضع الثاني: قال الناظم:**

**((وحق بضم السوء مع ثان فتحها))[3]**

اختلف الشراح في (ثان فتحها) في الموضع المراد من سورة الفتح، هل هو: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ١٢] أو ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ٦] على قولين ؟

---

[1] شرح السيوطي (١٤٧-١٤٨).

[2] المهند القاضبي (٣٧٣).

[3] سورة التوبة، بيت (٧٣٢).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الأول**: أن الموضع المراد هو قوله: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوْرْقي والأصفهاني والجعبري والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسنباطي والضباع والقاضي[(١)].

قال شعلة: ((يعني: قرأ أبو عمرو وابن كثير: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ هنا وفي ثاني سورة الفتح بضم السين والباقون بفتحها...واحترز بالثاني عن الأول: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح:٦] وعن الثالث: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾))[(٢)].

**القول الثاني**: أن الموضع المراد هو قوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] وهو قول أبي شامة والدَّقُوقي والسيوطي[(٣)].

قال أبو شامة: ((أراد ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ وثاني سورة الفتح وهو: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾))[(٤)].

**سبب الخلاف**: المراد بـ(ثان فتحها).

**تحرير المسألة**: إن السمين قال: ((وقد غلط أبو شامة هنا غلطة فظيعة، فقال: "وثاني سورة الفتح هو: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ ولا خلاف في فتح الأول، وهو ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ ، وكذا ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ و﴿أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ والسُّوء بالضم: العذاب، كما

---

(١) انظر: المهند القاضبي (٥٩٤)، وفتح الوصيد (٣/٩٦٢-٩٦٣)، والدرة الفريدة (٤/٩٦)، واللآلئ الفريدة (٢/٤٩٧-٤٩٨)، وكنز شعلة (٢/٢٨٧)، ومفيد اللورقي (٢/٤٩٥)، وكاشف المعاني (٢٢٧) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (٤/١٦٨٢)، والعقد النضيد (٣٤٠) بتحقيق خلف الله القرشي، والجوهر النضيد (١٣٤) بتحقيق الدكتور محمد برهجي، وسراج القارئ (٢/٩٠٣)، وشرح السنباطي (٢/٥٦٧)، وإرشاد المريد (٢٠٥)، والوافي (٢٨٣).

(٢) كنز شعلة (٢/٢٨٧).

(٣) انظر: إبراز المعاني (٢/٢١٠)، وجامع الفوائد (٦٦٩)، وشرح السيوطي (٣٤٢).

(٤) إبراز المعاني (٢/٢١٠).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قيل له: سيئة، والسَّوء بالفتح: المصدر" والعجب منه كيف يفسر المضموم: بالعذاب، ويجعل محل الخلاف قوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ وليس للعذاب فيه معنى؟! ولكنه غفل عن قوله: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ في سورة الفتح فظن الأول هو: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ والثاني هو ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾))[1].

وهذا هو الظاهر أنه خطأ من أبي شامة وذلك لأسباب هي:

- إجماع القرأة على أن الموضع المراد هو قوله ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾.
- أن سورة الفتح ذكر فيها﴿ٱلسَّوْءِ﴾ ثلاث مرات، وثاني المواضع هو ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾.
- أن الموضع الثالث لا يجوز أن يكون بالضم كما قال الفراء: ((في سورة براءة في قوله تعالى:﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨] ؛ قال: قرأ القراء بنصب السين، وأراد بالسوء المصدر من سؤته سوءا ومساءة ومسائية وسوائية، فهذه مصادر، ومن رفع السين جعله اسما كقولك: عليهم دائرة البلاء والعذاب. قال: ولا يجوز ضم السين في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]؛ ولا في قوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾؛ لأنه ضد لقولهم: هذا رجل صدق، وثوب صدق، وليس للسوء ههنا معنى في بلاء ولا عذاب، فيضم. وقرئ قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾، يعني

[1] العقد النضيد (٣٤٠-٣٤١) بتحقيق خلف القرشي.

الهزيمة والشر، ومن فتح، فهو من المساءة. وقوله عز وجل:﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَ﴾ [يوسف: ٢٤]))[١].

وإنما أطلت الكلام؛ لأني وجدت من تابع أبا شامة على رأيه وهو الدَّقُوقي والسيوطي كما مر، والله أعلم.

- **الموضع الثالث: قال الناظم:**

**((مَعَ السُّوقِ سَاقَيْهَا وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكَا وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا))[٢]**

ذكر الشاطبي أن لقنبل همز قوله: ﴿سَاقَيۡهَا﴾ [النمل: ٤٤] و﴿بِٱلسُّوقِ﴾ [ص:٣٣] و﴿سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، ثم ذكر أنه له وجه بواو بعد الهمزة ويلزم من ذلك ضم الهمزة، إلا أن الشراح اختلفوا في الموضع الذي يدخل فيه هذا الوجه على قولين:

**القول الأول:** أن هذا الوجه مختص بموضع سورة ص؛ وهو قول السخاوي والهمذاني وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والجعبري والدَّقُوقي.[٣]

قال الجعبري: ((أي قرأ ذو زاي "زكا" قنبل ... وبكار عن ابن مجاهد عنه (بالسؤوق) بهمزة مضمومة فواو مدية بص فقط... إلى أن قال: ((إذ لم يعلم هذا الوجه إلا في ص))[٤]، وقال أبو شامة: ((ولكن لم أر من ذكره في حرف الفتح))[٥].

---

[١] انظر: لسان العرب (١/٩٨-٩٩)، ومعاني القرآن للفراء (١/٤٤٩-٤٥٠).

[٢] سورة النمل، بيت (٩٣٨).

[٣] انظر: فتح الوصيد للسخاوي (٤/١١٥٨-١١٥٩)، والدرة الفريدة (٤/٤٨٥)، وكنز شعلة (٢/٥٠٤-٥٠٥)، ومفيد اللورقي (٢/٦٢٥)، وإبراز المعاني (٤/٦٠)، وكنز الجعبري (٤/٢٠٧٧)، وجامع الفوائد (٨٠٨).

[٤] كنز الجعبري (٤/٢٠٧٧-٢٠٧٨).

[٥] إبراز المعاني (٤/٦٠).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الثاني:** أنه يشمل موضع ص والفتح، وهو قول أبي العباس الأندلسي والفاسي والأصفهاني والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[1].

قال السنباطي: ((قال الناظم زيادة عليه[2]: وله في السوق وسوق وجه آخر وهو أن يقرأ "بهمز بعده الواو وكلا" به فله فيه وجهان وفيه ساقيها وجه واحد))[3].

**سبب الخلاف:** أن بعض الشراح لم يصل إليهم هذا الوجه في سورة الفتح.

**ثمرة الخلاف:** من قال بالرأي الأول فإنه يقرأ بوجه الواو بعد الهمزة في سورة ص فقط ومن قال بأصحاب الرأي الثاني أنه يقرأ بهذا الوجه في ص والفتح.

**تحرير المسألة:** إن الذين خصصوا الموضع بسورة ص قالوا: إن النص الذي ورد كان بسورة ص، وهذا يخصص عبارة الناظم. وأما أصحاب القول الثاني فيرون أن عبارة الناظم تشمل الموضعين، ولا يوجد مخصص، وهو الذي يقرأ به أهل الأداء في زمننا والله أعلم.

---

[1] انظر: المهند القاضبي (٦٨٦)، واللآلئ الفريدة للفاسي (٢٤٧/٣). وكاشف المعاني (٥٠٣) بتحقيق علي السكاكر، والعقد النضيد (٥٠٥) بتحقيق طلال الحساني، والجوهر النضيد (٢٠٢) بتحقيق محمد باه، وشرح السيوطي (٤٣٨)، وسراج القاري (١٠٤٧/٣)، وشرح السنباطي (٧٢٦/٢)، وشرح علي القاري (١٢٢/٤)، وإرشاد المريد (٢٦٢)، والوافي (٣٣٥).

[2] أي: وجه سكون الهمزة.

[3] شرح السنباطي (٧٢٦/٢).

**المطلب الخامس: الخلاف المتعلق بما يدل على ترجيح الناظم لوجه أو تضعيفه أو تقديمه على آخر.**

**ماهية هذا الخلاف:**

ماهية هذا الخلاف تظهر في ذكر الناظم لكلمات في البيت قد تدل على اختيار وجه أو تقديمه في الأداء أو تضعيفه، وهذه الكلمات قد تكون رمزًا يدل على قارئ وقد لا تكون رمزًا؛ ويختلف بناء على ذلك الشراح في منهجية الشاطبي في ذلك. والذي اطلعت عليه من هذا الخلاف يصل تقريبًا إلى ٢٣ موضعًا.

وهاك الأمثلة:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ[١] يُفْتَلى))[٢]**

اختلف الشراح في الخلف لابن ذكوان في قوله: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] على قولين:

**القول الأول:** أن الخلاف ضعيف، والمأخوذ لابن ذكوان الإظهار؛ إما لأنه انفراد من الشاطبي أو لأن الشاطبي أشار إلى ضعفه بقوله "يفتلى"؛ وهو قول السنباطي وعلي القاري والقاضي والضباع.[٣]

---

[١] عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أحد رواة الإمام ابن عامر في السبعة، توفي(٢٤٢هـ). انظر معرفة القراء (١/٤٠٢-٤٠٥).

[٢] ذكر تاء التأنيث، بيت (٢٦٩).

[٣] انظر: شرح السنباطي (١/١٩٩-٢٠٠)، وشرح علي القاري (٢/٧٦-٧٧)، وإرشاد المريد (٨٤)، والوافي (١٣٢).

قال القاضي: ((وأن ابن ذكوان اختلف عنه في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ بين الإظهار والإدغام، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس صحيحًا عنه بل الصحيح عنه الإظهار...(ويفتلى) من فليت الشعر... وفيه إشارة إلى ضعف الخلاف عن ابن ذكوان))[1].

**القول الثاني**: إثبات الخلاف إلا أن هذا الخلاف غير مشهور؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة وأبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي[2].

قال أبو العباس: ((يريد: ابن ذكوان له الوجهان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ لا غير))[3].

**سبب الخلاف**: يرجع إلى:

١- دلالة قوله (يفتلى).

٢- حكم ابن الجزري على الإظهار بالانفراد.

**ثمرة الخلاف**: الإظهار قولا واحدًا لابن ذكوان على رأي أصحاب القول الأول، والإظهار والإدغام له على رأي أصحاب القول الثاني.

---

[1] الوافي (١٣٢).

[2] انظر: المهند القاضبي (٣٤٧)، وفتح الوصيد (٣٨٢/٢-٣٨٣)، والدرة الفريدة (٢٣/٢)، واللآلئ الفريدة (٣٤٥/١)، وكنز شعلة (٥٢٢/١-٥٢٣)، وإبراز المعاني (٥١/٢)، كاشف المعاني (٣٤٨/١-٣٥١) بتحقيق مصطفى السباعي، وكنز الجعبري (٧٣٧/٢-٧٣٨)، وجامع الفوائد (٣٢٩)، والعقد النضيد (١١٤٧/٢- ١١٥١) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٥٧٤-٥٧٦) بتحقيق خالد إسحاق، وسراج القاري (٤٧٤/١-٤٧٥)، وشرح السيوطي (١٢٧).

[3] المهند القاضبي (٣٤٧).

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول منهم من ضعف الخلاف؛ لأجل أن وجه الإدغام غير مشهور عن ابن ذكوان، والشاطبي أشار إلى ضعف الخلاف بقوله "يفتلى"، وقد مر أن القاضي رحمه الله يقول: ((وفيه إشارة إلى ضعف الخلاف عن ابن ذكوان))[1]، ولم أر من الشراح وخاصة من المتقدمين، من نص على أن قوله "يفتلى" فيه إشارة إلى الضعف، فقد قال السخاوي عن "يفتلى": ((ومعنى: "يفتلا" يتدبر ويبحث عنه))[2]. ولو أراد الناظم الضعف لصرح به، إلا أن الشراح يذكرون أن هذا الخلاف حريٌّ أن يبحث عنه؛ ذلك لأن وجه الإدغام غير مشهور، قال أبو شامة: ((وإنما قال ذلك؛ لأن الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان...ولم يذكر في التيسير غيره، وذكر الإدغام في غير التيسير))[3]، وعدم الشهرة لا تعني الضعف.

ومن أصحاب القول الأول من يرى ضعف الخلاف؛ لأجل كلام ابن الجزري في النشر، وابن الجزري نص في النشر على أن الشاطبي انفرد بذكر الخلاف، بقوله: ((وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ ولا نعرف خلافًا عنه في إظهارها من هذه الطرق))[4]، قلت: إن ابن الجزري إذا ذكر كلمة قرآنية في النشر وحكم عليها بأنها قد خرجت عن الطريق، فلا يعني ذلك منه أنه يمنع القراءة بها، ولو أراد ذلك لصرح بعدم القراءة بها، وإنما يخبر عن ذلك فقط، فهو إخبار منه فحسب لا منع للقراءة بها.

وعليه فلا بأس بالقراءة بالخلف لابن ذكوان من طريق الشاطبية.

وأهل الأداء في زماننا منهم من يقرئ بالخلاف، ومنهم من يقتصر على الإظهار. والله أعلم.

---

[1] الوافي (١٣٢).
[2] فتح الوصيد (٣٨٢/٢).
[3] إبراز المعاني (٥١/٢).
[4] النشر (١١٥٤/٤).

- **المثال الثاني:**

((وَيَاءٌ فِي نُوَفِّيهِمُو عَلَا))[1]

اختلف الشراح في (علا) على أربعة أقوال:

**القول الأول**: أنها مجرد رمز؛ وهو وقول أبي العباس الاندلسي وشعلة والأصفهاني وابن الجندي والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[2].

قال القاضي: ((وقرأ حفص فيوفيهم أجورهم بالياء فتكون قراءة غيره بالنون))[3].

**القول الثاني**: أنها رمز في الباطن، وفي الظاهر على معنى فيوفيهم الله عز وعلا، وهو قول السخاوي والهمذاني[4]

قال الهمذاني: ((وليس في قوله: وياء في نوفيهم "علا" من صح الياء على النون، وإنما هو على معنى: فيوفيهم الله عز وعلا ثم حذف ما حذف لإقامة الوزن))[5].

**القول الثالث**: أن ظاهر النظم يدل على اختيار الناظم؛ وهو قول الجعبري وابن الجندي[6].

(١) سورة آل عمران، بيت (٥٥٨).

(٢) انظر: المهند القاضبي (٥٢١)، وفتح الوصيد (٧٨٣/٣)، والدرة الفريدة (٢٣٣/٣)، وكنز شعلة (١٠٨/٢)، وكاشف المعاني (٦٥٧/٢) بتحقيق مصطفى السباعي، وسراج القاري (٧٧٣/٢)، وشرح السيوطي (٢٦٩)، وشرح السنباطي (٤٣٣/٢)، وشرح علي القاري (٣٤/٣)، وإرشاد المريد (١٥٩)، والوافي (٢٣٥).

(٣) الوافي (٢٣٥).

(٤) انظر: فتح الوصيد (٧٨٣/٣)، والدرة الفريدة (٢٣٣/٣).

(٥) الدرة الفريدة (٢٣٣/٣).

(٦) انظر: كنز الجعبري (١٣٣٢/٣)، والجوهر النضيد (١٦٣) بتحقيق الدكتور عبد الله البلوشي.

قال الجعبري: ((وإن كان الناظم يعتقد رجحان الياء فقوله: (علا) إشارة إليه؛ أي غلب الياء غيره))[1].

**القول الرابع**: أن ظاهر الرمز ثناء على قراءة الياء؛ وهو قول الفاسي والسمين[2].

قال الفاسي: (وأثنى على الياء بها)[3].

**سبب الخلاف**: مدلول كلمة (علا).

**تحرير المسألة**: إن الناظم رحمه الله بيَّن منهجيته في المقدمة، فذكر أنه سيستخدم الرموز للدلالة على القراء إذا لم يمكنه أن يسمي القارئ باسمه الصريح، ولم يبيّن أنه سيرجح أو يثني على قراءة من الرمز، فمن قال إن الناظم رجح قراءة الياء أو أنه أثنى عليه فظاهر ذلك أنه اجتهاد منه، فلو صرح أحد منهم أن الناظم ذكر ذلك فلا مانع، وإلا فإننا على الأصل وهو أنها رموز والله أعلم.

- **المثال الثالث:**

**((وَفِي شُرَكَايَ الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا))[4]**

ذكر الناظم أن البزي قرأ كلمة ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧] بالهمزة بخلاف فله إثبات الهمز وله حذف الهمز، وعرفنا أنه البزي لأنه المرموز له بـ(هلهلا)
إلا أن هناك خلافًا في وجه حذف الهمزة؟ على أربعة أقوال:

---

[1] كنز الجعبري (١٣٣٢/٣)
[2] انظر: اللآلئ الفريدة (٢٢٤/٢)، والعقد النضيد (٢٨٧-٢٨٨) بتحقيق طلال الحساني
[3] اللآلئ الفريدة (٢٢٤/٢)،
[4] سورة النحل، بيت (٨٠٨)

**القول الأول**: إثبات الخلاف مع الإشارة إلى تضعيف هذا الوجه من جهة العربية وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة[١].

قال الهمذاني: ((قرأ البزي بخلاف عنه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بفتح الياء من غير مد ولا همز، كهداي. مدلوله: الهاء من "هلهلا". من هلهل النساج الثوب، إذا لم يتقنه وخفف نسجه.

وثوب هلهل، إذا كان خفيف النسج. يشير إلى ضعف وجهه من جهة العربية))[٢].

**القول الثاني**: إثبات الخلاف مع الإشارة إلى ضعف الرواية والقراءة بوجه فتح الياء من غير همز؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي اللورقي وأبي شامة والدَّقُوقي والسمين والسيوطي والقاضي[٣].

قال الدَّقُوقي: ((ذكر أن البزي قد ترك الهمز في قوله:﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بخلاف عنه...و(هلهل) يشير بذلك إلى ضعف الرواية والقراءة بترك الهمز))[٤]

**القول الثالث**: إثبات الخلاف وعدم الأخذ به؛ لأنه ليس من طريق النظم وهو قول الضباع[٥].

قال الضباع: ((واختلف عن البزي في ﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ بين حذف الهمزة وإثباتها وهو المأخوذ به كالجماعة بخلاف الأول فقد نبه المحقق في نشره على أنه ليس من طريق النظم ولا أصله فينبغي تركه))[٦].

---

[١] انظر: فتح الوصيد (١٠٤٧/٣-١٠٤٨)، والدرة الفريدة (٢٥٦/٤)، واللآلئ الفريدة (٨٣/٣-٨٤)، وكنز شعلة (٣٦٩/٢)،

[٢] الدرة الفريدة (٢٥٦/٤).

[٣] انظر: المهند القاضبي (٦٣٠)، ومفيد اللورقي (٥٤٨/٢)، جامع الفوائد (٧٢٤)، العقد النضيد (٦٥٨-٦٦٤)، وشرح السيوطي (٣٧٩)، والوافي (٣٠٥).

[٤] جامع الفوائد (٧٢٤).

[٥] انظر: إرشاد المريد (٢٢٧).

[٦] إرشاد المريد (٢٢٧).

**القول الرابع**: إثبات الخلاف للبزي والإشارة إلى قلة استعمال هذا الوجه لغة وهو قول الجعبري وابن القاصح[1].

قال الجعبري: ((ولذي هاء (هلهلا) البزي في همزة ﴿شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ هنا وجهان)) ثم لما تكلم عن توجيه قراءة حذف الهمزة قال: ((ولما قل أحكام هذه اللغة بقلة الاستعمال أشار إليها الناظم بقوله: (هلهلا) من هلهل النساج الثوب: إذا لم يحكم نسجه...وبعض النحاة فيها بين مضعف ومانع تمسكًا بأن قصر الممدود يختص بالضرورة. وجواب الأول: أنه إن عني بالضعف القِلّة فمسلم أو غيرها فممنوع للمتواتر. والثاني: أنه حذف تخفيف وإن قصر الممدود على نوعين: لغة في السعة، وضرورة لمجرد الوزن والقراءة من الأول كالنظير))[2].

**سبب الخلاف**:

١- الخلاف في صحة وجه حذف الهمزة عن البزي.

٢- مدلول قول الناظم: (هلهلا).

**ثمرة الخلاف**: من لم يضعف الخلاف والقراءة فإنه يقرأ بالوجهين للبزي، ومن ضعف الخلاف أو القراءة فإنه لا يقرأ بوجه حذف الهمزة.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الناظم أثبت الخلاف للبزي، وقد أشار بـ(هلهلا) إلى أن وجه حذف الهمزة ضعيف عند بعض أهل العربية، وهذا صحيح فمن أهل اللغة من يخص هذا الوجه بضرورة الشعر[3].

---

[1] انظر: كنز الجعبري (٤/١٨٣٨-١٨٤٠)، وسراج القاري (٢/٩٦٨-٩٦٩).

[2] كنز الجعبري (٤/١٨٣٨-١٨٤٠).

[3] البحر المحيط (٥/٤٨٥-٤٨٦).

www.quranonlinelibrary.com


وأما أصحاب القول الثاني فزادوا بأن ضعفوا هذا الوجه، وهذا فيه ما فيه، فقد قال الجعبري: ((إن عني بالضعف القِلّة فمسلم أو غيرها فممنوع للمتواتر.))[1].

وأما أصحاب القول الثالث فقد أثبتوا الخلاف إلا أن أنهم تركوا هذا الوجه؛ لأنه ليس من طرق الشاطبية والتيسير، وخلاصة ذلك أن ابن الجزري إذا ذكر كلمة خروج عن الطريق، فهذا إخبار منه ولا يعني أنه يمنع القراءة بهذا الوجه، ولا توجد كلمة صريحة بمنع القراءة فيما خرج عن الطريق.

وأما أصحاب القول الرابع فهم كالأول إلا أنهم قالوا: إن استعمال هذا الوجه قليل في اللغة، وقد أيّد هذا ابن الجزري في النشر حيث قال: ((والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة... فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزًا في الكلام على قلته كما قال بعض أئمة النحو))[2].

والقول الرابع هو الظاهر؛ لأن الناظم رحمه الله كما هو معروف في نظمه كثيرًا ما يستخدم الرموز، وقد تكلمت عن هذا في المبحث الثالث[3]، فالكل يتفق على أن "هلهلا" رمز للبزي، وهذا هو المراد، ولكن هل أراد الناظم أن يشير بكلمة (هلهلا) إلى أمر متعلق بضعف رواية حذف الهمز أو قلته؟

الجواب: الأصل أن الناظم أراد أن يبين أن البزي يقرأ بالخلاف، وهذا بالاتفاق، أما الإشارة بالرمز إلى أمر آخر فهذا لم يذكره الناظم أنه من منهجه.

والقراء في زماننا بين مانع لهذا الوجه وبين مقرئ به. والله أعلم.

---

[1] كنز الجعبري (٤/١٨٤٠).

[2] النشر (٥/١٧٧٢).

[3] انظر: ص (٥٣) وما بعدها.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

## المبحث الرابع: الخلاف المتعلق بفهم مراد الناظم.

- **توطئة:**

الخلاف في هذا المبحث يعود إلى الشراح أنفسهم؛ فالشراح – رحمهم الله – بشر وأفهامهم مختلفة؛ لذا فإن من النادر الاتفاق في فهم الأبيات التي فيها غموض؛ خاصة إذا ذكر الناظم بعض الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى، ولم يبيّنه.

### المطلب الأول: الخلاف المتعلق بمراد الناظم.

**ماهية هذا الخلاف:**

يتعلق هذا الخلاف ببعض الأبيات التي ذكرها الناظم بكلمات عامة مجملة لا يتبين من خلالها مراده، وقد اختلف الشراح فيها، فبعضهم يقول: إنه يريد بذلك شيئًا ما، وخالفهم شراح آخرون فزعموا أنه أراد شيئًا آخر، وعدد المواضع التي في هذا الخلاف تزيد على ٦٠ موضعًا.

ودونك ثلاثة أمثلة:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمْزَهُ إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلَا))**[1]

اختلف الشراح في المراد من قوله (وسطًا) على قولين:

**القول الأول:** أن المراد بقوله "وسطًا" أي وسط الكلمة؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني وشعلة واللورقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي وابن الجندي وابن القاصح والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[2]

---

[1] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٣٥).

[2] انظر: المهند القاضبي (٣٢٣)، وفتح الوصيد (٣٤٥/٢)، والدرة الفريدة (٤٤٧/١)، وكنز شعلة (٤٩٠/١)، ومفيد اللورقي (١٦٥/١)، وإبراز المعاني (٦/٢)، وكاشف المعاني (٣١٥/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وكنز الجعبري (٦٧٩/٢)، وجامع الفوائد (٢٩٦)، والعقد النضيد (٩٣٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٤٣٥-

www.quranonlinelibrary.com


قال السمين: ((أخبر عن حمزة أنه سهل الهمزة عند وقفه على كلمتها إذا توسطت أو تطرفت.))[1].

**القول الثاني**: أن الأمر عام، فوسطًا أي وسط الكلمة ووسط الكلام وهو قول ابن جبارة حيث قال: ((قلت: قال بعضهم: والشيخ أبو عبد الله، وشيخنا رضي الله عنهم: إذا كان وسط الكلمة الموقوف عليها، أو طرفها.

ولقائل أن يقول: يجوز أن يكون المراد به أعم من ذلك، وهو إذا كان وسط الكلمة أو الكلام، أو طرفًا منهما، فإذا حملناه على هذا كان أكثر فائدة، فإذا التقت همزتان من كلمتين، فلا تخلو إما أن يتفقا في الحركة أو يختلفا، فإذا اتفقتا في الحركة ووقفت على الكلمة الثانية سهلت الهمزة الثانية؛ لأن الكلمة موقوف عليها، والهمزة متوسطة؛ نحو:﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ إذا وقفت على ﴿إِلَّا﴾، وكذلك إذا اختلفتا في الحركة تسهل الثانية بين بين؛ إلا إذا انفتحت الثانية، وانكسر ما قبلها، أو انضم فتبدل ياء في الأولى، وواوًا في الثانية))[2]

**سبب الخلاف**: هو كلمة وسطًا.

**ثمرة الخلاف**: من فسر وسطًا بوسط الكلمة فإنه لا يسهل[3] لحمزة الهمزة المبتدأ نحو﴿ءَامَنَ﴾ وغيرها، ومن عمم تفسيرها بحيث تشمل وسط الكلام ووسط الكلمة فإنه يسهل لحمزة المبتدأة والمتوسطة

**تحرير المسألة**: إن الجمهور فسروا قوله: (وسطًا) أي وسط الكلمة؛ لأن تسهيل وسط الكلمة هو الأداء المنقول من طريق الشاطبية، وما قاله ابن جبارة تفرد به كما قال ابن الجندي: ((وهذا القول

---

٤٣٦) بتحقيق خالد إسحاق، وسراج القاري (٤١٥/١)، وشرح السنباطي (١٦٥/١)، وشرح علي القاري (٧/٢) إرشاد المريد (٦٨)، والوافي (١١٠).

[1] العقد النضيد (٩٣٦-٩٣٧) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[2] المفيد لابن جبارة (٣١٣-٣١٤) بتحقيق رحمية الحربي.

[3] أقصد بالتسهيل مطلق التغيير.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

أعني ما قاله هذا الرجل وتخيله لم نعلم أحداً قال به من الشراح.))[1].

إلا أن قول ابن جبارة وجيه، فالتفسير يحتمل، وربما يكون هو مراد الناظم، وهذا الاستنباط من ابن جبارة عجيب، ولم ينقل عن الناظم مراده في هذه الكلمة، إلا أن هناك كلمة قالها ينبغي التوقف عندها، وهي ما نقله أبو شامة في شرحه حيث قال: ((وكنت سمعت شيخنا أبا الحسن علي بن محمد المذكور يحكي عن ناظمها شيخه الشاطبي رحمهما الله تعالى مرارًا أنه قال كلامًا معناه، لو كان في أصحابي خير، أو بركة، لاستنبطوا من هذه القصيدة معاني لم تخطر لي.))[2].

ولا شك أن الكلمات التي تخرّج منها أوجه صحيحة في القراءة، أولى بأن نحمل مراد الناظم عليها، بسبب هذه الكلمة التي قالها، وتسهيل الهمزة المبتدأة مذهب صحيح نقله ابن الجزري في النشر[3].

وأهل الأداء في عصرنا يقرؤون من طريق الشاطبية بالذي قرره أصحاب القول الأول، والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَلَكِن رُّءُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا .....))**[4]

اختلف الشراح في المقصود من "قل فتحها". على ثلاثة أقوال:

**القول الأول**: أن المقصود من (قَلَّ): (الإمالة الصغرى)؛ وهو قول أبي العباس والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والسمين وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[5].

---

[1] الجوهر النضيد (٤٣٨) بتحقيق خالد إسحاق.

[2] إبراز المعاني (٦٦/١).

[3] النشر (١٠٤٠/٤-١٠٤٦).

[4] باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بيت (٣١٥).

[5] انظر: المهند القاضبي (٣٧٧)، وفتح الوصيد (٤٤٢/٢)، والدرة الفريدة (١٥٤/٢)، واللآلئ الفريدة (٤١١/١)، وكنز شعلة (٥٦٩/١)، ومفيد اللورقي (٢١٨/١)، وإبراز المعاني (١١٧/٢)، وكاشف المعاني (٤٠٤/١) بتحقيق مصطفى

www.quranonlinelibrary.com


قال شعلة: ((أي: أمالها إمالة يسيرة))[1].

**القول الثاني**: أن (قَلَّ) من القليل ضد الكثير؛ وقد صحح احتماله الجعبري وهو اختيار ابن الجزري، وهو رأي الشيخ اليمني[2].

قال ابن الجزري في النشر: ((وبقي مذهب خامس وهو إجراء الخلاف في الكل، رؤوس الآي مطلقا وذوات الياء غير هاء، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه هاء قليل، وهو فيما فيه هاء كثير .... وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه))[3].

وقال الجعبري: ((هذا الاحتمال صحيح من جهة النقل))[4].

**القول الثالث**: جواز الفهمين؛ وهو قول الهمذاني وابن الجندي[5].

قال الهمذاني: ((قوله: "ولكن رءوس الآي قد قل فتحها" فتحًا قليلا، عبر بذلك عن الإمالة اليسيرة، وقل رواة فتحها))[6].

**سبب الخلاف**:

أولا: هو كلمة (قل)، فيحتمل أن تكون من القليل ويحتمل أن يكون من التقليل.

---

السباعي، وكنز الجعبري (٨٣٤/٢)، جامع الفوائد (٣٦٧)، والعقد النضيد (١٣٥) بتحقيق أحمد حريصي، وسراج القاري (٥٣٦/٢)، وشرح السيوطي (١٥٠)، وشرح السنباطي (٢٣٩/١)، وشرح على القاري (١٦٣/٢-١٦٥)، وإرشاد المريد (٩٨)، والوافي (١٤٨).

[1] كنز شعلة (٥٦٩/١).

[2] مختصر بلوغ الأمنية (٦٦).

[3] النشر (١٢٥٠/٤).

[4] كنز الجعبري (٨٣٦/٢).

[5] الجوهر النضيد (١٣٢-١٣٣).

[6] الدرة الفريدة (١٥٤/٢).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ثانيًا: النظر في الواقع المنقول في رواية ورش.

**ثمرة الخلاف**: إن كانت قل من القليل فإن لورش في رؤوس الآي الوجهين، وإن كانت من فتح الفم قليلًا فإن لورش وجهًا واحدًا في رؤوس الآي.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يقولون: إن "قل" أي: فتحها فتحًا قليلا، يعبر بذلك عن الإمالة اليسيرة.[١]، وقال أبو شامة: ((أي قلله بشيء من الإمالة.))[٢]، وقال السمين: ((أي: أميلت إمالة قليلة، يعني بين بين))[٣].

وقال السمين: ((لأن أحدًا لم ينقل عن ورش في ذلك خلافًا، كما لم ينقله عنه في ذوات الراء.))[٤].

وقال أصحاب القول الآخر: أن قوله (قلَّ) من القليل، قال الشيخ الضباع: ((ففسر اليمني (قلَّ فتحها) بأن فتحها قليل وتقليلها كثير، فجوز عنده فتح رءوس الآي من غير رائها على قلة)) [٥]، وأما قول السمين أنه لم ينقل عن ورش خلافًا في رءوس الآي، فإن ابن الجزري ذكر في نشره أن مذهب ابن الفحام الفتح مطلقًا في رؤوس الآي وغيرها، قال ابن الجزري: ((الثاني: الفتح مطلقًا، رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم بن الفحام صاحب التجريد))[٦]، وهذا القول هو الأقرب حيث إن قلَّ لغة من القليل، وليس من التقليل[٧]، ولو أراد التقليل لقال:

---

[١] فتح الوصيد (٢/٤٤٢).

[٢] إبراز المعاني (٢/١١٧).

[٣] العقد النضيد (١٣٤) بتحقيق أحمد الحريصي.

[٤] العقد النضيد (١٣٥) بتحقيق أحمد الحريصي.

[٥] مختصر بلوغ الأمنية (٦٦).

[٦] النشر (٤/١٢٤٩).

[٧] انظر الصحاح (٥/١٨٠٤).

**(ولكن رءوس الآي قلَّلَ فتحها)**

وهذا التفسير هو موافق للواقع حيث إنه ورد الفتح في رؤوس الآي كما ذكر ابن الجزري، وإن كان قليلا.

أما من قال (قلّ) بمعنى: فتحها فتحًا قليلًا، فإن هذا فهم بعيد، وخالف الظاهر، ولا يتيسر أن يفهم ذلك من ظاهر النظم، بل لابد أن يظهره أحد الشراح الكبار، فيفهم عنه، أما من ظاهر النظم فلا يمكن أن يفهم ذلك.

والظاهر احتمال الأمرين كما هو رأي الهمذاني مع تقديم رأي من قال قل ضد كثر.

والذي رأيته من قراء زمننا الأخذ لورش من طريق الشاطبية بالتقليل في رءوس الآي، والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ وَعِنْد رُءُوسِ الآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلَا))**[1]

ذكر الناظم أن لورش في ذوات الياء التي فيها اللام المغلظة وجهين، لكنه وقع خلاف بين الشراح إذا وقعت هذه الكلمة رأس آية، ولم يقع ذلك إلا في ثلاثة مواضع وهي في القيامة ﴿فَلَاصَدَّقَ وَلَاصَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، وفي الأعلى ﴿وَذَكَرَٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٥]، وفي العلق ﴿عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العلق: ١٠] وخلافهم في ما هو مراد الناظم في كلمة (اعتلا) من قوله: ((وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلا))[2].

**القول الأول:** أن مراد الناظم الإمالة، وهي المعبر عنها بالترقيق، فهي قد اعتلت التغليظ، فيكون لورش الوجهان:

---

[1] باب اللامات، بيت رقم (٣٦٢).

[2] المصدر السابق.

**الأول**: الفتح.

**الثاني**: الإمالة[1]، وهي المقدمة في الأداء؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي واللورقي وأبي شامة والجعبري والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي وعلي القاري[2].

قال ابن القاصح: ((وإن وقعت في أواخر آي السور المذكورة، ولم تقع إلا في ثلاثة مواضع ... ففيها التفخيم والترقيق))[3].

**القول الثاني**: أن مراد الناظم أن الإمالة غلبت التغليظ؛ فلا تغليظ للام في رؤوس الآي؛ وهو قول شعلة والأصفهاني والدَّقُوقي والسنباطي والضباع والقاضي[4].

قال القاضي: ((وقولنا إذا لم تكن الألف رأس آية احترازًا عما إذا كانت الألف التي بعد اللام رأس آية، وعلم في باب الفتح والإمالة أن ورشًا ليس له في رأس الآي إلا التقليل، فإن كانت الألف رأس آية فإنه يتعين ترقيق اللام مع التقليل، وهذا معنى قوله: وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلا))[5].

**سبب الخلاف:**

يرجع سبب الخلاف إلى سببين:

---

(1) وأقصد بالإمالة الصغرى.

(2) انظر: المهند القاضبي (٤١٧-٤١٨)، وفتح الوصيد (٥١٢/٢)، والدرة الفريدة (٢٦١/٢) واللآلئ الفريدة (٤٨٨/١)، ومفيد اللورقي (٢٤٨/١)، وإبراز المعاني (١٨٨/٢-١٨٩)، وكنز الجعبري (٩٢٤/٢-٩٢٥)، والعقد النضيد (٤٠١) بتحقيق أحمد الحريصي، والجوهر النضيد (٣٧٨) بتحقيق محمد الشنقيطي، وسراج القاري (٥٨٣/٢)، وشرح السيوطي (١٨١).

(3) سراج القاري (٥٨٣/٢).

(4) انظر: كنز شعلة (١٦٢٦-٦٢٧)، وكاشف المعاني (٤٥٤/٢) بتحقيق مصطفى السباعي، وجامع الفوائد (٤٠٨-٤٠٩)، وشرح السنباطي (٢٧١/١)، وإرشاد المريد (١١١) والوافي (١٧٢).

(5) الوافي (١٧٢).

www.quranonlinelibrary.com


١- الغموض في كلمة (اعتلا)

٢- تفسير قوله: (ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها)، بالتقليل.

**ثمرة الخلاف:** من قال بالرأي الأول فإنه يثبت لورش التغليظ مع الفتح، والتقليل مع الترقيق.

**تحرير المسألة:** إن أصحاب الرأي الأول يرون ورود التقليل والفتح في ذات الياء التي بها اللام المغلظة، قال السخاوي: ((فأما ما وقع من ذلك في رأس آية، فليس إلا ثلاثة مواضع... فالحكم كذلك، إلا أن الترقيق ها هنا أولى بمذهبه، لاعتباره المساواة بين الألفاظ في رؤوس الآي؛ ولأن الرواية في ذلك بإمالة بين بين، ولم يستثن الرواة من ذلك شيئًا... ومن غلظ، طرق القياس في نظائره ذلك، واحتج بأن الرواية وردت عنه مجملة من غير تمييز))[1]، فكلامه هذا يدل على وجود فريقين من الرواة، منهم من نقل التقليل مع الترقيق، ومنهم من نقل الفتح مع التغليظ، إلا أن من نقل التقليل مع الترقيق هم الأكثر ولذلك قال الأولى، وأما أصحاب القول الثاني فيمنعون التغليظ؛ لأن ورشًا يقرأ بالتقليل في رؤوس الآي قولًا واحدًا على قولهم، ويمكن الجمع على قولهم؛ ففي رؤوس الآي التقليل إلا ما اجتمعت فيه اللام المغلظة ففيه الوجهان، هذا على قولهم وإلا ففي المسألة خلاف كما بيّنت في المثال السابق.

والقراء في زماننا منهم من يأخذ بالقول الأول، ومنهم من يأخذ بالقول الثاني، والله أعلم.

[1] فتح الوصيد (٢/٥١٢).

## المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بالمسائل حكاية ورواية.

هذا الخلاف يتعلق ببعض المسائل التي اختلف فيها الشراح، أذكرها الناظم حكاية فلا يقرأ بها، أم رواية فيقرأ بها؟

والمسائل هذه قليلة جدًا، والذي وقفت عليه من استقراء الشروحات هي: أربعة مواضع.

ودونك ثلاثة منها:

- **الموضع الأول: قال الناظم:**

**((وَآئِمَّةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفًا وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا))**[1]

اختلف الشراح في إبدال الهمزة الثانية ياءً لأهل (سما) في: ﴿أَئِمَّةَ﴾[2] من طريق الشاطبية على قولين:

**القول الأول:** جواز القراءة بالياء من طريق الشاطبية لمن قرأ بالتسهيل وهم أهل (سما)؛ وهو قول السخاوي[3] واللَّوَرْقي[4] وابن آجروم وابن القاصح والسنباطي والضباع وظاهر كلام الجعبري وابن الجندي[5].

---

[1] باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩٩).

[2] وهي خمسة مواضع، التوبة (١٢)، والانبياء (٧٣)، القصص (٥)و(٤١)، والسجدة (٢٤).

[3] قال: وقوله (وسهل سما وصفًا) يشير به إلى صحة مذهب من سهل وتقديمه على رأي من أبدل (٣٠١/٢).

[4] قال اللورقي: (والتسهيل هو المنقول المشهور)، انظر المفيد اللورقي (١٤٣/١).

[5] انظر: فتح الوصيد (٣٠١/٢)، ومفيد اللورقي (١٤٣/١)، وفرائد المعاني (٦٦٥/٢)، وسراج القارئ (٣٦٣/١)، وشرح السنباطي (١٣٦/١)، وإرشاد المريد (٥٦)، وكنز الجعبري (٦٠٠/٢)، والجوهر النضيد (٣٢٥-٣٢٩) بتحقيق الدكتور خالد إسحاق.

قال ابن القاصح: ((توضيح: اعلم أن في لفظ ﴿أَئِمَّةَ﴾ أربع قراءات: لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو: قراءتان: التسهيل، والبدل من غير مد...))[1].

**القول الثاني**: أنها إخبار وحكاية عن أهل النحو؛ وهو قول الهمذاني والفاسي وشعلة وأبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين والسيوطي والقاضي[2].

قال شعلة: ((مد هشام وحده دون غيره لفظة: ﴿أَئِمَّةَ﴾ في خمسة مواضع في القرآن، بخلاف عنه، إذ جاء القصر أيضا...وسهل أيها المخاطب الهمزة الثانية عن نافع وأبي عمرو وابن كثير ... وعند علماء النحو: أبدل الهمزة الثانية ياء.))[3].

**سبب الخلاف**: عدم وضوح عبارة الناظم، فهو قال: (وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا).

**وثمرة الخلاف**: أن من رأى أن قوله: (وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا) حكاية لمذهب النحاة، منع وجه الإبدال ياء لأهل (سما) من طريق الشاطبية، والذي قال: إنه ذكره رواية قال: يُقرأ لأهل سما بالوجهين (التسهيل، والإبدال ياء).

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الثاني يرون أن ظاهر الكلام إخبار، وعليه فإنها فائدة ذكرها الشاطبي، وهذه عادته، إضافة إلى ذلك فإنه ليس في كلامه ما يدل على أن أهل (سما) لهم الإبدال ياء.

---

[1] سراج القارئ (٣٦٣/١).

[2] انظر: الدرة الفريدة (٣٩٣/١-٣٩٥)، واللآلئ الفريدة (٢٥٤/١-٢٥٦)، وكنز لشعلة (٤٥١/١)، وإبراز المعاني (٣٦٧/١-٣٦٨)، وكاشف المعاني (٢٧٩/١-٢٨٠)، وجامع الفوائد (٢٦٤-٢٦٥)، والعقد النضيد (٧٧٩) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، وشرح السيوطي (٨٤-٨٥)، والوافي (٨٩).

[3] كنز شعلة (٤٥١/١).

وهذا ما أقره نفسه علي ملا قاري حين قال: ((ولم يفهم من البيت الإبدال لمرموز "سما"...))[١].

وأما الذين أجازوا القراءة بالياء فقالوا: عن قوله: (وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا): ((وليس معنى كلامه أن كل القراء سهلوا وكل النحاة أبدلوا؛ بل الأكثر من كل على ما ذكر، والأقل على العكس))[٢]، وهذا ما يدل عليه الواقع والذي يتفق عليه الجميع.

وقال علي ملا قاري: ((ولم يفهم من البيت الإبدال لمرموز "سما" مع أن لهم فيه الوجهين، فقلت: "وَسَهِّلْ سَمَا وَأَبْدِلْ وَفِي النَّحْوِ فُضِّلَا" أي: فضِّل الإبدال عند النحاة عكس القراء حيث فُضِّل التسهيل عندهم مع اتفاق الفريقين على جواز الطريقين، وليس معنى كلامه: أن كل القراء سهلوا وكل النحاة أبدلوا؛ بل الأكثر من كل على ما ذكر، والأقل على العكس))[٣].

إضافة إلى ذلك فإن المتأمل في كلام الشاطبي يجد أنه أعاد التسهيل مع أنه مفهوم من قوله (وتسهيل أخرى)؛ لوجود خلافٍ بين القراء سوى الخلاف المذكور آنفا.

قال ابن الجندي: ((أخبر أن مدلول (سَمَا) نافع وابن كثير وأبو عمرو سهلوا الهمزة الثانية منها، وهو مفهوم من قوله: (وَتَسْهِيلُ أُخْرَى)، لكن أعاد ليدل على مذهب من خالف في الفصل وغيره))[٤].

وعليه فإن وجه الياء من الزيادات كما قال السمين[٥] وابن القاصح[٦].

---

[١] شرح علي القاري (٥٢٦/١).

[٢] كنز الجعبري (٦٠٠/٢).

[٣] شرح علي القاري (٥٢٦/١).

[٤] الجوهر النضيد (٣٢٥) بتحقيق الدكتور خالد إسحاق.

[٥] العقد النضيد (٧٨٠/١-٧٨١) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[٦] سراج القاري (٣٦٣/١).

ولعل ما قاله الذين أجازوا القراءة بالياء هو الأقرب لقوة أدلتهم، ولصحة وجه الإبدال ياءً في الرواية عن أهل (سما)، وقد أثبته ابن الجزري في الطيبة والنشر[1].

وأهل الأداء في زماننا على ضربين: منهم من يقرئ بها من طريق الشاطبية، ومنهم من لا يقرئ بها.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَلَا))[2]**

اختلف الشراح في إثبات القراءة بالياء للسوسي من الشاطبية في موضعي ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] على قولين:

**القول الأول:** أن الناظم ذكر الخلاف في كلمة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ وعليه يكون للسوسي وجهان؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي[3] وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسنباطي وعلي القاري[4].

قال ابن القاصح: ((حصل للسوسي وجهان: أحدهما: بهمزة ساكنة، وهو زائد على التيسير. والثاني: إبدالها ياء ساكنة))[5]

---

[1] انظر: النشر (٣/٩١٢-٩١٦)، والطيبة في باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩٤).

[2] باب الهمز المفرد، بيت (٢٢١).

[3] قال: (وبالوجهين قرأت.) المهند القاضبي (٣١٣).

[4] انظر: المهند القاضبي (٣١٢-٣١٣)، وإبراز المعاني (١/٣٩٧-٣٩٨)، وكاشف المعاني (١/٢٩٩-٣٠٠) بتحقيق مصطفى السباعي،)، وكنز الجعبري (٢/٦٤٣)، والعقد النضيد (٨٦٣) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، وسراج القارئ (١/٣٩٤-٣٩٥)، وشرح السنباطي (٢/٣٥٤) وانظر (١/١٥٣)، وشرح علي القاري (١/٥٥٤).

[5] سراج القارئ (١/٣٩٥).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الثاني**: أن الناظم حكى عن ابن غلبون الإبدال ياء، وعليه يكون للسوسي وجهٌ واحدٌ وهو التحقيق، وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وابن آجروم والدَّقُّوقي والسيوطي والضباع والقاضي [1].

قال الضباع: ((واستثنى أيضا بارئكم موضعي البقرة، وانفرد ابن غلبون، وتبعه في التيسير بإبدالها ياء، وحكاه الناظم هنا))[2].

**سبب الخلاف**: أن الناظم لما ذكر ﴿بَارِئِكُمْ﴾ من المستثنيات ذكر قول ابن غلبون، فهل ذِكْرُه لنقل خلاف فيها أو أن ذِكْرَه لها حكاية لفائدة أرادها؟

**ثمرة الخلاف**: لو قلنا إنه نقل لخلافٍ فللسوسي الوجهان في هذه الكلمة، ولو قلنا إن الناظم ذكرها لمجرد الحكاية فليس فيها إلا وجهٌ واحدٌ وهو التحقيق فقط.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الداني لم يذكر هذه الكلمة في التيسير من ضمن المستثنيات، وكما هو معروف أن التيسير أصل للشاطبي، وعليه فإن الاستثناء من الزيادات.

قال الجعبري: ((وقطع صاحب التيسير بإبدالها، وكذا شيخه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والاستثناء من الزيادات.))[3].

ولو أراد الشاطبي أن يضعفه لذكر ذلك كما فعل في قوله: ((تَبَوَّءَا بِيَا وَقْفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلَا))[4]

---

[1] انظر فتح الوصيد (٢/٣٢٥-٣٢٦)، والدرة الفريدة (١/٤٢٤)، واللآلئ الفريدة (١/٢٧٧)، كنز شعلة (١/٤٧٤-٤٧٥)، ومفيد اللورقي (١/١٥٥)، وفرائد المعاني (٢/٧٥١/٧٥٢)، وجامع الفوائد (٣٨٣)، وشرح السيوطي (٩٨)، وإرشاد المريد (٦٢)، والوافي (١٠٢).

[2] إرشاد المريد (٦٢).

[3] كنز الجعبري (٢/٦٤٣).

[4] سورة يونس، بيت (٧٥١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


وأصحاب هذا القول تجدهم ينقلون قول ابن غلبون من غير تضعيفه بل بعضهم يقدم الإبدال في الأداء كما فعل أبو شامة وغيره حيث قال: ((والإبدال عندي أوجه من القراءة بهمزة ساكنة))[١].

ويرون أيضًا أن الناظم لما أَخَّر هذه الكلمة في المستثنيات كان لقصد نقل الخلاف، فكل الكلمات السابقة المستثناة للسوسي متفق عليها بالتحقيق إلا هذه الكلمة فإن فيها الخلاف ولذلك أخرها، حتى إن الفاسي قال: ((ولأجل الخلاف المذكور أخرها الناظم رحمه الله عما اتفق عليه))[٢]، وقال ابن القاصح: ((فجملة المستثنى عند الناظم اتفاقا واختلافا: سبعة وثلاثون موضعًا))[٣]، ولو كان الخلاف ضعيفًا لبيَّن ذلك بما يدل عليه كما فعل في قوله: ((وَعَنْ قُنْبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلَا))[٤].

وأما أصحاب القول الثاني فيرون أن الناظم حكى قول ابن غلبون، ولا يلزم من نقله لقوله أنه يأخذ به، فقوله: (وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ) قطع بالاستثناء، ثم ذكر قول ابن غلبون فائدة كما هي عادته.

قال الفاسي: ((أخبر أن ﴿بَارِئِكُمْ﴾ قرئ للسوسي في الموضعين بالهمز على الأصل لا بالإبدال على التخفيف... ثم قال: وكان ابن غلبون لا يستثنيه))[٥]. فظاهر العبارة: أن ابن غلبون هو من كان لا يستثنيه، والمفهوم أن الشاطبي كان يستثنيه.

ونقل الضباع قول ابن الجزري[٦]، ونصُّ ابن الجزري في النشر: ((وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من بارئكم في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو، ملحقًا ذلك

---

[١] إبراز المعاني (٣٩٨/١).
[٢] اللآلئ الفريدة (٢٧٧/١).
[٣] سراج القارئ (٣٩٥/١).
[٤] سورة الأنفال، بيت (٧١٤).
[٥] اللآلئ الفريدة (٢٧٧/١).
[٦] إرشاد المريد (٦٢).

www.quranonlinelibrary.com


بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا، فلا يعتد به وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى)).[1]

وأبو شامة قوّى وجه الإبدال حيث قال: ((ومما يقوي وجه البدل التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة ﴿ٱلۡبَرِيَّةِ﴾، فأجرى ما هو مشتق من ذلك مجراه والله أعلم))[2]

ولعل قول الذين أثبتوا الوجهين فيها هو الأقرب؛ لأنه لو كان الخلاف ضعيفًا لبين ذلك كما هي عادته، والعمل كان على الوجهين فيها إلى زمن متأخر عن زمن ابن الجزري، فقد قال ابن عبد الحق السنباطي في شرحه –وهو متأخر عن ابن الجزري–: ((وتقدم في باب الهمز المفرد أن للسوسي في همزة بارئكم التحقيق والإبدال ياء))[3].

والعمل عند القراء في زماننا عدم إثبات الخلاف للسوسي وله فيها التحقيق قولا واحدًا، ولا أعلم أحدا يقرئ به والله أعلم.

- **المثال الثالث: قول الناظم:**

**((وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفًا وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلَا**

**مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًى وَتَتْرًا تَزَيَّلَا))[4]**

ذكر الناظم في مسألة إمالة المنون في الوقف في نحو قوله: ﴿مُّسَمًّى﴾ ثلاثة مذاهب وهي:

- المذهب الأول: فتح المنون الموقوف عليه مطلقا.
- المذهب الثاني: إمالته لمن مذهبه الإمالة مطلقا.

---

[1] النشر (٣/٩٤٥).

[2] إبراز المعاني (١/٣٩٨).

[3] شرح السنباطي (٢/٣٥٤).

[4] باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بيت (٣٣٧-٣٣٨).

www.quranonlinelibrary.com


- المذهب الثالث: التفصيل: وذلك الفتح في المنصوب، والإمالة في المجرور والمرفوع.

واختلف الشراح في إثبات هذه المذاهب من طريق الشاطبية على قولين:

**القول الأول**: أن الناظم ذكر خلافًا لأهل الأداء في المنون الموقوف عليه؛ وهو قول وأبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي والسيوطي[1].

قال الفاسي: ((أخبر أن بعض أهل الأداء فخموا التنوين في حال الرفع والنصب والجر في الوقف، وأراد بالتنوين ذا التنوين، وعنى به المقصود، وأراد بتفخيمهم إياه فتحه. ثم أخبر أن بعضهم رققوه في الأحوال الثلاثة أيضًا، وأراد بترقيقهم إياه إمالته لمن قرأ بالإمالة، وتقليله لمن قرأ بالتقليل. ثم أخبر أن بعضهم فرق بين المنصوب منه وبين المرفوع والمجرور، ففتح المنصوب، وأمال المرفوع والمجرور، وأخبر أن هذا الوجه أجمع أشملا؛ لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق))[2].

**القول الثاني**: أن هذين البيتين حكاية لمذاهب نحوية ولا تعلق لها بالأداء؛ وهو قول ابن القاصح وعلي القاري والضباع وترجيح القاضي[3].

قال الضباع: ((هذه حكاية: لا حاجة إليها))[4].

---

[1] انظر: المهند القاضبي (٣٨٩-٣٩٠)، وفتح الوصيد (٢/٤٦٩-٤٧٢)، والدرة الفريدة (٢/١٩٤)، واللآلئ الفريدة (١/٤٤١)، والكنز لشعلة (١/٥٩١-٥٩٣)، ومفيد اللورقي (١/٢٢٨-٢٢٩)، وإبراز المعاني (٢/١٤٤-١٤٧)، كاشف المعاني (١/٤٢٣-٤٢٥) بتحقيق مصطفى السباعي، والكنز للجعبري (٢/٨٧٣-٧٨٧)، وجامع الفوائد (٣٨٢-٣٨٤)، والعقد النضيد (٢٤٦-٢٥١) بتحقيق أحمد حريصي، والجوهر النضيد (٢٣٤- ٢٤٩) بتحقيق محمد محفوظ الشنقيطي، وشرح السيوطي (١٦٢-١٦٣).

[2] اللآلئ الفريدة (١/٤٤١)

[3] انظر: سراج القارئ (٢/٥٥٦-٥٥٨)، وشرح علي قاري (٢/٢٠١-٢٠٩)، وإرشاد المريد (١٠٤)، والوافي (١٥٦) والبدور الزاهرة (٣٠-٣١).

[4] إرشاد المريد (١٠٤).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

**سبب الخلاف**: أن هذه المذاهب التي ذكرها الناظم ليست مشهورة عن أهل الأداء، وعليه قال بعض الشراح هو حكاية لأهل النحو حكاها الناظم، وليس لأنه مذهب يُقرأ به.

**ثمرة الخلاف**: من قال إنها حكاية فإنه لا يعمل بها لمن أمال، ومن قال: إنها مذاهب ذكرها الناظم، فإنه يعمل بها.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول أخذوا بظاهر النظم، فليس فيه ما يدل على المنع، بل إن بعض الشراح وهو السمين يرى أن مذهب التفصيل هو المرجح عند الناظم من قوله ((أجمع أشملا))[1].

وأما أصحاب القول الثاني فإنهم يرون أنها حكاية؛ لأنهم يقولون إن هذا المذهب ليس مشهورًا عن القراء، وقد قرأ الهمذاني على شيخه بالإمالة ولم يعمل بهذه المذاهب بل قال: ((وبها آخذ اقتداء بالسنة، واتباعًا للسواد))[2]، وأبو شامة قال: ((والأصح والأقوى: أن حكمها حكم ما تقدم، تمال لمن مذهبه الإمالة.))[3].

وأيضًا فإن من الشراح من أخذ واعتمد على ما قاله ابن الجزري في النشر والطيبة؛ حيث قال في الطيبة: ((وَمَا بِذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلَى))[4]، وقال في النشر: ((ولم أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية))[5].

---

[1] العقد النضيد (٢٤٩) بتحقيق أحمد حريصي.

[2] الدرة الفريدة (١٩٦/٢).

[3] إبراز المعاني (١٤٤/٢).

[4] باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بيت رقم (٣٢٤)، وصدر البيت (سوس خلاف ولبعض قللا...)

[5] النشر (١٣٠٥/٤).

إلا أن عليًّا القاري وافق ابن الجزري في جهة وخالفه من جهة أخرى، وافقه في أن هذا الخلاف بين النحويين وليس للقراء، وخالفه من جهة أن الشاطبي وتلميذه السخاوي كان يقصد أن الخلاف للنحويين، وإليك نصه:

قال علي القاري: ((ولا يخفى أنه يتوهم من إيراد الناظم أن القراء اختلفوا في المنون حال الوقف بالإمالة وتركها... وأيضا قد عُلِمَ حكم المنون مما سبق في قوله: (وقبل سكون قف بما في أصولهم)[1]، فإن التنوين نون ساكن في الوصل؛ إلا أنه لم يأت بمثال التنوين مع تلك الأمثلة في مقام التبيين، فزاد في الإيهام لأجل عدم التعيين فقلت:

كَمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ وَالْقُرَى الْـ  لَتِي وَكَذَا التَّنْوِينُ فَافْهَمْ مُحَصِّلَا

ثم قلت:

وَتَنْوِينُهُ فَتْحُ النُّحَاةِ وَبَعْضُهُمْ  أَمَالَ وَفَتْحُ النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلَا

وفي شرح السخاوي: (في التيسير إن المنون كله يوقف عليه بالإمالة لأصحابها، وكذا ابن غلبون وغيره، وقال قوم: بفتح ذلك كله، وفتح قوم المنصوب من ذلك، وأمالوا ما سواه) انتهى.

فقوله (وقوم) يحمل على قوم من النحاة لا من أرباب القراءة، بدليل ما سبق له، فإنه في معنى إجماع القراء، ويدل عليه أن بعد ذِكر حجة الإمالة، قال: وعليه البصريون، وأكثر الكوفيين، وبعد حجة الفتح أشار إلى أنه مختار المازني، وبعد حجة الفرق ذكر أنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق، ولم يذكر اختلاف الأداء عن أحد من القراء فكلام ابن الجزري في النشر: أن الناظم رحمه الله حكى

[1] باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بيت رقم (٣٣٥).

الفتح في المنون مطلقا وتبعه السخاوي أيضًا ليس في مقامه[١]، وإنما يتوهم من ظاهر كلامه لا من حقيقة مرماه.))[٢].

وما قاله فيه نظر على قوته؛ لأنه رأى أن المنون الموقوف عليه داخل في قوله (وقبل سكون قف بما في أصولهم)، وغيّر بيت الشاطبي، وكلام الشاطبي واضح ويمكن فيه الجمع، فالجمع أن تقول: إذا وقفت على نحو "عيسى ابن مريم" فتقف على أصول القراء إلا إذا كان الموقوف عليه منونًا فهنا تنظر في المذاهب.

إضافة إلى ذلك فإن الشاطبي وشراح نظمه قالوا بهذا، وليس كما ذكر ابن الجزري ومن معه، فمكي نقل هذا المذهب، وبيّن أنه لم يقرأ به[٣]، لكن نقله وهو من الأئمة الكبار في هذا الفن، فهذا يعني أنه موجود في كتب القراءات.

ولعل قول الجمهور هو الأقرب؛ لأن الشاطبي لو أراد أن يبيّن أنها مذاهب للنحاة ليبيّن ذلك كما فعل في (وفي النحو أبدلا) أو (وعند إمام النحو) وغيرهما، ولو أراد رد هذه المذاهب لصرح بذلك، وأيضا فإن السخاوي وهو تلميذه نقلها من غير ردها، ولا أعرف أحدًا من أهل الأداء في زماننا يقرئ بهذه المذاهب. والله أعلم.[٤]

---

[١] قال في النشر: (وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقا من ذلك في الوقف عمن أمال أو قرأ بين بين، حكى ذلك الشاطبي رحمه الله حيث قال: (وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا.... وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: "وقد فتح قوم ذلك كله") النشر (١٣٠٤/٤).

[٢] شرح علي القاري (٢٠٦/٢-٢٠٧).

[٣] انظر الكشف عن وجوه القراءات (٢٠٠/١-٢٠١).

[٤] وأما الموضع الرابع وهو قوله: ((وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلَا)). [باب الوقف على أواخر الكلم، بيت (٣٧١)]. وغيره إن وجد- فأتركه للباحثين.

## المطلب الثالث: الخلاف المتعلق بالأوجه التي تُخرّج من البيت.

**ماهية هذا الخلاف:**

يبيّن هذا الخلاف المواضع التي اختلف فيها الشراح في عدد الأوجه المستخرجة من الأبيات، وسبب ذلك هو عموم كلام الشاطبي في بعض الأبيات دون تحديد، فيُخَرّجُ بعض الشراح منها وجهين مثلًا، ويُخرّج بعضهم الآخر ثلاثة أوجه؛ فينبني على ذلك خلاف في القراءة بعدد هذه الأوجه، والذي وقفت عليه من المواضع ٣٥ موضعًا.

ودونك ثلاثة أمثلة:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((.....وَقُلْ يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلَا**

**وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبْدَلُ وَاوَهَا .....))**[1]

اختلف الشراح في الأوجه التي تخرج من هذين البيتين على قولين:

**القول الأول:** ثلاثة أوجه؛ وهو قول السخاوي والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والجعبري والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي[2].

قال ابن القاصح: ((فحصل في تخفيف الهمزة الثانية المكسورة بعد المضمومة ثلاثة أوجه:

١- التسهيل بين الهمزة والياء.

---

[1] باب الهمزتين من كلمتين، بيت (٢١١-٢١٢).

[2] انظر: فتح الوصيد (٣١٢/٢)، واللآلئ الفريدة (٢٦٤/١-٢٦٥)، وكنز شعلة (٤٦٣/١-٤٦٤)، ومفيد اللورقي (١٤٨/١-١٤٩)، وإبراز المعاني (٣٨٣/١-٣٨٤)، وكنز الجعبري (٦٢٤/٢)، والعقد النضيد (٨١٦-٨١٧) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٣٥٦-٣٥٧) بتحقيق خالد إسحاق، وسراج القاري (٣٨٣/١) وشرح السيوطي (٩٠-٩١)، وشرح السنباطي (١٤٤/١-١٤٥).

٢- وإبدالها واوًا.

٣- والثالث تسهيلها بين الهمزة والواو. ولم يذكر هذا الوجه في التيسير، وهو مذهب القليل من القراء))[١].

**القول الثاني**: وجهان؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والهمذاني والأصفهاني وابن آجروم والدَّقُوقي وعلي القاري والقاضي وظاهر فعل الضباع[٢].

قال القاضي: ((ثم بيَّن كيفية تغيير النوع الخامس، فذكر فيه وجهين:

الأول: أن تسهل همزته بينها وبين الياء وهذا معنى قوله: "كالياء"، ونبه بقوله: "أقيس معدلا" على أن هذا الوجه أكثر ملاءمة للقياس من الوجه الآخر.

الوجه الثاني: أن تبدل الهمزة الثانية المكسورة واوًا محضة، وهذا الوجه هو الذي قال فيه الناظم" وعن أكثر القراء تبدل واوها"))[٣].

**سبب الخلاف**: هو قوله: (أقيس)، وقوله: (وعن أكثر القراء).

**ثمرة الخلاف**: من قال برأي أصحاب القول الأول فإنه يرى القراءة بالوجهين، ومن قال برأي أصحاب القول الثاني فإنه يرى القراءة بالأوجه الثلاثة.

---

[١] سراج القاري (٣٨٣/١).

[٢] انظر: المهند القاضبي (٣٠٤)، والدرة الفريدة (٤٠٦/١)، وكاشف المعاني (٢٨٩/١-٢٩٠) بتحقيق مصطفى السباعي، وفرائد المعاني (٧١٤/٣)، وجامع الفوائد (٢٧٤-٢٧٥)، وشرح علي القاري (٥٤١/١-٥٤٣)، وإرشاد المريد (٦٠)، والوافي (٩٦-٩٧).

[٣] الوافي (٩٦-٩٧).

www.quranonlinelibrary.com


**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول وقع بينهم خلاف بسبب كلمة (أقيس) فمنهم من قال: إن التسهيل كالياء هو الأقيس، والإبدال واوًا هو المقيس، والتسهيل كالواو غير مقيس، ومنهم من قال: إن التسهيل كالياء أقيس، والتسهيل كالواو مقيسٌ، والإبدال واوًا غير مقيس.

لكن التسهيل كالواو تكلم فيه العلماء؛ فقد وصفه الشاطبي بالإعضال وذلك في قوله: ((ومن حكى فيهما كاليا وكالواو أعضلا))[1]، وقال السمين: ((وهو عندهم ضعيف))[2]، أي: عند القراء.

وقليل من القراء ذكروه حيث قال ابن الجزري: ((وقد أبعد وغرّب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلًا وإمكانه لفظًا، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح.))[3]، وأصحاب القول الثاني يرون أن التسهيل كالواو لم يعضده نقل حيث قال الهمذاني: ((فإن قلت: فقوله: "وعن أكثر القراء تبدل واوها" هل يجوز أن منهم من يجعلها بين الهمزة والواو، قلت[4]: نعم إن عضدك النقل، وإلا فلا، وإنما قال: "وعن أكثر القراء" تنبيهًا على أن من القراء من يجعلها بين الهمزة والياء على حركتها...لا أن منهم من يجعلها بين الهمزة والواو كما زعم بعض من قرأ عليه[5]، لعدم النص في ذلك عن القراء المشهورين كابن غلبون والحافظ أبي عمرو وغيرهما من الأكابر، وإنما هو شيء يروى عن النحاة، وكفاك دليلًا منع الناظم من ذلك في باب وقف حمزة وهشام على الهمز عند قوله: "ومن حكى فيهما كالياء وكالواو أعضلا"؛ لأنه يجعل همزة بين بين

---

[1] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٤٦).

[2] العقد النضيد (٨١٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[3] النشر (٩٣٢/٣).

[4] أي الهمذاني.

[5] يقصد السخاوي.

مخففة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو غير مألوف في مذهب القوم على ما ستراه موضحًا في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.))[1]، وهذا هو الظاهر والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

((وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلٌ قِيلَ وَأُخْمِلَا))[2]

اختلف الشراح في إثبات وجه ضم الزاي بعد حذف الهمزة في باب ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ على قولين:

**القول الأول:** أن هذا الوجه ثابت لحمزة؛ وهو قول الهمذاني وشعلة وأبي شامة والأصفهاني وابن جبارة والجعبري والدَّقُوقي وابن الجندي وابن القاصح وعلي القاري والضباع والقاضي[3] وترجيح السمين[4].

**القول الثاني:** أن هذا الوجه غير ثابت لحمزة عند الوقف؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والفاسي واللَّوَرْقي والسيوطي والسنباطي[5].

قال السخاوي: ((فعلى اعتبار الرسم يقف بالحذف، إلا أن منهم من وقف "مستهزُون" و"متكون"، فضم ما قبل الواو، ومنهم من كسر ما قبلها ولم يمد...و"أخملا"، يريد المذهبين المذكورين.))[6]

---

[1] الدرة الفريدة (١/٤٠٦-٤٠٧).

[2] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٤٧)

[3] انظر: الدرة الفريدة (١/٤٩٩-٥٠٠)، وكنز شعلة (١/٥٠٢-٥٠٣)، وإبراز المعاني (٢/٢٥-٢٧)، وكاشف المعاني (١/٣٢٦-٣٢٧) بتحقيق مصطفى السباعي، ومفيد ابن جبارة (٣٤٩-٣٥٠) بتحقيق رحيمة الحربي، وكنز الجعبري (٢/٧٠٥)، وجامع الفوائد (٣٠٨-٣٠٩)، والجوهر النضيد (٤٨٧-٤٩٠) بتحقيق الدكتور خالد إسحاق، وسراج القاري (١/٤٣٨-٤٤٠)، وشرح علي القاري (٢/٣٥-٣٨)، وإرشاد المريد (٧٥)، والوافي (١٢١).

[4] والعقد النضيد (١٠٠٠-١٠٠٧) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[5] انظر: المهند القاضبي (٣٣٢)، وفتح الوصيد (٢/٣٦٠-٣٦١)، واللآلئ الفريدة (١/٣١١)، ومفيد اللّوَرْقي (١/١٧٦)، وشرح السيوطي (١١٥)، وشرح السنباطي (١/١٧٨-١٨٠).

[6] فتح الوصيد (٢/٣٦٠-٣٦١).

قال أبو شامة: ((والصواب أن يقال: ضم ما قبل الواو وجه جيد...فلا وجه لإخمال هذا الوجه...))[1].

**سبب الخلاف:** هو الألف في قوله: (أخملا) [2]، فتحتمل أن تكون للإطلاق، وتحتمل أن تكون للتثنية.

**ثمرة الخلاف:** فمن قال: إن الألف في (أخملا) للإطلاق فإنه أثبت وجه حذف الهمزة وضم الزاي قبلها، ومن قال: إن الألف في (أخملا) للتثنية فإنه منع هذا الوجه.

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الثاني يرون أن الألف للتثنية في قوله: (أخملا)[3]، وضعفوا وجه حذف الهمزة وضم الزاي قبلها؛ قالوا: لأن حركة الهمزة ألقيت على متحرك في وجه حذف الهمزة وجعل ما قبلها مضموما[4]، ولأن طريق اتباع الرسم المشار إليه في الحذف أن يحذف الهمزة من غير أن ينقل حركتها[5]، ولأن الهمزة إذا حُذفت للرسم حُذِفت هي وحركتُها من غير نقل، ألا ترى أن من وقف على ﴿ٱلۡمَوَدَّةُ﴾ تابعا للرسم وقف: (المودة) مثل (الموزة) بحذف الهمزة من غير نقل لحركتها إلى ما قبلها، وهو أولى بالنقل إليه من هذا؛ لأنه ساكن قابل لحركة النقل[6].

---

(1) إبراز المعاني (٢/٢٦-٢٧)

(٢) ومعنى: "أخملا" أي أهملا واطّرِحا، من الخمول وهو عدم النباهة والشهرة، والخامل هو الساقط الذي لا نباهة له. انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (١/٣٠٥)، والعقد النضيد للسمين بتحقيق الدكتور أيمن سويد (١/١٠٠١).

(3) السمين يرى أنها الراجح مع احتمال أنها للتثنية، وصرح ذلك بقوله: (وألف إما للتثنية وإما للإطلاق، على حسب ما مر) انظر العقد النضيد (١٠٠٩) بتحقيق الدكتور ايمن سويد، ومما يدل على ترجيحه هو قوله: (ولو أردا الوجهين معًا لقال: قيلا وأخملا...فلما عدل عنه مع إمكانه علم أنه لم ير إلا الوجه الأخير، وهذا ظاهر فتأمله) (١٠٠٤).

(4) انظر: فتح الوصيد (٢/٣٦١).

(5) اللآلئ الفريدة (١/٣١١).

(6) انظر: العقد النضيد بتحقيق الدكتور أيمن سويد (٢/١٠٠٢).

www.quranonlinelibrary.com


ورد أبو شامة وهو من أصحاب القول الأول بقوله: ((والصواب أن يقال: ضم ما قبل الواو وجه جيد، وليس نقلا لحركة الهمزة إليه، وإنما بنى الكلمة على فعلها.))[1]، ووضح ذلك السمين بقوله: ((وذلك أن من العرب من يبدل الهمزة ياء فيقول: استهزيت وأخطيت وتوضيت وقريت، فجاء مستهزون مثل مستقصون من استقصيت، ويدل على ذلك قول الفراء: من العرب من يبدل الهمزة –يعني في الفعل– فيقول: استهزيت مثل استقصيت فمن وقف مستهزون فعل ذلك مثل مستقصون، وحكى ابن مهران عن الكسائي قال: من وقف بغير همز قال: مستهزون فرفع الزاي، ومثله متكون وليطفوا. قال: وقال الزجاج: أما مستهزون فعلى لغة من يبدل الهمزة ياء، فيقول في استهزأ: استهزيت مثل استقصيت، فيجب على استهزيت يستهزون))[2].

فالسمين يريد أن يقول: إن في فعل مستهزءون لغتين، تحقيق الهمزة استهزأت و إبدالها ياء استهزيت، فعلى حمل مستهزءون على استهزيت عوملت معاملة المنقوص فحذفت الياء لالتقاء الساكنين كما حذفت في قاضون. وعلى حملها على فعل استهزأت تجمع مستهزءون بتحقيق الهمزة ومن أبدلها ياء مضمومة كالأخفش أبدلها لوقوع الهمزة مضمومة بعد كسر.

ويقول السمين: في معنى كلامه ((لو أننا قلنا بإخمال الوجهين فإن لازم ذلك أن ترد المذهب الرسمي؛ ومعروف أن حمزة كان يتبع الرسم عند الوقف؛ فإذا حذفت الهمزة في نحو "مستهزءون" فماذا تفعل بالزاي قبلها، إما كسر أو ضم، فإن حكمت بإخمالهما لزم ذلك رد المذهب الرسمي))[3].

وعليه قال أبو شامة: ((فلا وجه لإخمال هذا الوجه، وأما كسر ما قبل الواو الساكنة فحقيق بالإخمال لأنه لا يوجد في العربية نظيره، وهو الذي أراده الناظم –رحمه الله تعالى– إن شاء الله،

---

[1] إبراز المعاني (٢/٢٦).

[2] السمين (١٠٠٢-١٠٠٣) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[3] العقد النضيد بتصرف (١٠٠٤) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

وتقدير البيت الحذف فيه. وضم: يعني في الحرف الذي قبل الهمز؛ لأنه صار قبل الواو الساكنة فضم: كما في قاضون ونحوه، ثم قال: وكسر قبل قيل، يعني قيل بالكسر قبل الواو، وأخمل هذا القول لأنه على خلاف اللغة العربية، ولو أراد الناظم المعنى الأول لقال: قيلا بالألف، والوزن مؤات له على ذلك، فلما عدل عنه إلى "قيل"، دل على أنه ما أراد إلا وجها واحدا، فيصرف إلى ما قام الدليل على ضعفه وهو الكسر، ولا معنى لصرفه إلى الضم مع كونه سائغا في اللغة، والألف في وأخملا للإطلاق، لا للتثنية.))[1]

وقال ابن الجزري: ((والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

**ومستهزءون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل قيل وأخملا**

فحمل ألف "أخملا" على التثنية، أي أن ضم ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أخملا يعني الوجهين جميعا، ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي، وهو وهم بين وخطأ ظاهر، ولو كان كذلك لقال: قيلا وأخملا. والصواب أن الألف من "أخملا" للإطلاق وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممن نص على صحته صاحب التيسير في كتابه جامع البيان وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره. وإنما الخامل الوجه الآخر؛ وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسورا على حاله على مراد الهمز، كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: وهذا لا عمل عليه، قلت: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال ولا يصح رواية ولا قياسا، والله أعلم.))[2]

وعليه فالقول الأول هو الأقرب؛ لصحة هذا الوجه في الرواية، ولأن الشاطبي لا يعجزه أن يقول: (قيلا وأخملا). وأهل الأداء في زماننا في إثبات هذا الوجه والله أعلم.

---

[1] إبراز المعاني (٢/٢٦-٢٧).

[2] النشر (٤/١٠٥٤-١٠٥٥).

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

((..... وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلَا

وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ ..... ))[1]

اختلف الشراح في الأوجه المخرجة في كلمة ﴿تَأۡمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] على ثلاثة أقوال:

**القول الأول**: وجهان وهما الإدغام مع الإشمام، والاختلاس؛ وهو قول الهمذاني والفاسي وشعلة وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[2].

قال أبو شامة: ((ولم يذكر الشاطبي في نظمه هنا غير وجهين، الإخفاء...والإدغام مع الإشمام.))[3]

**القول الثاني**: ثلاثة أوجه، وهي الاختلاس، والإدغام مع الإشمام، والإدغام المحض من غير إشمام؛ وهو قول ابن القاصح حيث قال: ((ثم أخبر أن كل القراء يعني السبعة، قرؤوا: ﴿مَالَكَ لَا تَأۡمَنَّا﴾ بإخفاء حركة النون: أي بإظهار النون الأولى واختلاس...ثم أخبر أن بعض أهل الأداء كابن مجاهد أدغم النون الأولى في الثانية مع إشمام الضم عنهم...وفي كلام الناظم إشارة إلى وجه ثالث، وهو الإدغام الصحيح بدون إشمام؛ لأنه لما قال: "وأدغم مع إشمامه البعض عنهم" دل على أن البعض الآخر أدغم من غير إشمام، فهذه ثلاثة أوجه، قرأنا بها لكل واحد من السبعة، وهذا الوجه الثالث

---

[1] سورة يوسف، بيت (٧٧٣-٧٧٤).

[2] انظر: الدرة الفريدة (١٨٣/٤-١٨٤)، اللآلئ الفريدة (٣٧/٣)، وكنز شعلة (٣٢٩/٢-٣٣٠)، وإبراز المعاني (٢٦١/٣-٢٦٢)، وكاشف المعاني (٢٩٠) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (١٧٦٩/٤-١٧٧٤)، وجامع الفوائد (٦٩٩)، والعقد النضيد (٥٠٨-٥١٤) بتحقيق خلف الله القرشي، والجوهر النضيد (٢٩٦-٣٠١) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وشرح السيوطي (٣٦٢)، وشرح السنباطي (٦٠١/٢)، وشرح علي القاري (٤٣٣/٣-٤٣٩)، وإرشاد المريد (٢١٦)، والوافي (٢٩٤).

[3] إبراز المعاني (٢٦١/٣-٢٦٢).

ليس له في التيسير أيضًا، ونص ابن جبارة على الأوجه الثلاثة)) [1]، وأيضًا نقله ابن الجندي عن ابن جبارة[2].

**القول الثالث**: وجه واحد وهو الإدغام مع الإشمام؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي حيث قال: ((﴿تَأۡمَنَّا﴾ بإدغام النون الأولى في الثانية مع إشمامها الضم من غير خلاف.))[3].

**سبب الخلاف**: هو قوله (البعض)، وقوله (للكل).

**ثمرة الخلاف**: من قال بالقول الثالث فإنه يقرأ بوجه واحد، ومن قال بالقول الأول فإنه يقرأ بوجهين، ومن قال بالقول الثاني فإنه يقرأ بثلاثة أوجه.

**تحرير المسألة**: إن صاحب القول الثالث نظر إلى كلمة (للكل)، إلا أن الناظم استثنى من الكل بقوله: ((وأدغم مع إشمامه البعض عنهم))[4].

وأما أصحاب القول الأول فأخذوا بظاهر النظم.

وأما أصحاب القول الثاني فاستنبطوا الوجه الثالث من كلمة (البعض)، وقالوا أنهم قرؤوا بهذا الوجه حيث قال ابن جبارة: ((في كلام الناظم رحمه الله إشارة إلى وجه ثالث وهو الإدغام الصريح بدون إشمام لكل القراء ووجه استخراجه من كلام الناظم رحمه الله، قال شيخنا -رضي الله عنه: لأن الناظم لما قال: (وأدغم مع إشمامه البعض عنهم) أي أدغم هذا البعض مصاحبًا للإشمام ففهم أن البعض الآخر أدغم غير مصاحب للإشمام؛ لأن تخصيص البعض بذلك ينفي الحكم عن البعض الآخر وإلا لم يكن لتخصيصه بذلك فائدة، فهذه ثلاثة أوجه ظاهرة من كلام الناظم – رحمه الله- لمن عنده أدنى تأمل، يقرأ بها لكل واحد من السبعة وبالأوجه الثلاثة قرأت على شيخنا – رضي

---

[1] سراج القارئ (٢/٩٣٤-٩٣٥).

[2] انظر الجوهر النضيد (٢٩٨) بتحقيق عبد الكريم الميموني.

[3] المهند القاضبي (٦١٢).

[4] سورة يوسف، بيت (٧٧٤).

الله عنه – لكل واحد من السبعة، وهذا الوجه الثالث ذكره جماعة من القراء.))[1] إلا أن ابن الجزري نص في النشر على أن وجه الإدغام المحض انفرد به بعض الرواة عن قالون[2]، وابن الجزري متأخر عن ابن جبارة وغيره، كيف لم يذكر هذا الوجه إلا عن قالون، فلعله كما قال علي القاري: ((لا ينبغي أن تؤخذ القراءة من مجرد احتمال العبارة، ولا من مطلق الرواية، كما لا يخفى على أرباب الدراية، فإنه لابد لها من الأركان الثلاثة مع أن فيما ذكره[3] من الدلالة خطأ ظاهر من جهة المفهوم، فإنه لا دلالة فيه إلا على أن البعض قرءوا من غير الإدغام والإشمام كما تقدم من وجه الإخفاء المعبر عنه بالاختلاس عند الأعلام.))[4]، والقراء في زماننا على القول الأول والله أعلم.

[1] مفيد ابن جبارة (ل ١٢٦ب – ١٢٧أ).
[2] انظر: النشر (٣/٧٦٤).
[3] أي ابن القاصح ومن معه.
[4] شرح علي القاري (٣/٤٣٨).

## المطلب الرابع: الخلاف المتعلق بالكلمات التي تدخل تحت قاعدة واختلف في دخولها في قاعدة أخرى.

**ماهية هذا الخلاف:**

يراد بهذا الخلاف كلمات قرآنية اتفق الشراح على دخولها تحت قاعدة ما، ثم اختلفوا بعد ذلك في دخولها تحت قاعدة أخرى ذكرها الشاطبي في نظمه، والذي وقفت عليه من المواضع هو ١٨ موضعًا، ودونك ثلاثة من الأمثلة الدالة على هذا النوع:

- **المثال الأول:** كلمة ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١]: حيث اتفق الشراح على دخولها في قول الشاطبي:

**((وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ اِلِاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلَا**
**فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍ كَآلَانَ مُثِّلَا))**[1]

ثم اختلفوا في دخولها تحت قوله:

**((وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا**
**وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلَا ءِآلِهَةً آتَى لِلِايمَانِ مُثِّلَا))**[2]

على قولين:

**القول الأول:** أنها تدخل؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني وابن آجروم والجعبري والدَّقُّوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسنباطي[3].

---

[1] باب الهمزتين من كلمة بيت (١٩٢-١٩٣).

[2] باب المد والقصر بيت (١٧١-١٧٢).

[3] انظر: المهند القاضبي (٢٧٥)، وفتح الوصيد (٢/٢٧٧)، والدرة الفريدة (١/٣٥٦)، واللآلئ الفريدة (١/٢٣٠)، ومفيد اللورقي (١/١٢٩)، وإبراز المعاني (١/٣٣٠-٣٣١)، وكاشف المعاني (١/٢٥٧) بتحقيق مصطفى السباعي، وفرائد المعاني (٢/٥٦١)، وكنز الجعبري (٢/٥٥٠)، وجامع الفوائد (٢٤١)، والعقد النضيد (١/٦٦٢-٦٦٣) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، وسراج القاري (١/٣٢٥)، وشرح السنباطي (١/١١٢).

www.quranonlinelibrary.com


قال ابن الجندي: ((فيكون في الكلمة تسعة أوجه: الثلاثة في الأولى إذا كان المد لها لا للساكن، والثلاثة في الأخيرة، وثلاثة في مثلها بتسعة. وعلى قول من يقول إن المد للساكن يكون فيها وجهان: كم الله[1]، ووجهان في ثلاثة بستة))[2].

قال الجعبري: ((وقال السخاوي: "أبقيت الأولى لتحقق سببها"، وهذا يؤذن بأن الأولى مدت للهمزة السابقة، لا للساكن المقدر، فيجري لورش فيها الأوجه الثلاثة، وعلى اعتبار السكون لا يجري إلا المد.))[3]

**القول الثاني**: أنها لا تدخل؛ وهو قول السيوطي والضباع والقاضي[4].

قال الضباع: ((﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١] المستفهم بها في موضعي يونس، والمراد الألف الأخيرة، لأن الأولى ليست من هذا الأصل؛ لأن مدها للساكن اللازم المقدر.))[5].

**سبب الخلاف**: أن الهمزة الأولى هي همزة بعدها ألف من وجه فتدخل في باب ﴿ءَامَنَ﴾، ومن وجه آخر فهي همزة استفهام دخلت على همزة وصل بعدها فتدخل في باب ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾.

**وثمرة الخلاف**: من أدخل هذه الكلمة تحت قوله: (وما بعد همزة ثابت أو مغير...)[6] فسوف يجري ثلاثة المد في الهمزة الأولى، ومن لم يدخلها فإنه لا يجيز، فيها إلا المد والقصر من باب قوله: ((وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام...))[7].

---

[1] ذكر المحقق أنها هكذا رسمت في المخطوط ولم يستطع قراءتها، قلت: يبدو أن المقصود كـ:﴿ءَآللَّهُ﴾ [النمل: ٥].

[2] الجوهر النضيد (٢٤٦). بتحقيق د.خالد إسحاق.

[3] كنز المعاني (٢/٥٥٠)

[4] انظر: شرح السيوطي (٨١)، وإرشاد المريد (٤٨) و(٥٥)، والوافي (٧٧) و(٨٧-٨٨).

[5] إرشاد المريد (٤٨).

[6] باب المد والقصر بيت (١٧١-١٧٢).

[7] باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩٢).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الثاني يرون أن الهمزة الأولى ليست من باب ﴿ءَامَنَ﴾؛ لأن مدها لأجل السكون اللازم المقدر[1].

وأما أصحاب القول الأول فيرون أن الهمزة الأولى تدخل تحت قوله ((وما بعد همز ثابت أو مغير...))[2]، ولما منع بعضهم إجراء ثلاثة المد في الهمزة الثانية المغيرة بالنقل قال: حتى لا يجتمع مدان من نفس النوع في كلمة واحدة، قال أبو شامة: ((ووجه استثنائه استثقال الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحدة.))[3].

وابن الجزري أثبت هذا المذهب واستخرج أوجهًا ذكرها وحررها في النشر ونظمها فقال:

((وقد نظمت هذه الأوجه التي لا يجوز غيرها على مذهب من أبدل، فقلت:

لِلَازْرَقِ فِي آلَانَ سِتَّةُ أَوْجُهٍ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي

فَمُدَّ وَثَلِّثْ ثَانِيًا ثُمَّ وَسِّطَنْ بِهِ وَبَقَصْرٍ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعْ قَصْرِ))[4]

وأهل الأداء في زماننا مختلفون، فمنهم من يمنع إجراء ثلاثة المد في الهمزة الأولى ومنهم من لا يمنع. والله أعلم

- **المثال الثاني** كلمة ﴿وَتُؤْوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] فقد اتفق الشراح في دخولهما تحت قوله:

---

[1] إرشاد المريد (٤٨)

[2] باب المد والقصر بيت (١٧١-١٧٢).

[3] إبراز المعاني (١/٣٣٠-٣٣١)

[4] النشر (٣/٨٧٢).

((فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا))[1]

واختلفوا في دخولهما تحت قوله:

((وَرِئْيًا عَلَى إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ))[2]

على قولين:

**القول الأول**: أنها تدخل؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي واللَّوَرْقي وأبي شامة وابن جبارة والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[3].

قال اللَّوَرْقي: ((إذا وقفت على ﴿وَرِءۡيًا﴾ أبدلت، ولك بعد ذلك وجهان: الإظهار نظرًا للأصل...والإدغام لوجود المثلين في اللفظ...، وكذلك ﴿وَتُؤۡوِيهِ﴾ و﴿تُؤۡوِيهِ﴾))[4].

**القول الثاني**: أنها لا تدخل؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي وشعلة والأصفهاني والعيني[5].

---

[1] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٣٦).

[2] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٤٣).

[3] انظر: فتح الوصيد (٣٥٧/٢)، والدرة الفريدة (٤٨٩/١)، واللآلئ الفريدة (٣٠٦/١-٣٠٧)، ومفيد اللورقي (١٧٤/١)، وإبراز المعاني (١٦/٢)، ومفيد إبن جبارة (٣٣١-٣٣٢) بتحقيق رحيمة الحربي، وكنز الجعبري (٦٩٨/٢)، وجامع الفوائد (٣٠٣)، والعقد النضيد (٩٧٤-٩٧٥) بتحقيق الدكتور أيمن سويد)، والجوهر النضيد (٤٦٩) بتحقيق خالد إسحاق، وسراج القاري (٤٣١/١)، وشرح السيوطي (١١٢-١١٣)، وشرح السنباطي (١٧٢/١)، وشرح علي القاري (٣٠/٢-٣١)، وإرشاد المريد (٧١)، والوافي (١١٧).

[4] مفيد اللورقي (١٧٤).

[5] انظر: المهند القاضبي (٣٣٠)، وكنز شعلة (٤٩٨/١)، وكاشف المعاني (٣٢٢/١) بتحقيق مصطفى السباعي، وحل الشاطبية (١٧أ).

قال أبو العباس الأندلسي: ((يريد إذا وقفت على ﴿وَرِءۡيَا﴾ كان لك وجهان بعد إبدال الهمزة: الإدغام، لوجود المثلين -وقد تقدم أحدهما بالسكون-، والإظهار؛ لأن الوقف عارض))[1].

**سبب الخلاف:** أن هاتين الكلمتين تتفقان في الشكل مع كلمة ﴿وَرِءۡيَا﴾ بعد إبدال الهمزة.

**ثمرة الخلاف:** يمتنع وجه الإدغام على رأي أصحاب القول الأول في كلمة ﴿وَتُؤۡوِيهِ﴾ و﴿تُؤۡوِيهِ﴾، ولا يمتنع على أصحاب القول الثاني؛ لأنه ملحق بـ﴿وَرِءۡيَا﴾.

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الثاني اقتصروا على كلمة ﴿وَرِءۡيَا﴾، وهو ظاهر النظم، ولا يوجد في النظم ما يدل إلحاق ﴿وَتُؤۡوِيهِ﴾ و﴿تُؤۡوِيهِ﴾ فيها، وأما أصحاب القول الأول فيرون أن هاتين الكلمتين في التيسير[2]، وأن الشاطبية هي نظم للتيسير والشاطبي اكتفى بذكر نوع بالمثال فكأن الناظم كما قال أبو شامة: ((أراد ﴿وَرِءۡيَا﴾ وما كان في معناه))[3].

والحق أنه لو أراد ذلك؛ لقال كما قال الفاسي: ((وأظهر رءيا ثم تؤوي وادغما))[4] أو غير ذلك وهذا سهل عليه، لكن لمّا اقتصر على ﴿وَرِءۡيَا﴾ تبيّن أنه أرادها بعينها، إلا أن أهل الأداء في عصرنا يقرؤون بالإظهار والإدغام في ﴿وَتُؤۡوِيهِ﴾ و﴿تُؤۡوِيهِ﴾ والله أعلم.

---

[1] المهند القاضبي (٣٣٠).
[2] التيسير (٤٠).
[3] إبراز المعاني (١٦/٢).
[4] اللآلئ الفريدة (٣٠٧/١).

- **المثال الثالث: كلمة** ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ وأخواتها[1]، فقد اتفق الشراح في دخولهم تحت قوله:

**((فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا))[2]**

واختلفوا في دخولهم تحت قوله:

**((وَرِئْيًا عَلَى إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ))[3]**

على قولين:

**القول الأول**: أنها لا تدخل؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني وشعلة والفاسي واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني وابن جبارة والدَّقُوقي والعيني والسمين وابن القاصح والسيوطي والسنباطي[4].

فجميعهم لم يذكروا هذه الكلمة، وفعلوا كما فعل اللَّوَرْقي حيث قال: ((إذا وقفت على ﴿وَرِءۡيَا﴾ أبدلت، ولك بعد ذلك وجهان: الإظهار نظرًا للأصل...والإدغام لوجود المثلين في اللفظ...، وكذلك ﴿وَتُؤۡوِيٓ﴾ و﴿تُؤۡوِيهِ﴾))[5].

---

[1] يوسف آية (٥)، وآية (٤٣)، وآية (١٠٠)، والإسراء آية (٦٠)، والصافات آية (١٠٥)، والفتح آية (٢٧).

[2] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٣٦).

[3] باب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيت (٢٤٣).

[4] انظر: المهند القاضبي (٣٣٠)، وفتح الوصيد (٣٥٧/٢)، والدرة الفريدة (٤٨٩/١)، وكنز شعلة (٤٩٨/١)، واللآلئ الفريدة (٣٠٦/١-٣٠٧)، ومفيد اللورقي (١٧٤/١)، وإبراز المعاني (١٦/٢)، وكاشف المعاني (٣٢٢/١) بتحقيق مصطفى السباعي، ومفيد ابن جبارة (٣٣١-٣٣٢) بتحقيق رحيمة الحربي، وجامع الفوائد (٣٠٣)، وحل الشاطبية (١٧أ)، والعقد النضيد (٩٧٤-٩٧٥) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، وسراج القاري (٤٣١/١)، وشرح السيوطي (١١٢-١١٣)، وشرح السنباطي (١٧٢/١)،

[5] مفيد اللورقي (١٧٤).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الثاني**: أنها تدخل؛ وهو الجعبري وابن الجندي وعلي القاري والضباع والقاضي[1]

قال الجعبري: ((قلت: ومن هذا النوع لفظ ﴿وَرِءْيًا﴾؛ لأنها بعد البدل يجتمع فيها واو وياء ساكنة أوَّلهما، فيجوز الوجهان))[2].

**سبب الخلاف**: أن هذه الكلمة وأخواتها تتفقان في الشكل مع كلمة ﴿وَرِءْيًا﴾ بعد إبدال الهمزة واوًا ثم قلبها إلى ياء.

**ثمرة الخلاف**: يمتنع وجه الإدغام على رأي أصحاب القول الأول في كلمة ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ وأخواتها، ولا يمتنع على رأي أصحاب القول الثاني؛ لأنها ملحق بـ﴿وَرِءْيًا﴾.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول لم يدخلوا ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ وأخواتها؛ لأنها غير مذكورة في الشاطبية ولا في التيسير، وإضافة إلى ذلك فإنك إذا أبدلت الهمزة فإنك تبدلها واوًا، وعليه فلا تقاس على كلمة ﴿وَرِءْيًا﴾، وأما أصحاب القول الثاني فإنهم يرون أن من القواعد المقررة أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة وكانت الواو ساكنة سابقة على الياء فإن الواو تقلب ياء وتدغم في الياء بعدها[3]، والحق أنه لو أراد ذلك؛ لقال كما قال الجعبري: ((وَرُؤْيَا وَرِئْيَا تُؤْوِي أَظْهِرْ وَأَدْغِمَنْ))[4] أو غير ذلك وهذا سهل عليه، وأهل الأداء في عصرنا على قسمين:

١- من يقرئ بالإظهار والإدغام في ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ وأخواتها
٢- من يقرئ بوجه واحد وهو الإظهار، والله أعلم.

---

[1] انظر: كنز الجعبري (٢/٦٩٨)، والجوهر النضيد (٤٦٩) بتحقيق خالد إسحاق، وشرح علي القاري (٢/٣٠-٣١)، وإرشاد المريد (٧١)، والوافي (١١٧-١١٨).

[2] كنز الجعبري (٢/٦٩٨).

[3] الوافي (١١٧).

[4] كنز الجعبري (٢/٦٩٨).

www.quranonlinelibrary.com


## المبحث الخامس: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتعقب على الناظم.

### المطلب الأول: الخلاف المتعلق بمدى التزام الناظم بمصطلحه.

**ماهية هذا الخلاف:**

إن الشاطبي كما هو معلوم ذكر في مقدمته مصطلحات لفهم نظمه، وقد توسعت قليلًا في ذكر بعضٍ منها في المبحث الثالث[1]، إلا أن هناك بعضًا من الأبيات التي اختلف الشراح في مدى التزام الناظم فيها باصطلاحاته التي ذكرها؛ فهذا الشارح يذكر أن الناظم خالف اصطلاحه في هذا الموضع، وآخر يقول: إنه لم يخالف اصطلاحه في الموضع، والسبب في ذلك والله أعلم راجع لتفاوت أفهام الشراح في فهم اصطلاح الشاطبي ومدى إدراكهم لهذا الاصطلاح، فرأى بعضهم في بعض المواضع مخالفة الشاطبي لاصطلاحه بناء على طريقتهم في فهمهم لهذا الاصطلاح في الوقت الذي يرى فيه شراح آخرون التزام الشاطبي في تلك المواضع باصطلاحه، والذي وقفت عليه من المواضع ٣٣ موضعًا.

ودونك ثلاثة منها:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

((..... **وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَاحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلُلَا**

**نَمَا نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُو** نَ.....))[2]

قد ذكر الناظم من منهجه أنه أحيانًا قد يستغني عن الواو بين المسائل إذا أمن اللبس، وقد اختلف الشراح بناءً على ذلك في هذا الموضع على قولين:

---

[1] انظر: (٥٧).

[2] سورة القصص، بيت (٩٤٨-٩٤٩).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


**القول الأول**: أنه ملبس وكان على الناظم أن يذكر الواو؛ وهو قول اللَّوَرْقي وأبي شامة والسمين وابن الجندي وعلي القاري[1].

قال السمين: ((وقد اختل عليه موضع واحد في القصص، فإنه لم يأت بالواو مع الريبة واللبس، وهو قوله: (وقل قال موسى واحذف الواو دخللا) ثم قال بعده: (نمى نفر بالضم والفتح يرجعون سحران ثق) فإنه قوله: (نمى نفر) قد يتوهم أنه من تتمة رمز قراءة حذف الواو وأن قوله: (بالضم والفتح يرجعون سحران ثق) أن (يرجعون) و(سحران) للكوفيين وليس الأمر كذلك))[2].

**القول الثاني**: أنه غير ملبس ولم يخالف الناظم اصطلاحه؛ وهو قول ابن آجروم وابن جبارة والجعبري[3].

قال ابن جبارة: ((وهذا الموضع لا ريب فيه))[4].

**سبب الخلاف**: عدم ذكر الشاطبي للواو بين "دخللا" و "نما نفر".

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن عدم ذكر الشاطبي للواو يوهم أن (نما نفر)[5] تكون من تتمة رمز "قال موسى"، ويكون رمز "يرجعون" ما بعده وهو (ثق) الذي هو رمز "سحران"، أو أن (نما) يمكن أن تكون تابعة لـ(قال موسى) أو تكون تابعة لـ(يرجعون)، ويرد السمين عليهم –وهو ممن يرى أنه ملبس– بقوله: ((وقد يقال: إنه إنما لم يأت بالواو؛ لأن الريبة

---

[1] انظر: مفيد اللورقي (٦٣١/٢)، وإبراز المعاني (٦٩/٤-٧٠)، والعقد النضيد (١٦٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٥٨٤-٥٥٢) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق حافظ، وعلي القاري (١٤١/٤-١٤٢).

[2] العقد النضيد (١٦٦) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[3] انظر: فرائد المعاني (١٨٣/١)، ومفيد ابن جبارة (٢١٥) بتحقيق خير الله الشريف، وكنز الجعبري (٢٨٦/١-٢٨٧) وأيضا (٢٠٩٨/٤).

[4] مفيد ابن جبارة (٢١٥) بتحقيق خير الله الشريف.

[5] أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم.

www.quranonlinelibrary.com


هنا منفيّة بشهرة القراءات))[١]، ويقول ابن الجندي: ((ويلزم منه تكرار رمز ابن كثير[٢]))[٣]، وهذا ليس بلازم فقد قال الناظم:

((ورب مكان كرر الحرف قبلها))[٤]

وذكر ابن الجندي وسبقه ابن آجروم أيضًا أن الأصل هو استقلال كل بيت بما فيه من حكم[٥]؛ إلا أن الشاطبي كثيرًا ما يفعل ذلك في القصيدة كقوله:

((..... .....وخلق اضمم وحرك به العلى

كما في ند..... .....))[٦]

والجعبري ومن معه يرون أن البيت ابتدأ بـ(نما) والفاعل هو (نفر) فألحق بمناسبه؛ لأنه رافعه، والأصل في الجملة الفعلية أن يكون فاعلها ظاهرًا، ولا يفصل بينهما[٧]، فهو رحمه الله يريد أن قوله: (نما) هو الفعل و(نفر) هو الفاعل فهذه جملة فعلية مستقلة عما قبلها فصح أن يبتدأ بها الناظم دون أن يفصل بينها وبين ما سبقها بالواو، وخاصة أنه قد ابتدأ بها في بيت جديد، فلا حاجة حينئذ للواو.

---

[١] العقد النضيد (٥٩١) بتحقيق طلال الحساني، وانظر الجوهر النضيد (٥٤٩) بتحقيق محمد باه.

[٢] أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، إمام المكيين (ت١٢٢هـ). انظر معرفة القراء (ت١٩٧-٢٠٣).

[٣] الجوهر النضيد (٥٤٩) بتحقيق محمد باه.

[٤] المقدمة، بيت (٤٨).

[٥] انظر: الجوهر النضيد (٥٤٩) بتحقيق محمد باه، وفرائد المعاني (١٨٣/١).

[٦] سورة الشعراء، (٩٢٧-٩٢٨).

[٧] كنز الجعبري (٢٨٧/١)، الجوهر النضيد (٥٤٩) بتحقيق محمد باه.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


لكن كما قال ابن الجندي: ((والحقُّ أن عبارة الناظم فيها قَلَقٌ، ولهذا احتاجت إلى هذا التكلُّف.))[1]. والله أعلم

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَفِي قِيلَهُ اكْسِرْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ بَعْدُ فِي نَصِيرٍ.....))**[2]

فرّق الناظم في المقدمة بين حركات الإعراب وحركات البناء، فأنواع الإعراب هي: (الرفع والنصب والجر والجزم)، وألقاب البناء هي: (الفتح والضم والكسر والسكون)، وفي هذا البيت قال: (وفي قيله اكسر)، واختلف الشراح في ذلك على قولين:

**القول الأول**: أنه على الناظم أن يقول: (وفي قيله اخفض) أو (اجرر)؛ وهو قول أبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وعلي القاري[3].

قال أبو شامة: ((هكذا وقع في الرواية في جميع النسخ: وفي قيله اكسر، يريد كسر اللام، وهو سهو، والصواب على ما مهّدهُ في خطبته أن يكون اخفض؛ لأنها حركة إعراب))[4]

**القول الثاني**: أن فعل الناظم صحيح ولا يلزمه ذلك؛ وهو قول ابن جبارة وابن الجندي[5].

---

[1] الجوهر النضيد (٥٥٢) بتحقيق محمد باه.

[2] سورة الشورى والزخرف والدخان، بيت (١٠٢٨).

[3] انظر: إبراز المعاني (١٦٤/٤)، وكاشف المعاني (٦٠١) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (٢٢٨٧/٥-٢٢٨٨)، وجامع الفوائد (٨٦٨)، والعقد النضيد (٢٠٥) بتحقيق عائض القرني، والجوهر النضيد (١٧١) بتحقيق محمد فتحي، وشرح علي القاري (٢٧١/٤).

[4] إبراز المعاني (١٦٤/٤)

[5] انظر: مفيد ابن جبارة (٢٧٣) بتحقيق خير الله الشريف وانظر أيضا المفيد له (٤/ل٩١)، والجوهر النضيد (١٧٠-١٧١) بتحقيق محمد فتحي.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قال ابن الجندي: ((والجواب عن المصنف: أنه ما يلزمه ما قيل إلا إذا أوهم شيئا، وهذه اللفظة ليست كذلك))[1]

**سبب الخلاف:** قول الناظم (وفي قيله اكسر).

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول يرون أن الناظم خالف اصطلاحه؛ لأنه يفرق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء وهو قول البصريين، إلا أن أصحاب القول الثاني يرون أنه لا يلزم الناظم ذلك، فله أن يضع ألقاب الإعراب مكان ألقاب البناء إلا إذا أشكل استخراج القراءة، وهنا لا إشكال فالقاف مكسورة والياء ساكنة ولم يبق إلا اللام والهاء وهما مكسوران فقد قال ابن الجندي: ((والجواب عن المصنف: أنه ما يلزمه ما قبل إلا إذا أوهم شيئا، وهذه اللفظة ليست كذلك؛ إذ لا جائز أن يكون الكسر في القاف لعدم وجود ضمة بعدها ياء ساكنة، ولا جائز أن ينزل على الياء؛ لأنها ساكن فتعين ذلك في اللام، ويوضح هذا قوله: (بَعْدُ) أي: واكسر ضمة الهاء بعد كسر اللام))[2]، وكذلك قال ابن جبارة: ((والعذر له عن ذلك إنما فرّق بين حركات الإعراب وحركات البناء خوفًا من اللبس، فإن كان الموضع ما فيه لبس جاز إطلاق حركات البناء على الإعراب وبالعكس، وهذه المواضع وما كان نحوها لا لبس فيها))[3]، وهو قول وجيه إلا أن الناظم لو التزم ذلك لكان أفضل ولسلم من النقد والله أعلم.

---

[1] الجوهر النضيد (١٧١) بتحقيق محمد فتحي.

[2] الجوهر النضيد (١٧١) بتحقيق محمد فتحي

[3] مفيد ابن جبارة (٢٧٣) بتحقيق خير الله الشريف.

www.quranonlinelibrary.com


- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَفِي الصَّعْقَةُ اقْصُرْ مُسْكِنَ الْعَيْنِ رَاوِيًا))**[1]

تناول الشراح هذا الموضع من جانب مدى التزام الناظم باصطلاحه الذي اشترطه على نفسه في المقدمة وهو أن السكون ضده التحريك وقصده بالتحريك الفتح، واختلفوا في هذا الموضع على قولين:

**القول الأول:** أن الناظم خالف اصطلاحه؛ وهو قول الهمذاني والفاسي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والسمين وابن الجندي وعلي القاري والقاضي[2].

قال الهمذاني: ((لو قال مكانه (مسكن الكسر) لكان أجود، لا بل هو الوجه حتى لا يناقض ما أصله في الأصول، فاعرفه فإن فيه أدنى إشكال))[3].

**القول الثاني:** أن الناظم لم يخالف اصطلاحه؛ وهو قول السخاوي وابن القاصح وابن جبارة[4].

---

[1] ومن سورة ﷺ إلى سورة الرحمن عز وجل، بيت (١٠٤٦).

[2] انظر: الدرة الفريدة (١٢٥/٥)، واللآلئ الفريدة (٣٩٠/٣)، إبراز المعاني (١٨٥/٤)، وكاشف المعاني (٦٢٢-٦٢٣) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (٢٣٣٣/٥)، وجامع الفوائد (٨٨١)، والعقد النضيد (٢٨٠) بتحقيق عائض القرني، والجوهر النضيد (٦١٦) بتحقيق عبد الرزاق حافظ وانظر أيضًا الجوهر بتحقيق محمد فتحي (٢٤٣)، وعلي القاري (٣٠٥/٤)، والوافي (٣٦٣).

[3] الدرة الفريدة (١٢٥/٥).

[4] انظر: فتح الوصيد (١٢٥٦/٤)، وسراج القاري (١١٢٠/٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


قال ابن جبارة: ((قال بعضهم: صوابه أن يقول: (مسكن الكسر) فتعين لغيره بقاء الكسر...قلت[1]: إنما تسامح في هذا الموضع لعدم اللبس؛ لأنه معلوم أنه لا يقال الصاعقة بفتح العين.))[2]

**سبب الخلاف**: هو قوله: (مسكن العين).

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الناظم قد نص في المقدمة على أن الإسكان ضده التحريك ومطلق التحريك هو الفتح، حيث قال:

((وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا))[3]

والناظم قال هنا: (مسكن العين) فيقرأ الكسائي[4] (الصَّعْقَة)، ولو أخذنا قراءة الباقين من الضد لتعين لهم فتح العين، وهذا لم يقرأ به أحد، فلذلك صحح بعضهم البيت بقوله: (مسكن الكسر) كما مر. وعدّ أبو شامة هذا سهوًا منه[5].

بينما يرى أصحاب القول الثاني أن الناظم لم يخالف اصطلاحه، ولم يسهُ، فإنه فعل ذلك في كثير من المواضع وهذا تسامح منه؛ لأنه لا يلبس فقد قال: ((وآصارهم بالجمع والمد كللا))[6] فنطق بالجمع وحركة الهمزة في الجمع مخالفة لحركتها في المفرد[7]، وبعضهم يرى أنه من باب قوله: ((وباللفظ

---

[1] أي ابن جبارة.

[2] مفيد ابن جبارة (٤/ل١٠٠).

[3] المقدمة، بيت (٦٠).

[4] أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، إمام أهل الكوفة في النحو (ت١٨٩هـ) انظر معرفة القراء (١/٢٩٦-٣٠٥).

[5] إبراز المعاني (٤/١٨٥).

[6] سورة الأعراف، بيت (٧٠١).

[7] مفيد ابن جبارة (٤/ل١٠٠).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


أستغني عن القيد إن جلا))[1]. فقد ذكر الفاسي أن من أنواع الاستغناء عن القيد أن الناظم يذكر قراءة ويترك الأخرى للشهرة[2]. وهذا هو الأقرب والله أعلم[3].

[1] المقدمة، بيت (٧٤).

[2] اللآلئ الفريدة (١/١١٢).

[3] وللفائدة: فإن قراءة الباقين تؤخذ على قول الجعبري وابن جبارة وابن القاصح وابن الجندي، من النظير كما بينت ذلك في المبحث الثالث انظر: ص (٥٦)، وتؤخذ من الشهرة على قول الفاسي والسمين. (انظر كنز الجعبري (٥/٢٣٣٣)، ومفيد ابن جبارة (٤/ل١٠٠)، وسراج القاري (٣/١١٢٠)، والجوهر النضيد (٢٤٢) بتحقيق محمد فتحي، واللآلئ الفريدة (٣/٣٩٠)، والعقد النضيد (٢٨٠) بتحقيق عائض القرني).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


## المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بمدى وضوح عبارة الناظم.

**ماهية الخلاف:**

يتناول هذا الخلاف بعض الأبيات التي ادّعى بعض الشراح عدم وضوح معناها فيما أراد الناظم أن تدل عليه، وقد قام بعضهم بإصلاح ما يراه غير واضح من هذه الأبيات، في حين يرى شراح آخرون وضوح المعنى في هذه الأبيات، وأنه لا إشكال فيها، والسبب في ذلك النظر والتمعن في البيت، والذي وقفت عليه من المواضع ٤٣ موضعًا[١].

ودنك الأمثلة:

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلَا))**[٢]

اختلف الشراح في مدى وضوح قوله "الحرف" على قولين:

**القول الأول:** أنه واضح؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي والأصفهاني وابن آجروم وابن جبارة والجعبري وابن القاصح والسيوطي والسنباطي والضباع والقاضي[٣].

---

[١] وهي في ظني أكثر بكثير.

[٢] المقدمة، بيت (٤٨).

[٣] انظر: المهند القاضبي (١٨٢)، فتح الوصيد (١/١٦٢-١٦٣)، والدرة الفريدة (١/١٧١-١٧٢)، واللآلئ الفريدة (١/١١٢-١١٣)، وكنز شعلة (١/٢٨٥-٢٨٦) ومفيد اللورقي (١/٥٧)، وكاشف المعاني (١/١٣٥) بتحقيق مصطفى السباعي، وفرائد المعاني (١/١٨٧)، ومفيد ابن جبارة (٢٣٠-٢٣١) بتحقيق خير الله الشريف، وكنز الجعبري (١/٢٩٠)، وسراج القاري (١/١٨٥)، وشرح السيوطي (١٩)، وشرح السنباطي (١/٢٧-٢٨)، وإرشاد المريد (١٥)، والوافي (٢٤).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قال الأصفهاني: ((أراد بالحرف هنا: الرمز الدال على اسم القارئ، لا الكلمات المختلف فيها، فإن اللفظ يطلق عليهما، وقرينة (قبلها) مُعَيِّنَة لهذا المعنى))[1]، وقال ابن جبارة: ((وإن كان لفظ الحرف مشتركًا فيه لكن لا لبس فيه))[2].

**القول الثاني**: أنه غير واضح؛ وهو قول أبي شامة والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وعلي القاري[3].

قال أبو شامة: ((ولو قال: ورب مكان كرر الرمز. لكان أظهر لغرضه وأبين))[4].

**سبب الخلاف**: مدلول قول الناظم: (الحرف).

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الثاني يرون أن كلمة (الحرف) مشتركة، فيمكن أن يفهم منها الرمز ويمكن أن يفهم منها الحرف القرآني، إلا أنه كما قال الأصفهاني: ((وقرينة قبلها معينة لهذا المعنى))[5]، ولو أخذنا بقول أبي شامة ومن معه وقلنا: (كرر الرمز) لم يعم ذلك جميع تكرار الرمز؛ لأن تكرار الشيء إعادته بعينه، وعليه فلا يدخل في التكرار نحو قول: ((سما العلى))[6].

قال ابن جبارة: ((لاقتضى أن يكون كل منهما رمزًا، وليس كذلك، بل الأول منهما هو الرمز))[7]، ورد عليه ابن الجندي بقوله: ((قلت: لا ضيرَ ولا إخلال في جعلهما رمزاً))[8].

---

[1] كاشف المعاني (١/١٣٥) بتحقيق مصطفى السباعي، ومفيد ابن جبارة (٢٣١) بتحقيق خير الله الشريف.

[2] مفيد ابن جبارة (٢٣١) بتحقيق خير الله الشريف.

[3] انظر: إبراز المعاني (١/١٧٣)، وجامع الفوائد (١١١)، والعقد النضيد (١٧٢) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٥٦٣-٥٦٤) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ، وشرح علي القاري (١/٢٧٠).

[4] إبراز المعاني (١/١٧٣)

[5] كاشف المعاني (١/١٣٥) بتحقيق مصطفى السباعي.

[6] سورة البقرة، بيت (٤٧٤)، وانظر مفيد ابن جبارة (٢٣١).

[7] مفيد ابن جبارة (٢٣١). بتحقيق خير الله الشريف.

[8] الجوهر النضيد (٥٦٤) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ.

ورد الجعبري على من يرى استبدال (الحرف) بـ(الرمز) بقوله: ((كان يوهم شمول رمز الجمع))[1]، ولكن رد عليه ابن الجندي بقوله: ((قلت: لا توهم؛ لأنه لم يأت ذكر رمز الجمع بعد، ولو كان كما ادَّعى؛ لما كرَّر وذكر مجيء الواو فاصلةً مع الجمع، ولكان استغنى بذكره هنا.))[2]، ورد علي القاري على الجعبري أيضًا بقوله: ((رمز الجمع لم يكرر مطلقًا))[3].

والذي يظهر صحة ما ذكره ابن جبارة؛ لأن الناظم يكرر الرمز بلفظه نحو قوله: ((حلا حلا))[4] أو يذكر كلمة بعد الرمز وتكون هذه الكلمة رمزًا داخلا في الرمز مثل ((سما العلا))[5]، ولو أخذنا برأي أبي شامة ومن معه لانتفى الثاني والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((أَئِنَّكَ أَاإِفْكًا مَعًا فَوْقَ صَادِهَا))**[6]

اختلف الشراح في مدى وضوح كلمة (معا) على قولين:

**القول الأول**: أنها غير موهمة؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي والأصفهاني وابن آجروم وابن جبارة والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي والضباع والقاضي[7].

---

[1] كنز الجعبري (١/٢٩٠).

[2] الجوهر النضيد (٥٦٣) بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الحافظ.

[3] شرح علي القاري (١/٢٧٠).

[4] سورة الأنفال، بيت (٧٢٣).

[5] سورة البقرة، بيت (٤٧٤).

[6] باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩٨).

[7] انظر: المهند القاضبي (٢٩٤)، وفتح الوصيد (٢/٣٠٠)، والدرة الفريدة (١/٣٩٣)، واللآلئ الفريدة (١/٢٥٣-٢٥٤)، وكنز شعلة (١/٤٥٠)، ومفيد اللورقي (١/١٤٣)، وكاشف المعاني (١/٢٧٧) بتحقيق مصطفى السباعي، وفرائد المعاني (١/٦٥٩)، ومفيد ابن جبارة (٢٢٢) بتحقيق رحيمة الحربي، وكنز الجعبري (٢/٥٩٩)، وجامع الفوائد

قال الجعبري: ((قيل "معا" يوهم...قلت لا يوهم))[١].

**القول الثاني**: أنها موهمة؛ وهو قول أبي شامة وعلي القاري[٢].

قال أبو شامة: ((وفي قوله: (معا) يوهم أن "أئفكا" موضعان، كقوله: نعما معا، فلو قال: موضعان هما فوق صادها لزال الإيهام))[٣]

**سبب الخلاف**: قول الناظم (معا).

**تحرير المسألة**: إن أبا شامة ومن أخذ برأيه يرون أن كلمة "معًا" توهم أن قوله ﴿أَإِفْكًا﴾ موضعان في الصافات، والسمين يرد بقوله: ((ولكن اللبس مأمون من حيث إنه لم يوجد ﴿أَإِفْكًا﴾ فيها إلا لفظًا واحدًا.))[٤]، بل إن الجعبري يرى أن كلمة (معًا) لا توهم؛ لأنها تفيد الاصطحاب؛ فكلمة ﴿أَءِنَّكَ﴾ و﴿أَإِفْكًا﴾ في الصافات ولهما نفس الحكم، وأما "هما" فلا تفيد الاصطحاب فإنها تفيد مجرد الوجود ولا يلزم أن يكون لهما نفس الحكم[٥]، وابن الجندي يرى أن كلمة "هما" التي قال أبو شامة أنها ترفع الإيهام، موهمة وكلمة الشاطبي رحمه الله هي الواضحة؛ لأن "هما" لا يفهم منها الاجتماع في سورة واحدة، فقال رحمه الله: ((وليس كذلك؛ لأن «هما» لا يفهم منه الاجتماع في سورةٍ واحدةٍ بخلاف "معاً"))[٦]، والظاهر هو قول الجمهور؛ لقوة أدلة ما ذكروه والله أعلم.

---

(٢٦٣)، والعقد النضيد (٧٧٥) بتحقيق الدكتور أيمن سويد، والجوهر النضيد (٣٢٣) بتحقيق خالد إسحاق، وسراج القاري (٣٥٩/١)، وشرح السيوطي (٨٤)، وشرح السنباطي (١٣٣/١)، وإرشاد المريد (٥٦)، والوافي (٨٩).

[١] كنز الجعبري (٥٩٩/٢).

[٢] انظر: إبراز المعاني (٣٦٥/١)، وشرح علي القاري (٥٢٥/١).

[٣] إبراز المعاني (٣٦٥/١).

[٤] السمين (٧٧٥) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[٥] كنز الجعبري (٥٩٩/٢).

[٦] الجوهر النضيد (٣٢٣) بتحقيق خالد إسحاق، وانظر الجعبري (٥٩٩/٢).

www.quranonlinelibrary.com


- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَسَاكِنٌ بِحَرْفَيْهِ يَطَّوَّعْ وَفِي الطَّاءِ ثُقِّلَا))**[1]

اختلف الشراح في مدى وضوح كلمة "بحرفيه" في البيت على قولين:

**القول الأول:** أنها واضحة؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والدَّقُوقي والسمين وابن القاصح والسيوطي والسنباطي والضباع[2]

قال ابن الجندي: ((وما قاله شيخنا من توهم حرفي الكلمة ليس جيدًا))[3]

**القول الثاني:** أنها موهمة؛ وهو قول الجعبري وعلي القاري[4].

قال الجعبري: ((وعمَّ موضعي "تطوع" قوله "بحرفيه"؛ أي بموضعيه؛ فلو قال (بعينيه أو بلاميه) لارتفع توهم حرفي الكلمة))[5].

**سبب الخلاف: قول الناظم: (بحرفيه).**

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الثاني يرون أن الناظم إذ قال: (بحرفيه) قد يظن في أن المراد بالحرفين هما حرفان في كلمة "يطوع"، إلا أن الجمهور لم يشكل عليهم ذلك، بل إن الجعبري لما قال: ((فلو قال: (بعينيه أو بلاميه) لارتفع توهم حرفي الكلمة))[6] رد عليه ابن الجندي بقوله:

---

(1) سورة البقرة، بيت (٤٨٩).

(2) انظر: المهند القاضبي (٤٩٢)، وفتح الوصيد (٣/٦٧٩-٦٨٠)، والدرة الفريدة (٣/٨٧)، واللآلئ الفريدة (٢/٩٦)، وكنز شعلة (٢/٤١-٤٢)، ومفيد اللورقي (١/٣٣٧)، وإبراز المعاني (٢/٣٣٢)، وكاشف المعاني (٢/٥٩١) بتحقيق مصطفى السباعي، وجامع الفوائد (٤٩٨)، والعقد النضيد (٤٣٣) بتحقيق ناصر القثامي، وسراج القاري (٢/٧١٦)، وشرح السيوطي (٢٣٩)، وشرح السنباطي (٢/٣٨٠)، وإرشاد المريد (١٤٣)، والوافي (٢١٢).

(3) الجوهر النضيد (٢٩٥-٢٩٦).

(4) انظر: كنز الجعبري (٣/١١٨٧)، وشرح علي القاري (٢/٤٦٨).

(5) كنز الجعبري (٣/١١٨٧).

(6) كنز الجعبري (٣/١١٨٧).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com


((ولو قال الناظم بعينيه كما قال شيخنا: لتوهم أن الخلاف في الواو إذ هي عين الكلمة))، وهذا هو الظاهر فكلمة الناظم واضحة ولم يستشكلها الشراح الأوائل لوضوحها، فالفاسي وأبو شامة وغيرهم ممن هم معروفون بالتعقب على الناظم لم تشكل عليهم، والله أعلم.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

## المبحث السادس: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتحرير

### المطلب الأول: الخلاف المتعلق بجواز القراءة بما خالف أو وافق الشاطبي أصله.

**ماهية هذا الخلاف:**

إن الشاطبي كما هو معلوم نظم كتاب التيسير للداني، وقد نص على ذلك في نظمه، وذكر أيضًا أنه زاد عليه؛ وذلك في قوله:

((وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ احْتِصَارَهُ فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ اللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلَا

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرٍ فَوَائِدٍ.....))[1]

وعند النظر إلى الشاطبية والتيسير والمقارنة بينهما فإننا نجد أن الشاطبي قد خالف التيسير، وقد نقص عنه، فالحالات بين الشاطبية والتيسير أربع حالات:

١- موافقة التيسير.

٢- زيادة عن التيسير.

٣- نقص على التيسير.

٤- مخالفة التيسير.[2]

وقد وقع خلاف بين شراح الشاطبية في عدد من المواضع التي تدخل تحت هذه الحالات الأربعة بين جواز القراءة بها أو منعها.

---

[1] خطبة الكتاب، بيت (٦٨-٦٩).

[2] انظر: حالات الشاطبية مع التيسير للدكتور عبد الرحيم الشنقيطي.

وعلة من منع القراءة ببعض الأوجه في الحالات الأربع السابقة هي مخالفة الشاطبي لطرقه أو طرق التيسير، وابن الجزري هو أكثر من نبه على هذا في كتابه النشر، وبعضهم يذكر علة أخرى وهي ضعف هذا الوجه، والذي وقفت عليه من المواضع ٤١ موضعًا.

ودونك الأمثلة على هذا الخلاف:

- **الموضع الأول: قال الناظم:**

**((وَيَا وَيْلَتَى أَنَّ وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلَى))**[1]

هذا الموضع من المواضع التي خالف الشاطبي فيها التيسير على قول من قال إن الشاطبي ذكر التقليل لدوري[2] أبي عمرو قولًا واحدًا، وقد اختلف الشراح في كلمة ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن فيها التقليل قولًا واحدًا؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي والسيوطي وعلي القاري والضباع والقاضي[3].

قال الهمذاني: ((قرأ الدوري عن أبي عمرو ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [هود: ٧٢] في المائدة وهود والفرقان و﴿أَنَّ﴾ إذا كانت استفهامية حيث وقعت في القرآن، و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] في الزمر و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ في يوسف بين اللفظين))[4].

---

[1] باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، بيت (٣١٧).

[2] أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان (ت٢٤٦هـ). انظر معرفة القراء (١/٣٨٦-٣٨٩).

[3] انظر فتح الوصيد (٢/٤٤٤)، والدرة الفريدة (٢/١٥٨)، واللآلئ الفريدة (١/٤١٥)، وكاشف المعاني (١/٤٠٦) بتحقيق مصطفى السباعي، وجامع الفوائد (٣٧٠)، والعقد النضيد (١٥٣) بتحقيق خلف الله القرشي، والجوهر النضيد (١٤١) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وشرح السيوطي (١٥١-١٥٢)، وشرح علي القاري (٢/١٦٨)، وإرشاد المريد (١٠٠)، والوافي (١٤٩).

[4] الدرة الفريدة (٢/١٥٨).

**القول الثاني**: أن فيها الفتح قولًا واحدًا؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي[١].

**القول الثالث**: أن فيها التقليل والفتح والناظم نبه على الفتح بتأخيرها؛ وهو قول شعلة وأبي شامة والجعبري وابن القاصح والسنباطي[٢].

**سبب الخلاف**: ذكر التيسير لوجه الفتح فقط، ومخالفة الشاطبي له في نظمه، -وهذا على رأي أصحاب القول الأول-، وقال الفاسي عن ذلك: ((فإن قيل: ما التزمه الناظم من نظم التيسير يوجب ذكر ما فيه لا ما في غيره، وليس هذا من قبيل الزيادة عليه؛ لأن الزيادة إنما تكون مع ذكر ما فيه، قيل: الأمر كما ذكر، وما وقع على سبيل الندرة، فلا عتب عليه إن شاء الله تعالى))[٣].

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول -وهم من نذكر عنهم الخلاف- يرون أن الشاطبي ذكر التقليل في ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ قولًا واحدًا إلا أن القاضي خالفهم فأجاز القراءة بالفتح فقد نقل عن صاحب غيث النفع ما نصه: ((وقد ذكر صاحب غيث النفع، أن للدوري عن البصري الفتح أيضًا، قال وكلاهما ثابت صحيح إلا أن الفتح أصح؛ لأنه مذهب الجمهور وبه قرأ الداني على أبي الحسن وهو المأخوذ به من التيسير؛ لأنه لم يذكره في الألفاظ المقللة للدوري فيؤخذ منه بالفتح، وكان حق الشاطبي أن يذكره؛ لأنه التزم نظم التيسير ويكون التقليل الذي ذكره من الزيادات. انتهى بتصرف واختصار))[٤].

والأظهر أنه يؤخذ من النظم التقليل؛ لصراحة ذلك في النظم، ومخالفة التيسير لا بأس بها؛ لأن من حق الشاطبي الاختيار، ولو أراد الفتح لصرح بذلك والله أعلم.

---

[١] انظر: المهند القاضبي (٣٧٩).

[٢] انظر: كنز شعلة (٥٧٢/١)، وإبراز المعاني (١٢٣/٢)، وكنز الجعبري (٨٣٩/٢)، وسراج القاري (٥٤٠/٢)، وشرح السنباطي (٢٤١/١). وابن الجزري يرى أن التقليل محتمل من ظاهر الشاطبية انظر النشر (١٢٥٥/٤).

[٣] اللآلئ الفريدة (٤١٦/١).

[٤] البدور الزاهرة (٢٠٦)، وانظر غيث النفع (٢٧٢-٢٧٣).

- **الموضع الثاني: قال الناظم:**

**((نِعِمَّا مَعًا فِي النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَى))**[1]

هذا الموضع من المواضع التي نقصت فيها الشاطبية عن التيسير؛ فذكر الشاطبي أن ابن عامر[2] وحمزة والكسائي قرؤوا بفتح النون والباقون بكسرها، ثم ذكر أن شعبة وقالون[3] وأبا عمرو[4] قرؤوا بإخفاء كسرة العين، والباقون بالكسرة الخالصة، وقد ورد عن شعبة وقالون وأبي عمرو إسكان العين، وقد ذكره في التيسير بقوله: ((ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم)[5].

وقد اختلف الشراح في وجه الإسكان على قولين:

- **القول الأول:** أن وجه الإسكان لا يقرأ به من الشاطبية؛ وهو قول الفاسي شعلة وأبي شامة والأصفهاني والدَّقُوقي والسمين وابن القاصح والسيوطي والسنباطي[6].

قال السنباطي: ((فتحصل أن في ﴿نِعِمَّا﴾ ثلاث قراءات...إخفاء كسر العين مع كسر النون لقالون وأبي عمرو وشعبة))[7].

---

[1] سورة البقرة، بيت (٥٣٦).

[2] عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، إمام الشاميين في القراءة (ت١١٨هـ). انظر معرفة القراء (١/١٨٦-١٩٧).

[3] أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان، صاحب القراءة المشهورة في ليبيا وغيرها (ت٢٢٠هـ) انظر معرفة القراء (١/٣٢٦-٣٢٨).

[4][4] أبو عمرو بن العلاء، الإمام النحو الكبير وقد اختلف في اسمه وصحح الذهبي أنه زبّان (ت١٥٤هـ) انظر معرفة القراء (١/٢٢٣-٢٣٧).

[5] التيسير (٣٠٣).

[6] انظر: اللآلئ الفريدة (٢/١٧٨)، وشعلة (٢/٨٤)، وإبراز المعاني (٢/٣٨١)، وكاشف المعاني (٢/٦٣٣) بتحقيق مصطفى السباعي، وجامع الفوائد (٥٢٥)، والعقد النضيد (٧٠٢-٧١٣) بتحقيق ناصر القثامي، وسراج القاري (٢/٧٥٥)، وشرح السيوطي (٢٥٨-٢٥٩)، وشرح السنباطي (٢/٤١٤-٤١٥).

[7] شرح السنباطي (٢/٢١٥).

- **القول الثاني**: أن وجه الإسكان يقرأ به من طريق الشاطبية؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني واللَّوَرْقي والجعبري وابن الجندي وعلي القاري والضباع والقاضي[1].

قال أبو العباس الأندلسي: ((وإخفاء حركة العين وكسر النون أبو بكر وقالون وأبو عمرو، وقد جاء عنهم إسكان العين))[2].

**سبب الخلاف**: أمران:

الأول: ذكر وجه الإسكان في التيسير وعدم ذكره في الشاطبية.

الثاني: الخلاف في وجه الإسكان لغة.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول منهم من لا يراه وجهًا يقرئ به لعدم صحته لغة؛ لأنه جمع بين الساكنين، وهذا أنكره بعض أهل اللغة، وإذا كان لا يصح لغة فإنه لا يصح قراءة، بل قال أبو شامة: ((فكما قيل عمن روى قراءة الإسكان: أنه سمع الإخفاء فلم يضبط))[3]، وهذا الكلام فيه مخالفة لقول النبي ﷺ: ((إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة))[4] إذ كيف تتناقل الأمة وجهًا خطأً على مدى قرون، وأما صحته من حيث اللغة فقال ابن الجزري في نصرة هذا الوجه: ((وحكى النحويون الكوفيون سماعًا من العرب ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] مدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر))[5]، ومن أصحاب القول الأول من لا يأخذ به؛ لعدم ذكره في النظم كالسنباطي.

---

[1] انظر: المهند القاضبي (٥١٢)، وفتح الوصيد (٣/٧٤٨-٧٥٢)، والدرة الفريدة (٣/١٧٦)، ومفيد اللورقي (١/٣٧٢)، وكنز الجعبري (٣/١٢٧٣)، والجوهر النضيد (٤٥٩-٤٦٠) بتحقيق عبد الله برناوي، وشرح علي القاري (٢/٥٤٩-٥٥٣)، وإرشاد المريد (١٥٣)، والوافي (٢٢٧).

[2] المهند القاضبي (٥١٢).

[3] إبراز المعاني (٣٨٢).

[4] أخرجه الترمذي في سننه (أبواب الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم (٢١٦٧) وانظر صحيح الجامع، حديث رقم (١٨٤٨).

[5] النشر (٥/١٦٤٤). وانظر الكتاب (٤/٤٥٠).

قلت: وهذا اختيار الناظم وهو أهل للاختيار، ولو أراد الناظم أن يقرأ بوجه الإسكان لنص على ذلك ولا يعجزه.

وأما أصحاب القول الثاني فإنهم يرون أن الوجه ذكر في التيسير وهو أصل الشاطبية، وهو وجه صحيح فلذلك يقرأ به.

والظاهر أن الناظم لو أراد أن يقرأ بذلك لنص عليه والله أعلم.

- **الموضع الثالث: قال الناظم:**

**((لِيُنْذِرَ دُمْ غُصْنًا وَالَاحْقَافُ هُمْ بِهَا بِخُلْفٍ هَدَى...))**[1]

هذه من الكلمات التي وافقت الشاطبية فيها التيسير[2]، فذكر الشاطبي أن ابن كثير وأبا عمرو والكوفيين قرؤوا بالياء في سورة يس والأحقاف إلا أن البزي[3] له الخلاف في سورة الأحقاف، وباقي القراء بالتاء.

واختلف الشراح في القراءة بوجه الياء للبزي في سورة الأحقاف على قولين:

**القول الأول**: أنه يقرأ بالوجهين؛ وهو قول الهمذاني والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي وأبي شامة والأصفهاني والجعبري والدَّقُوقي والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري[4].

---

[1] سورة يس، بيت (٩٩٢).

[2] التيسير (٥١٢).

[3] أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المكي، مقرئ أهل مكة (ت٢٥٠هـ). انظر معرفة القراء (١/٣٦٥-٢٧٠).

[4] انظر المهند القاضبي (٧١٠)، وفتح الوصيد (٤/١٢٠٣)، والدرة الفريدة (٥/١٢)، واللآلئ الفريدة (٣/٣١٨)، وكنز شعلة (٢/٥٦٦)، ومفيد اللورقي (٢/٦٥٥)، وإبراز المعاني (٤/١٢٢)، وكاشف المعاني (٥٥٣) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (٥/٢٢٠٢)، وجامع الفوائد (٨٤٤)، والعقد النضيد (٩١٣) بتحقيق طلال الحساني،

قال السخاوي: ((وللبزي في الأحقاف الوجهان، وهو معنى قوله: بخلف هدى))[1].

**القول الثاني**: أنه لا يقرأ بوجه الياء للبزي من طريق الشاطبية؛ وهو قول القاضي ومفهوم كلام الضباع[2].

قال القاضي: ((غير أن البزي اختلف عنه في موضع الأحقاف فروى عنه فيه بالياء والتاء، ولكن الصحيح أن البزي ليس له في الأحقاف إلا التاء))[3]

**سبب الخلاف**: قول ابن الجزري: ((وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه))[4].

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الثاني يرون أن ابن الجزري ذكر أن وجه القراءة بالياء في الأحقاف خارج عن طرق التيسير، وعليه فلا يقرأ به، إلا أن هذا لم يقله ابن الجزري، ولا يعني بقوله: (خروج عن طريقه) أنه لا يقرأ به، فظاهر العبارة أنها إخبار؛ فقد كان رحمه الله يعتني بطرق الرواية وتحريرها، ولو أراد عدم جواز القراءة بها لنص على ذلك.

وأما أصحاب القول الأول وهم الجمهور من طلبة الشاطبي وغيرهم فإنهم أخذوا بظاهر النظم وهو إطلاق الخلاف للبزي في الأحقاف، وهو الظاهر؛ لأنه لو أراد أنه لا يقرأ بهذا الوجه لمنعه صراحة كما فعل عند إمالة السين لليث في ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦][5] والله أعلم.

---

والجوهر النضيد (٤٣٠) بتحقيق محمد فتحي، وسراج القاري (١٠٨٣/٣)، وشرح السيوطي (٤٦٦)، وشرح السنباطي (٧٧١/٢)، وشرح علي القاري (٢٠٨/٤).

[1] وفتح الوصيد (١٢٠٣/٤).

[2] انظر الوافي (٣٥٠)، وإرشاد المريد (٢٧٨).

[3] الوافي (٣٥٠).

[4] النشر (١٩٠٩/٥).

[5] انظر الشاطبية، سورة فصلت، بيت (١٠١٥).

## المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بصحة القراءة أو الوجه.

**ماهية هذا الخلاف:**

كما هو معلوم أن الشاطبي نظم القراءات السبعة في كتاب التيسير، ولما شرح الشراح هذه القصيدة المباركة تكلم بعض الشراح في بعض هذه القراءات، وأكثر من تكلم من الشراح في بعض القراءات التي في الشاطبية والتيسير وضعفها هو أبو شامة، والسبب في ذلك أنه لا يشترط التواتر في كل حرف من القراءات فقد قال: ((واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها، قد انتهت إلى السبعة ...ونحن فإن قلنا: إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ما روي عنهم يكون بهذه الصفة، بل قد روي عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف وشاذ بخروجه عن الضابط باختلال بعض الأركان الثلاثة[1]...فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة... فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ...غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم))[2].

والسبب الآخر الذي وجدته لبعض العلماء هو أنه لا يعتقد أن هذه القراءات من الأحرف السبعة فقد قال ابن جرير الطبري[3]: ((وأما ما كان من اختلاف القراءة، في رفع حرف وجر ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر، مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ: "أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف" بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن، مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى، يوجب المراء به كفر المماري به في قول أحد من علماء

---

[1] والأركان هي كما بينها بقوله: (فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة مع النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة.) المرشد الوجيز (١٣٣).

[2] المرشد الوجيز (١٣٤-١٣٥)

[3] أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، شيخ المفسرين (ت٣١٠هـ). انظر معرفة القراء (٢/٥٢٧-٥٣٠).

الأمة))[1]، وبهذا يتوجه كلام العلماء الذين ردوا بعض القراءات، وهم معذورون بذلك؛ والذي وقفت عليه من المواضع هو ٢٧ موضعًا.

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَحَيْثُ ضِيَاءً وَافَقَ الْهَمْزُ قُنْبُلَا))[2]**

اختلف الشراح في صحة قراءة الهمز في ﴿ضِيَآءً﴾ على قولين:

**القول الأول:** أنه وجه صحيح؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي والأصفهاني والجعبري والسمين وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[3].

قال أبو العباس: ((﴿ضِيَآءً﴾ و﴿بِضِيَآءٍ﴾ حيث وقع بالهمز قنبل))[4].

**القول الثاني:** أنها قراءة ضعيفة؛ وهو قول أبي شامة والدَّقُوقي[5].

قال أبو شامة: ((وهذه قراءة[6] ضعيفة))[7].

---

[1] جامع البيان (١/٨٥).

[2] سورة يونس، بيت (٧٤٢).

[3] انظر المهند القاضبي (٦٠٠)، وفتح الوصيد (٣/٩٧١)، والدرة الفريدة (٤/١١٦-١١٩)، واللآلئ الفريدة (٢/٥١٠-٥١١)، وكنز شعلة (٢/٢٩٧-٢٩٨)، ومفيد اللورقي (٢/٥٠١)، وكاشف المعاني (٢٤٤-٢٤٥) بتحقيق علي السكاكر، وكنز الجعبري (٤/١٧٠٣-١٧٠٤)، والعقد النضيد (٣٧٤) بتحقيق خلف الله الحسيني، والجوهر النضيد (١٧٢) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وسراج القاري (٢/٩١٢)، وشرح السيوطي (٣٤٨)، وشرح السنباطي (٢/٥٧٦)، وشرح علي القاري (٣/٣٧٢)، وإرشاد المريد (٢٠٨)، والوافي (٢٨٦).

[4] المهند القاضبي (٦٠٠).

[5] انظر إبراز المعاني (٣/٢١٩)، وجامع الفوائد (٦٧٦)،

[6] أي قراءة الهمز.

[7] إبراز المعاني (٣/٢١٩).

**سبب الخلاف:** الخلاف في وجه الهمز في اللغة.

**تحرير المسألة:** إن أبا شامة ومَن معه ممن ضعف القراءة، يرون أن هذه الكلمة بعد أن كانت ضياء حصل فيها قلب مكاني من ضياء إلى ضئاي وعليه فلابد من قلب الياء إلى همزة للقاعدة الصرفية[١]، فأصبحت الكلمة ضئاء، فالذي ضعف القراءة يرى أن الكلمة لم تكن في الأصل فيها همزتان ثم أصبح بها همزتان وهذا ثقيل.

وقد وافقه على رأيه السمين إلا أنه قال: ((وبعد أن تتواتر قراءة كيف يقال فيها مثل ذلك، فلنأخذها بالقبول، وقد وجد القلب في قوله: ﴿أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ في السورتين[٢]))[٣]، وهذا هو الحق فالقراءة إذا تواترت لا يجوز ردها بقياس اللغة، وقد رد الجعبري عليه بقوله: ((المحذور تلاصقهما كما فر الخليل[٤] إليه لا لاجتماعهما في كلمة كـ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ **[الممتحنة (٤)]** لفاصل))[٥]،

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَأَفْئِيدَةً بِالْيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا))**[٦]

اختلف الشراح في صحة وجه مد الهمزة لهشام على قولين:

---

[١] انظر: شذا العرف في فن الصرف (٩٠).

[٢] سورة الإسراء آية (٨٣)، وسورة فصلت آية (٥١).

[٣] العقد النضيد (٣٧٤) بتحقيق خلف الله الحسيني.

[٤] أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري (ت بضع ١٦٠ هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٤٢٩/٧-٤٣٠).

[٥] كنز الجعبري (١٧٠٣/٤-١٧٠٤).

[٦] سورة إبراهيم عليه السلام، بيت (٨٠٠).

www.quranonlinelibrary.com


**القول الأول**: أنها قراءة صحيحة؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي والجعبري والدَّقُوقي وابن الجندي وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[1].

قال الدَّقُوقي: ((أخبر أن هشامًا بخلاف عنه قرأ ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بياء بعد الهمزة، فللباقي حذف الياء))[2].

**القول الثاني**: أنها قراءة ضعيفة؛ وهو قول أبي شامة والأصفهاني[3].

قال الأصفهاني: ((والعجب أن صاحب التيسير ذكر هذا الوجه الضعيف مع التزامه حذف الوجوه الضعيفة، ثم الذي يكثر منه التعجب أن الناظم نظمه))[4].

**سبب الخلاف**: الخلاف في وجه إثبات الياء في اللغة.

**تحرير المسألة**: إن أبا شامة ومن معه يرون أن هذه القراءة بعيدة عن فصاحة القرآن، حيث قال: ((وهذه أيضا قراءة ضعيفة بعيدة عن فصاحة القرآن العزيز))[5]، وقد ذكر احتمالًا بقوله: ((ولعل من روى قراءة الإشباع كان قد قرأها بلا همزة، فرد هشام عليه متلفظًا بالهمزة وأشبع كسرتها زيادة في التنبيه على الهمزة، فظن أن الإشباع مقصود فلزمه ورواه))[6]، وهذا يُرد عليه بحديث النبي

---

[1] انظر: المهند القاضبي (٦٢٥)، وفتح الوصيد (١٠٤٢/٣)، والدرة الفريدة (٢٤٣/٤-٢٤٤)، واللآلئ الفريدة (٧٣/٣-٧٤)، وكنز شعلة (٣٦٠/٢)، ومفيد اللورقي (٥٤٣/٢-٥٤٤)، وكنز الجعبري (١٨٢٣/٤)، وجامع الفوائد (٧١٩)، والجوهر النضيد (٤٠٥) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وسراج القاري (٩٥٩/٢-٩٦٠)، وشرح السيوطي (٣٧٥)، وشرح السنباطي (٦٢٢/٢)، وشرح علي القاري (٤٨٧/٣-٤٨٩)، وإرشاد المريد (٢٢٣)، والوافي (٣٠٣).

[2] جامع الفوائد (٧١٩).

[3] انظر: إبراز المعاني (٢٩٩/٣-٣٠٠)، وكاشف المعاني (٣٢٤-٣٢٥) بتحقيق علي السكاكر.

[4] كاشف المعاني (٣٢٥) بتحقيق علي السكاكر.

[5] إبراز المعاني (٣٠٠/٣).

[6] إبراز المعاني (٣٠١/٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ﷺ: ((إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة))[١]، وأيضا بما قاله الجعبري: ((ولا يكون مثل ذلك في المتواتر))[٢].

وقد نقل أبو شامة عن بعض مشايخه احتمال أن هشامًا قرأها بتسهيل الهمزة أو إبدالها ياء.[٣] ورد الجعبري على الاحتمال الذي ذكره مشايخ أبي شامة بقوله: ((خطأ؛ لأن تخفيفها بالحذف، ومن فرّق بين القلب والتسهيل لا يخفى عليه لأنه أظهر))[٤]، وقال علي القاري: ((فقد رواه الحافظ الداني: بأن النقلة عن هشام أعلم الناس بالقراءة، ووجوه الإتقان والإحكام، فمثل هذا الجهل لا يتصور في حق مثل هؤلاء الأعلام على أن هشامًا لم ينفرد بل شاركه جماعة فيها، وأيضًا تسهيل هذه الهمزة كالياء غير جائز؛ بل يتعين نقل الحركة إليها))[٥].

وقد ذكر العلماء توجيهها؛ فقال السخاوي: ((وهذه القراءة وجهها الإشباع، والإشباع أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الحرف الذي أُخذت منه، والغرض بذلك، الفرق بين الهمزة والدال؛ لأنهما حرفان شديدان))[٦]، وذكر الفاسي توجيهًا آخر فقال: ((والغرض بذلك في "أفئيدة" المبالغة في إخراج الهمزة وبيان نبرتها.))[٧]، وقال السمين: ((وقد ورد الإشباع في الحركات الثلاثة وهو مذهب مشهور عن العرب، فمن إشباع الضمة قوله:

وَإِنَّنِي حَيْثُمَا يَنْثَنِي الْهَوَى  مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو[٨]

---

[١] سبق تخريجه في ص (١٥٤).

[٢] كنز الجعبري (١٨٢٣/٤).

[٣] إبراز المعاني (٣٠٠/٣).

[٤] المصدر السابق.

[٥] شرح علي القاري (٤٨٨/٣).

[٦] فتح الوصيد (١٠٤٢/٣)

[٧] اللآلئ الفريدة (٧٣/٣-٧٤)

[٨] من (البسيط) لإبراهيم بن هرمة، وهو في ملحق شعر ابن هرمة (٢٣٩)، الجنى الداني (١٧٣).

ومن إشباع الكسرة قوله:

..... يُحِبَّكَ عَظْمٌ فِي التّرابِ تَرِيْبُ[1]

ومن إشباع الفتحة قوله:

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ[2]))[3].

فظهر أن القراءة صحيحة فصيحة متواترة والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**بَابُ اللَّامَات**

**((وَغَلَّظَ وَرْشٌ[4] فَتْحَ لَامٍ لِصَادِهَا أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلَا**

**إِذَا فُتِّحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ... .....))[5]**

اختلف الشراح في صحة تغليظ اللامات بشروطها لورش على قولين:

**القول الأول:** أن تغليظ اللامات لغة ثابتة فصيحة؛ وهو قول أبي العباس الأندلسي والسخاوي والهمذاني والفاسي وشعلة واللَّوَرْقي والدَّقُوقي والسمين وابن القاصح والسيوطي والسنباطي وعلي القاري والضباع والقاضي[6].

---

[1] من (الطويل) وقد نسبه الزمخشري لقيس بن الخطيم في ربيع الأبرار (٣٨٦/١).

[2] من (الرجز) لا يعرف قائله، انظر مغني اللبيب (٤٤٠/٤).

[3] العقد النضيد (٦٢٨-٦٢٩) بتحقيق خلف الله القرشي.

[4] عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، الملقب بورش (ت١٩٧هـ). انظر معرفة القراء (٣٢٣/١-٣٢٦).

[5] باب اللامات، بيت (٣٥٩-٣٦٠).

[6] انظر: المهند القاضبي (٤١٥)، وفتح الوصيد (٥٠٨/٢)، والدرة الفريدة (٢٥٢/٢-٢٥٣)، واللآلئ الفريدة (٤٨١/١-٤٨٥)، وكنز شعلة (٦٢١/١-٦٢٢)، ومفيد اللورقي (٢٤٧/١)، وكنز الجعبري (٩٢١/٢)، وجامع الفوائد (٤٠٦)،

قال الجعبري: ((وليس لغة ضعيفة للإجماع عليها))[١].

**القول الثاني**: أن تغليظ اللامات لغة ضعيفة؛ وهو قول أبي شامة والأصفهاني[٢].

قال أبو شامة: ((ولا شك أنه إن ثبت لغة فهو لغة ضعيفة مستثقلة))[٣].

**سبب الخلاف**: الخلاف في جواز تغليظ اللام لغة.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الثاني يرون ضعف التغليظ لثقله لغة، والعرب من لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف[٤].

قلت: أما أمر التثقيل والتخفيف فأمر نسبيّ، وهذا يجري منه كثير في أصول القراءة، فإن بعض القبائل سهلت الهمزة طلبًا للتخفيف، في حين أن بعض القبائل نطقت بتحقيق الهمزة، ولم يكن هذا عندهم ثقيلًا ولا مستقبحًا.

ومن أسباب الضعف عندهم: أن التغليظ مخالف لما عليه قراءة ورش؛ لاشتمالها على ترقيق الراءات والتقليل والنقل وغيره.[٥]

قلت: أيضًا هذا أمر نسبيّ كذلك، فإن أبا شامة لما مثّل بالتقليل، فإنه لا يوافق على ذلك؛ فالشاطبي قال: ((وقلل جهبذا))[٦]، وأصعب ما في رواية ورش هو التقليل، وهو ما قرره أبو شامة

---

والعقد النضيد (٣٨٠-٣٩٤) بتحقيق أحمد حريصي، والجوهر النضيد (٣٦٥-٣٧٢) بتحقيق محمد الشنقيطي، وسراج القاري (٢/٥٨٠-٥٨١)، وشرح السيوطي (١٧٩)، وشرح السنباطي (١/٢٦٩)، وشرح علي القاري (٢/٢٥٥)، وإرشاد المريد (١١٠-١١١)، والوافي (١٧٠-١٧١).

[١] كنز الجعبري (٢/٩٢١).

[٢] انظر إبراز المعاني (٢/١٨٣)، وكاشف المعاني (٢/٤٤٩) بتحقيق مصطفى السباعي.

[٣] إبراز المعاني (٢/١٨٣).

[٤] انظر إبراز المعاني (٢/١٨٣)

[٥] المصدر السابق.

[٦] سورة يوسف، بيت (٧٧٦).

عند شرحه لهذا البيت فقال: ((وكأنه أشار بذلك إلى التأنق في التلفظ بإمالة بين بين، فإنها صعبة على كثير ممن يتعاطى علم القراءة))[١].

والحق في ذلك أن التغليظ لغة صحيحة، وقد ذكر العلماء توجيهًا له، فقد فقال شعلة: ((وعلة التفخيم: أن الحروف الثلاثة مطبقة ومستعلية، فقربوا اللام إلى نحو لفظها بالتغليظ))[٢]، وما أحسن ما قال الجعبري: ((كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره -أي التغليظ- ومن لا فلا، وليس لغة ضعيفة للإجماع عليها للمعنى، فللفظ أولى))[٣]، فقد أُجمع على تغليظ اللام في لفظ الجلالة بعد فتح أو ضم والسبب هو تفخيم اسم الجلالة، وإذا كانت فخمت لأجل المعنى فللفظ أولى من أجل الصاد أو الظاء أو الطاء، وكما قال السخاوي: ((والاعتماد في جميع ذلك على النقل لا على القياس، ولو كان للقياس مدخل لكان ﴿خَلَطُواْ﴾...أولى بالتفخيم... إلا أن القراءة سنة متبعة على ما وردت من غير معارضة))[٤].

وأضف إلى ذلك فإن رواية ورش مجمع عليها، ولا تزال إلى يومنا منتشرة في بلاد المغرب العربي، فهي رواية متواترة، لا يصح تضعيف شيء منها؛ لأنه اتهام للأمة بعدم حفظها للقرآن وهو أمر -كما بينت- مستحيل والله أعلم.

---

[١] إبراز المعاني (٣/٢٦٤).

[٢] كنز شعلة (١/٦٢٢).

[٣] كنز الجعبري (٢/٩٢١).

[٤] فتح الوصيد (٢/٥٠٩-٥١٠).

## المطلب الثالث: الخلاف المتعلق بأداء الحرف القرآني.

**ماهية الخلاف:**

من الأصول المقررة في علم القراءات أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا مجال فيها للرأي والاجتهاد[١]، وهي تؤخذ من أفواه الشيوخ ولا تؤخذ من الكتب؛ ومن أخذ القراءة من الكتب فإن الخطأ لابسه بلا شك، وهذا مشاهد في كل زمان ومكان، فلابد لطالب القرآن أن يجلس أمام الشيوخ ويتعلم منهم كيفية أداء القرآن.

ونجد في كتب القراءات وصفًا لكيفية أداء بعض الأوجه القرائية كما فعل القاضي رحمه الله عندما أراد أن يوضح الإشمام فقال: ((وكيفية الإشمام...وقصارى القول أن تنطق بالصاد كما ينطق العوام بالظاء))[٢]، والضباع عند شرحه الإشمام قال: ((وقوله: إطباق الشفاه يريد به ضمها كهيئتها عند التقبيل))[٣].

وقد اختلف شراح الشاطبية في وصف بعض الأداءات القرآنية، وهذا الاختلاف ليس هو تنوعًا في العبارة، إنما هو اختلاف يبين فيه أن طريقة الأداء عند هذا الشارح تختلف عن أداء الشارح الآخر، والذي وقفت عليه (٧) مواضع.

- **الموضع الأول: قال الناظم:**

**((وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيءَ يُشِمُّهَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالًا لِتَكْمُلَا**

**وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا وَسِيءَ وَسِيئَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلَا))**[٤]

---

[١] انظر: أقوال العلماء الواردة في أن (القراءة سنة متبعة) والأحكام المبنية على ذلك، للدكتور عادل الرفاعي.

[٢] الوافي (٥١).

[٣] الإضاءة (٤٨).

[٤] سورة البقرة، بيت (٤٤٧-٤٤٨).

اختلف الشراح في أداء الإشمام في هذه الألفاظ (قِيلَ، وَغِيضَ، وَجِاْيٓءَ، وَحِيلَ، وَسِيقَ، سِيٓءَ، سِيٓئَتْ) على قولين:

**القول الأول**: أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتمال فاء الفعل، وتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي واللّوَرْقي وأبي شامة والدَّقُوقي وابن القاصح وترجيح علي القاري[1].

قال الهمذاني: ((وحقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرها أوائل هذه الأفعال مشمًا شيئًا من الضم، كأنك تأتي بحركة مركبة من حركتين: كسرة وضمة))[2]

**القول الثاني**: أن تلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا، جزء الضمة مقدم أقل، يليه جزء الكسرة الأكثر، ومن ثَمَّ تمحضت الياء؛ وهو قول الجعبري وابن الجندي والضباع والقاضي [3].

قال الجعبري: ((وكيفية اللفظ: أن يلفظ على الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا، جزء الضمة مقدم أقل، يليه جزء الكسرة الأكثر، ومن ثَمَّ تمحضت الياء))[4].

**سبب الخلاف**: الأداء المنقول إلى الشراح والقراء.

---

[1] انظر: فتح الوصيد (٦٢٤/٣)، والدرة الفريدة (١٢/٣). اللآلئ الفريدة (١٢/٢-١٣)، ومفيد اللورقي (٣٠٢/١-٣٠٣)، وإبراز المعاني (٢٨١/٢-٢٨٢)، وجامع الفوائد (٤٦٧)، وسراج القارئ (٦٨٢/٢)، وشرح علي القاري (٣٩٣/٢-٣٩٤).

[2] الدرة الفريدة (١٢/٣).

[3] انظر: كنز الجعبري (٣/ ١١٠٨)، والجوهر النضيد (٨٣) بتحقيق عبد الله برناوي، وإرشاد المريد (١٣٥)، والوافي (٢٠١).

[4] انظر: كنز الجعبري (١١٠٨/٣).

**تحرير المسألة:** إن الذي ذكره أصحاب القول الأول هو ما يسميه القراء في عصرنا الشيوع، وهو ما يقرأ به غالب أهل المغرب، والذي ذكره أصحاب القول الثاني هو ما يسميه القراء في عصرنا بالإفراز، وهو ما يقرأ به غالب أهل المشرق، وأداء هذا الإشمام من الصعب الترجيح فيه؛ أو الحكم على أداء بالخطأ؛ لأن كلًا من الفريقين من أهل المشرق ومن أهل المغرب يروون ذلك عن شيوخهم، وكل قول له إمام كبير قال به، والبحث في هذه المسألة من الأمور الصعبة؛ لأنه أداء منقول مشافهة من الشيوخ، وكل يقرأ كما تعلم، وهذه الكتب والشروح مهما وصفت فإنه يستحيل تأدية كل ما فيها والله أعلم.

- **الموضع الثاني: قال الناظم:**

((..... **وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلَا**

**وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ** .....))[1]

اختلف الشراح في أداء الإشمام في كلمة ﴿تَأۡمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] على أربعة أقوال:

**القول الأول:** الإدغام الصحيح ثم إشمام الضم بعد الإدغام وقبل فتحة النون الثانية؛ وهو قول شعلة والسمين والسيوطي والسنباطي[2].

قال شعلة: ((لأهل الأداء فيه مذهبان...والثاني الإدغام الصحيح ثم إشمام الضم بعد الإدغام وقبل فتح النون الثانية))[3].

---

[1] سورة يوسف، بيت (٧٧٣-٧٧٤).

[2] انظر: كنز شعلة (٣٢٩/٢-٣٣٠)، العقد النضيد (٥١٦) بتحقيق خلف الله الحسيني، وشرح السيوطي (٣٦٢)، وشرح السنباطي (٦٠١/٢).

[3] كنز شعلة (٣٢٩/٢-٣٣٠).

**القول الثاني**: ضم الشفتين مع أول التشديد من غير حركة في النون؛ وهو قول الجعبري والدَّقُوقي وابن الجندي وعلي القاري.[١]

قال الجعبري: ((والإشمام: وهو ضم الشفتين مع أول التشديد من غير حركة في النون.))[٢].

**القول الثالث**: الإشارة إلى الضم بعد الإدغام؛ وهو قول الضباع والقاضي[٣].

قال القاضي: ((والمراد بالإشمام هنا: ضم الشفتين عقب إدغام الحرف الأول في الثاني للإشارة إلى حركة الحرف المدغم))[٤].

**القول الرابع**: قالوا باحتمالين وهما:

١- ضم الشفتين من غير إحداث شيء في النون والإشارة تكون بعد الإدغام.

٢- أن يؤتى بالإشارة بعد سكون النون المدغمة وقبل كمال الإدغام.

وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي[٥]، فقد قال الهمذاني: ((وصفة ذلك[٦] أن تشير إلى الضمة مع لفظك بالنون مدغمة، من غير إحداث شيء في النون...وقال بعضهم: الإشارة في ذلك تكون بعد سكون النون المدغمة كما تكون بعد سكون الحرف الموقوف عليه))[٧].

**سبب الخلاف**: الأداء المنقول من الشيوخ.

---

[١] انظر: كنز الجعبري (١٧٧١/٤)، وجامع الفوائد (٦٩٩)، والجوهر النضيد (٢٩٦) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وشرح علي القاري (٤٣٠/٣-٤٣٥).

[٢] كنز الجعبري (١٧٧١/٤).

[٣] انظر: إرشاد المريد (٢١٦)، والوافي (٢٩٤).

[٤] الوافي (٢٩٤).

[٥] انظر: فتح الوصيد (١٠٠٩/٣)، والدرة الفريدة (١٨٣/٤-١٨٤)، واللآلئ الفريدة (٣٧/٣).

[٦] أي الإشمام.

[٧] الدرة الفريدة (١٨٣/٤-١٨٤).

**تحرير المسألة:** إن أصحاب القول الأول والثالث والرابع جعلوا هذا الإشمام كالإشمام في الوقف على أواخر الكلم، وأصحاب القول الثاني جعلوه الإشمام المقارن الذي تكلم عنه الضباع في الإضاءة[١]، وكما قال أبو شامة: ((وهو شيء يحتاج إلى رياضة))[٢]، وهذا الذي رأيته من أهل الأداء في عصرنا، فمنهم من يضم الشفتين من بداية النطق بالنون إلى نهاية الإدغام كما هو ظاهر من كلام الجعبري، ومنهم من يلفظ بالنون ثم يشير بالشفتين قبل كمال الإدغام، وكل يقرأ كما قرأ؛ لأن القراءة سنة متبعة والله أعلم.

- **الموضع الثالث: قال الناظم:**

**((وَمِنْ لَدُنِهِ فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ مُشِمَّهُ وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنْ شُعْبَةَ اعْتَلَا))**[٣]

اختلف الشراح في أداء قوله تعالى: ﴿لَّدُنۡهُ﴾ [الكهف٢] في قراءة شعبة[٤] على قولين:

**القول الأول:** أن تشير بالشفتين إلى الضمة بعد إسكان الدال، ولا يدركه الأعمى لكونه إشارة بالعضو من غير صوت؛ وهو قول السخاوي والهمذاني والفاسي واللَّوَرْقي وأبي شامة والسمين والسيوطي[٥].

قال السخاوي: ((حقيقة هذا الإشمام أن تشير بالعضو إلى الضمة بعد إسكان الدال، ولا يدركه الأعمى لكونه إشارة بالعضو من غير صوت، وتكسر النون والهاء))[٦].

---

[١] الإضاءة (٥٢)

[٢] إبراز المعاني (٢٦٣/٣).

[٣] سورة الكهف، بيت (٨٣٢).

[٤] أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي (ت١٩٣هـ). انظر معرفة القراء (٢٨٠/١-٢٨٧).

[٥] انظر: فتح الوصيد (١٠٦٥/٣)، والدرة الفريدة (٢٩٩/٤)، واللآلئ الفريدة (١١٤/٣)، ومفيد اللورقي (٥٥٩/٢)، وإبراز المعاني (٣٢٩/٣) وانظر (٣٤٠/٣-٣٤١)، والعقد النضيد (٧٣٦) خلف الله الحسيني وانظر (٧٧٣-٧٧٦)، وشرح السيوطي (٣٩٠).

[٦] فتح الوصيد (١٠٦٥/٣)

**القول الثاني**: أن الإشمام يكون بضم الشفتين مع الدال؛ وهو قول الجعبري وعلي القاري والضباع والقاضي[١].

قال الجعبري: ((والإشمام هنا ضم الشفتين مع الدال))[٢].

**سبب الخلاف**: الأداء المنقول إلى الشراح والقراء.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول جعلوا إشمام هذه الكلمة مثل الإشمام المذكور في باب الوقف الذي هو بُعَيْد تسكين الحرف، كما قال الهمذاني: ((من غير صوت يرى ولا يسمع كالإشمام في الوقف على الكلم المرفوعة...وقد مضى على هذا في الأصول في باب الوقف على أواخر الكلم))[٣]، وقد رد عليهم الجعبري بقوله: ((لأنه إن لم يكن على حرف لزم سكته))[٤]، ونقل القاضي عنه قوله: ((تنبيهًا على أن أصلها الضم وسكنت تخفيفًا))[٥]، فيكون هذا الإشمام مقارنًا للحرف كما قال الضباع: ((ضم الشفتين مقارنًا لسكون الحرف))[٦].

وأهل الأداء في عصرنا نقلوا أمرًا وهو وجود القلقلة في الدال، وقد انقسموا في ذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: يقرأ بإشمام الدال مع القلقلة.

الثاني: يقرأ بإشمام الدال من غير قلقة.

الثالث: سكون الدال مع اللقلقة ثم ضم الشفتين.

---

[١] انظر: كنز الجعبري (١٨٨٥/٤)، وشرح علي القاري (٥٣٨/٣)، وإرشاد المريد (٢٣٣)، والوافي (٣١١).

[٢] كنز الجعبري (١٨٨٥/٤).

[٣] الدرة الفريدة (٢٩٩/٤).

[٤] كنز الجعبري (١٨٨٥/٤).

[٥] الوافي (٣١١).

[٦] الإضاءة (٥٢).

وقد يكون مراد أصحاب القول الأول هو الإشمام من غير قلقلة فلذلك لا يخرج صوت للدال، وكل يقرئ بحسب ما قرأ والله أعلم.

## المبحث السابع: الخلاف المتعلق بالتوجيه.

### المطلب الأول: الخلاف في توجيه القراءة.

**ماهية هذا الخلاف:**

إن الشاطبية نظم في القراءات السبع كما هو معلوم، وقد جرت عادة الشراح المتقدمين أنهم يخلطون بذكر القراءات توجيهَها، وهم في ذلك بين مختصر ومطول، ولما كثر الكلام في التوجيه عندهم وقع شيء من الخلاف في ذلك التوجيه، وسبب هذا الخلاف قد يكون عائدًا إلى أوجهٍ في العربية أو في الإعراب أو إلى ما يعتقده الشراح من مذهب عقديٍّ، والذي وقفت عليه في هذا الخلاف هو ٦٨ موضعًا[١].

وهاك بعض الأمثلة على هذا الخلاف.

- **المثال الأول: قال الناظم:**

**((وَاضْمُمْ تَا عَجِبْتَ شَذًا))[٢]**

هنا ذكر أن حمزة والكسائي قرآ بضم التاء، وعليه فإن باقي القراء قرؤوا بفتحها، واختلف الشراح في توجيه قراءة الضم على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أنه أسند الفعل إلى النبي ﷺ؛ وهو قول ذكره الهمذاني والجعبري وابن الجندي وعلي القاري وجوّز احتماله السخاوي، وذكره الفاسي وأبو شامة والسمين بصيغة (قيل) [٣].

---

[١] هذا من خلال تتبع أولي، ولعلها أكثر من ذلك.

[٢] سورة الصافات، بيت (٩٩٦).

[٣] انظر: الدرة الفريدة (٢٠/٥)، كنز الجعبري (٢٢١٢/٥)، والجوهر النضيد (٤٤٨) بتحقيق محمد باه، فتح الوصيد (١٢٠٩/٤)، واللآلئ الفريدة (٣٢٣/٣)، وإبراز المعاني (١٢٨/٤)، والعقد النضيد (٩٤٩) بتحقيق طلال الحساني.

قال الجعبري: ((ووجه ضم تاء ﴿عَجِبْتَ﴾...قل يا محمد عجبتُ))[1].

قال علي القاري: ((أنه سبحانه أخبر أنه عجب، وأن حال هؤلاء انتهت في القبح إلى حد يتعجب منه كل أحد شاهدهم، ويقول: عجبت تعجب الإنكار والذم، والله أعلم والتقدير: قل يا محمد عجبتُ))[2].

**القول الثاني**: أنه أسند الفعل إلى كلّ من بلغه إنكار المشركين للبعث من المقرين بالبعث؛ وهو قول السخاوي واللَّوَرْقي والجعبري وابن الجندي وعلي القاري، وذكره الهمذاني والفاسي والسمين بصيغة (قيل)[3].

قال السخاوي: ((بل عجبتُ المعنى أن من شاهدهم يقول: عجبتُ لأنه يُعاين منهم العجب))[4].

**القول الثالث**: أنه أسند الفعل إلى الله سبحانه؛ وهو قول الهمذاني والفاسي وأبي شامة والدَّقُوقي والجعبري[5] والسمين وابن الجندي[6].

قال الفاسي: ((والوجه في قراءة من قرأ بضم التاء: إسناد العجب إلى الله عز وجل.))[7].

---

[1] كنز الجعبري (٥/٢٢١١-٢٢١٢).

[2] شرح علي القاري (٤/٢١٦)

[3] انظر: فتح الوصيد (٤/١٢٠٧- ١٢٠٨)، ومفيد اللورقي (٢/٦٥٨-٦٥٩)، وكنز الجعبري (٥/٢٢١١-٢٢١٢)، والجوهر النضيد (٤٤٨) بتحقيق محمد باه، وشرح علي القاري (٤/٢١٦)، والدرة الفريدة (٥/٢٠)، واللآلئ الفريدة (٣/٣٢٣)، والعقد النضيد (٩٤٩) بتحقيق طلال الحساني.

[4] فتح الوصيد (٤/١٢٠٧-١٢٠٨).

[5] وقال: إنه على الله محال، كنز الجعبري (٥/٢٢١١).

[6] انظر: الدرة الفريدة (٥/١٩-٢٠)، وإبراز المعاني (٤/١٢٨)، وجامع الفوائد (٨٤٧-٨٤٨)، وكنز الجعبري (٥/٢٢١١-٢٢١٢)، والعقد النضيد (٩٤٥-٩٤٩) بتحقيق طلال الحساني، والجوهر النضيد (٤٤٨) بتحقيق محمد باه.

[7] اللآلئ الفريدة (٣/٣٢٢).

**سبب الخلاف:** اختلافهم في صحة نسبة العجب إلى الله عز وجل، أهو جائز؟ أم أن الله ينزه عنه.

**تحرير المسألة:** إن العجب في اللغة معناه ((إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده...قال الزجاج[1]: أصل العجب في اللغة، أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله)) [2].

والعجب على ثلاثة أقسام:

١- عجب استحسان، وذلك كقوله ﷺ للأنصاري وزوجته لما أكرما الضيف: ((عجب، من فعالكما)) [3].

٢- عجب إنكار، كما في هذه الآية.

٣- عجب استفهام؛ وهذا لا يكون بحق الله تعالى لأنه يكون لخفاء الأسباب على هذا المستفهم عن الشيء المتعجب منه بحيث يأتيه بغتة بدون توقع وهذا مستحيل على الله؛ لأن الله لا يخفي عليه شيء وهو بكل شيء عليم[4].

وأهل السنة يثبتون صفة العجب لله عز وجل من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف؛ لأنها صفة ثابتة في القرآن والسنة، ففي السنة الحديث الذي مرّ سابقًا، وفي القرآن هذه الآية على هذه القراءة فإنها نص صريح في أن المتعجب هو الله عز وجل، وفسر أهل السنة بأنه عجب يليق به جل وعلا، وهذا ما قال به أصحاب القول الثالث إلا أن منهم من أثبت كما أثبت أهل السنة والجماعة كما فعل الفاسي[5] ومنهم من أوّل الصفة؛ فأخذ باللازم كما قال الأصفهاني: ((وإضافة

---

[1] أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السَّرِيّ الزجاج البغدادي، (ت ٣١١هـ) انظر سير أعلام النبلاء (٣٦٠/١٤).

[2] لسان العرب (٥٨٠/١)، وانظر معاني القرآن للزجاج (٣٠٠/٤).

[3] أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب، باب قول الله ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، حديث رقم (٣٧٩٨).

(٤) تفسير سورة الصافات لابن عثيمين (٤١).

[5] اللآلئ الفريدة (٣٢٢/٣).

العجب إليه مجاز من باب إطلاق الاسم الملزوم وإرادة اللازم))[1]، وهذا منهج الأشاعرة فهم يفسرونها بإرادة الثواب أو العقاب، وهذا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف[2]، وكما قال ابن القيم[3]: ((والعبارة الجامعة في باب التوحيد أن يقال: إثبات من غير تشبيه، ونفي من غير تعطيل قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ والعبارة الجامعة في المتشابه من آيات الصفات أن يقال: آمنت بما قال الله تعالى على ما أراده وآمنت بما قال رسول الله ﷺ على ما أراده، فهذا اعتقادنا الذي نتمسك به وننتهي إليه ونسأل الله تعالى أن يحيينا عليه ويميتنا عليه ويجعله وسيلتنا يوم الوقوف بين يديه إنه جواد كريم والحمد لله رب العالمين.))[4].

وأما من قال بالقول الأول فإن مرد هذا القول إلى القول الثاني؛ لأننا إذا قلنا إن الخطاب للنبي ﷺ فإنه يكون خطابًا للأمة؛ فالقاعدة تقول: الخطابات العامة في القرآن تشمل النبي ﷺ كما أن الخطابات الموجهة إليه ﷺ تشمل الأمة ولا تخصص إلا بدليل[5].

وهذا القول وإن كان محتملًا إلا أنه خرج عن ظاهر النص، ولعل من اختار هذا القول من الشراح فإنه ذهب به إلى التأول تاركًا الظاهر، ولا شك أن العمل بالظاهر هو المقدم إلا لدليل.

وهناك إشكال آخر لكل من جعل أن المعنى في القراءتين واحد، فإن القائلين بذلك جعلوا القراءة بضم التاء موافقة في المعنى تمامًا للقراءة بفتحها، وهذا خلاف الأصل، فالتاء في العربية إذا كانت مبنيةً على الفتح فهي للمخاطب، وإذا كانت مبنية على الضم فهي للمتكلم، فلا نخرج عن هذا الأصل إلا بدليل، فكيف نجعل القراءة بفتح التاء للنبي ﷺ والقراءة بضم التاء أيضًا له ﷺ.

---

[1] كاشف المعاني (٥٥٨-٥٥٩) بتحقيق علي السكاكر.

[2] ينظر مذكرة على العقيدة الواسطية (٤٤-٤٥)، والاعتقاد الخالص (١٣٢).

[3] محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى الدمشقي، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٥١هـ) انظر الدرر الكامنة (٣/٤٠٠-٤٠٣).

[4] اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/١٧٩).

[5] انظر: مجموع الفتاوى (١٤/٢٧٤-٢٧٥).

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((وَلَامَسْتُمُ اقْصُرْ تَحْتَهَا وَبِهَا شَفَا))**[1]

ذكر الناظم أن حمزة والكسائي قرآ بالقصر في قوله: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، والباقون بالمد. واختلف الشراح في توجيه القراءتين على ثلاثة أقوال:

**القول الأول**: أن القراءتين بمعنى واحد وهو الجماع؛ وهو قول السخاوي والفاسي واللَّوَرْقي والجعبري وجوز احتماله الهمذاني[2].

قال السخاوي: ((والذي يظهر أن المراد باللمس والملامسة الجماع))[3].

**القول الثاني**: أن القراءتين بمعنى واحد أيضًا وهو اللمس وهو مس الجسد باليد؛ وهو اختيار الهمذاني حيث قال: ((وجه من قرأ "أو لمستم": أنه أسند الفعل إلى الرجال المخاطبين على معنى مس الجسد باليد...ووجه من قرأ ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ﴾: أنه جعل الفعل من القبيلين الرجال والنساء، وعلى معنى الجماع، والجماع لا يكون إلا من اثنين...والقول الأول أحسن))[4].

**القول الثالث**: احتمال القولين؛ وهو قول أبي شامة والسمين حيث قال: ((والظاهر أن لامس ولمس صالحان للمعنيين))[5].

**سبب الخلاف**: المراد باللمس في الآية.

---

[1] سورة النساء، بيت (٦٠١).

[2] انظر: فتح الوصيد (٨٣٨/٣)، واللآلئ الفريدة (٣٠٣/٢)، ومفيد اللورقي (٤٢٠/١-٤٢١)، وكنز الجعبري (١٤٢٣/٣)، والدرة الفريدة (٣٣٠/٣).

[3] فتح الوصيد (٨٣٨/٣).

[4] الدرة الفريدة (٣٢٩/٣-٣٣٠).

[5] انظر: إبراز المعاني (٣٧/٣)، العقد النضيد (٤٩٢) بتحقيق منصور الغامدي.

وهذه المسألة وقع فيها خلاف من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى من بعدهم على قولين:

**تحرير المسألة:** إن القول الأول مروي عن علي وابن عباس والحسن وغيرهم رضي الله عنهم، حيث قال ابن عباس: ((الملامسة: الجماع، ولكن الله كريم يكني عما يشاء))[1].

والقول الثاني أنه كل لمس بيد كان أو بغيرها من أعضاء جسد الإنسان؛ مروي عن ابن مسعود وعطاء[2] حيث قال: ((الملامسة: ما دون الجماع))[3]، وهو اختيار الهمذاني حيث قال: ((لأن حقيقة اللمس في اللغة باليد، وحمله على غيره مجاز واتساع. وإذا كان حمله كذلك فحمله على الحقيقة أولى وأجدر.))[4].

وأما مسألة أن اللمس ناقض للوضوء فمحلها كتب الفقه. والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَرُدْ بِالِاخْبَارِ فِي قَالُوا أَئِنَّكَ دَغْفَلَا))[5]**

ذكر الناظم هنا أن ابن كثير قرأ بالإخبار في: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٩٠]، والباقون بالاستفهام.

وقد ذُكر في قراءة الإخبار قولان:

---

[1] جامع البيان (٣/٢٣٤٠).

[2] عطاء بن أبي رباح بن أسلم المكي، وقد وردت عنه رواية في حروف القرآن، توفي (١١٥هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥١٣).

[3] جامع البيان (٣/٢٣٤١).

[4] الدرة الفريدة (٣/٣٣٠).

[5] سورة يوسف، بيت (٧٨١).

**القول الأول**: أنها إخبار، فتدل هذه القراءة على أن بعض الإخوة عرفوه حقيقة؛ وهو قول السخاوي والفاسي واللَّوَرْقي وأبي شامة والجعبري والدَّقُوقي والسمين وعلي القاري وأحد التوجيهين عند شعلة واحتمله الهمذاني[1].

قال الفاسي: ((والوجه في قراءة من قرأ ﴿قَالُوٓاْ إِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ أنهم عرفوه فقالوا: إنك لأنت يوسف))[2].

**القول الثاني**: أن معنى هذه القراءة أيضًا الاستفهام، إلا أن همزة الاستفهام حذفت، وعليه فإن هذه القراءة يرجع معناها إلى قراءة الاستفهام؛ وهو قول ابن الجندي والتوجيه الثاني عند شعلة وذكر احتماله الهمذاني وأبو شامة والجعبري وعلي القاري[3].

قال شعلة: ((أو على حذف همزة الاستفهام، نحو: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا﴾، أي أو تلك نعمة))[4].

**سبب الخلاف**: هو خلاف أهل اللغة في جواز حذف همزة الاستفهام مع بقاء الاستفهام في سعة الكلام، والخلاف ليس في: ضرورة الشعر، والهمزة التي بعدها (أم).

---

[1] انظر: فتح الوصيد (٣/١٠٢٤-١٠٢٥)، واللآلئ الفريدة (٣/٥١)، ومفيد اللورقي (٢/٥٣٢)، وإبراز المعاني (٣/٢٧٠-٢٧١)، وكنز الجعبري (٤/١٧٨٤)، وجامع الفوائد (٧٠٤)، والعقد النضيد (٥٥٤) بتحقيق خلف الله الحسيني، وشرح علي القاري (٣/٤٥٣)، وكنز شعلة (٢/٣٣٩)، الدرة الفريدة (٤/٢٠٥-٢٠٦).

[2] اللآلئ الفريدة (٣/٥١).

[3] انظر: الجوهر النضيد (٣٣٢) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وكنز شعلة (٢/٣٣٩)، والدرة الفريدة (٤/٢٠٥-٢٠٦)، وإبراز المعاني (٣/٢٧٠-٢٧١)، وكنز الجعبري (٤/١٧٨٤)، وشرح علي القاري (٣/٤٥٣).

[4] كنز شعلة (٢/٣٣٩).

**تحرير المسألة:** إن ابن هشام[١] قال عن معاني الهمزة: ((أن تكون للاستفهام، كقولك: أزيد قائم؟ وهي أصل أدوات الاستفهام، ولذلك اختصت بأمور: أحدها: حذفها))[٢].

والنحاة قد اختلفوا في جواز حذفها في سعة الكلام ولم يتخلفوا في جواز حذفها في ضرورة الشعر وإذا كان بعدها (أم) كما ذكرت في سبب الخلاف.

قال المرادي[٣]: ((وذهب الأخفش[٤] إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم). وجعل من ذلك قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، قال ابن مالك: وأقوى الاحتجاج، على ما ذهب إليه، قول رسول الله ﷺ لجبريل: وإن زنى، وإن سرق؟. فقال: وإن زنى وإن سرق. أراد: أو إن زنى وإن سرق؟[٥]))[٦].

فعلى قول من جوّز حذف همزة الاستفهام في سعة الكلام قد نحمل قراءة ابن كثير على حذف الهمزة ويكون الأمر استفهامًا لا خبرًا إلا أن السمين رحمه الله أنكر هذا الاحتمال فقال: ((حذف أداة الاستفهام لا يجوز إلا إذا ذكرت بعدها "أم" كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ  بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِي؟[٧]

ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا ضرورة...فأما الآية فلا دلالة فيها لما ذكرته في الدر المصون))[٨]

---

[١] أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، النحوي المعروف (ت ٧٦١هـ) انظر الدرر الكامنة (٢/٣٠٨-٣١٠).

[٢] مغني اللبيب (١/٥).

[٣] حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، النحوي الكبير (ت٧٥٥هـ). الدرر الكامنة (٢/٣٢-٣٣).

[٤] أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي، تلميذ سيبويه (ت٢١٠هـ). سير أعلام النبلاء (١٠/٢٠٦-٢٠٨)

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركًا دخل النار، حديث رقم:(١٥٣)

[٦] الجنى الداني (١/٣٤-٣٥).

[٧] من (الطويل) لعمرو بن أبي ربيعة، في ديوانه (٣٩٩)، والجنى الداني (٣٥).

[٨] العقد النضيد (٥٥٤-٥٥٥) بتحقيق خلف الله الحسيني. وانظر الدر المصون (٦/٥٥١).

وإن كان الأخفش يجيز ذلك إلا أن حمل الآية على المشهور الغالب في العربية أولى وهو الإخبار؛ لأن الإخبار يأتي بمعنى جديد، فيكون المعنى أن ((بعض الإخوة قاله خبرًا، وبعضهم قاله استفهامًا، فجاءت القراءتان دالتين على المعنيين))[١].

وكما هو معروف فإن من القواعد المقررة أن القراءة بمنزلة الآية، وقد قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[٢] فقال: ((فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها.))[٣]، والقاعدة التفسيرية تنص على أن التأسيس أولى من التأكيد[٤]، فكان الحمل على الإخبار أولى من الحمل على الاستفهام؛ لأن كلام الله عز وجل لا يحمل على الأوجه الضعيفة وإنما يحمل على الأوجه القوية في كلام العرب، وحذف همزة الاستفهام التي لا تليها أم المتصلة قد اختلف فيه بين النحاة، والأصل عدم الحذف، وعليه يحمل كلام الله تعالى، ثم إن قراءة الإخبار تشتمل على معنى جديد، وهي تتوافق مع قراءة الاستفهام فيكون جمع من إخوة يوسف عليه السلام وقع في أنفسهم تردد من كونه يوسف فسألوا، ومنهم من وقع في نفسه أنه يوسف فأخبر، فتجتمع القراءتان على معنيين صحيحين متكاملين غير متناقضين والله أعلم.

---

[١] العقد النضيد (٥٥٤-٥٥٥) بتحقيق خلف الله الحسيني.

[٢] أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، شيخ الإسلام (ت٧٢٨هـ). انظر تذكرة الحفاظ (١٩٢/٤).

[٣] مجموع الفتاوى (٣٩١/١٣).

[٤] انظر: شرح مفصل لهذه القاعدة في الأسماء المتشابهة في الآية الواحدة لحمدان العنزي (٢٤).

## المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بتوجيه كلام الناظم.

### ماهية هذا الخلاف:

يتعلق هذا الخلاف بفعل الناظم في بعض المواضع، حيث إن الناظم يقوم بفعل ما هو على خلاف العادة، مثل إعادة ما يذكره في الأصول أو يقدم أو يؤخر وغير ذلك، فهذه الأفعال التي جرى فيها الناظم على غير عادته في النظم، اختلف الشراح في توجيهها، وعدد المواضع التي وقفت عليها ٢٤ موضعًا.

وخذ ثلاثة من الأمثلة:

- **المثال الأول: قال الناظم**

**((وَذَكِّرْ فَنَادَتْهُ وَأَضْجِعْهُ شَاهِدًا))**[١]

اختلف الشراح في سبب ذكر الناظم للإضجاع على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن الناظم ذكر الإضجاع تأكيدًا، وهو قول الفاسي والسمين وابن الجندي[٢].

قال الفاسي: ((والإضجاع ها هنا معلوم من قاعدتهما في ذوات الياء وذكره تأكيدًا لما علم.))[٣].

**القول الثاني:** أن الناظم ذكر الإضجاع لينبّه على محل علامة التأنيث؛ وهو قول الجعبري وابن القاصح وعلي القاري[٤].

---

[١] سورة آل عمران، بيت (٥٥٤).

[٢] انظر: اللآلئ الفريدة (٢/٢١٤)، والعقد النضيد (٢٦٦) بتحقيق منصور الغامدي، والجوهر النضيد (١٤٥) بتحقيق الدكتور عبد الله البلوشي.

[٣] اللآلئ الفريدة (٢/٢١٤).

[٤] انظر: كنز الجعبري (٣/١٣٢٤)، وسراج القاري (٢/٧٧٠)، وشرح علي القاري (٣/٢٦).

قال ابن القاصح: ((ونص على الإمالة؛ لينبّه على محل العلامة))[١].

**القول الثالث**: أن الناظم ذكر الإضجاع حتى لا يتوهم أن هذا الحرف خرج عن قاعدة الإمالة؛ وهو قول ابن جبارة حيث قال: ((فما الفائدة في نصه على الإمالة فيه لهما[٢] لأنه من ذوات الياء وقاعدتهما فيها الإمالة؟ قلت: لو سكت عنها لجاز أن يتوهم خروجهما عن القاعدة في هذا الحرف.))[٣].

**سبب الخلاف**: ذكر الناظم للإضجاع مع أن الكلمة من ذوات الياء.

**تحرير المسألة**: إن أصحاب القول الأول يرون أن الناظم ذكر الإمالة تأكيدًا، ولو لم يذكرها لأمال حمزة والكسائي اللفظ على قاعدة إمالة ذات الياء، قال ابن الجندي: ((ولو سكت عنه لم يضره؛ إذ الألف هذه قراءة مَن ذكّر الفعل منقلبة عن ياء، فهي داخلة في قوله: أمالا ذوات الياء))[٤].

وأصحاب القول الثاني يقولون: إنه ذكر لينبّه على محل علامة التأنيث، وإنما نص على الإمالة وقصد بها إمالة الألف الثانية؛ ليبيّن أن الألف الممالة هي محل تاء التأنيث، وعليه فلن تكون هناك إمالة في قراءة التأنيث لأنها حلت محل الألف الممالة، إلا أن قوله: (وذكّر) ضده (وأنث) والتأنيث واضح من القواعد العربية.

---

[١] سراج القاري (٢/٧٧٠).

[٢] أي حمزة والكسائي.

[٣] مفيد ابن جبارة (٣/ل٩أ).

[٤] الجوهر النضيد (١٤٥-١٤٦) بتحقيق عبد الله البلوشي.

ومن قال إن الناظم نص على الإمالة حتى لا يتوهم أن هذا الحرف مستثنى من الإمالة، فإن قول الناظم ((وأنجيت للكوفي أنجى تحولا))[1] يرد عليه؛ إذ إن حمزة والكسائي يميلان قوله: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٣] والناظم لم ينص على الإمالة.

والأقرب هو قول أصحاب القول الأول ولو ترك الناظم لم يضره كما قال ابن الجندي والله أعلم.

- **المثال الثاني: قال الناظم:**

**((هَنَا قَاتَلُوا أَخِّرْ شِفَاءً وَبَعْدُ فِي بَرَاءَةَ أَخِّرْ يَقْتُلُونَ شَمَرْدَلَا))[2]**

اختلف الشراح في عدم ذكر الناظم للواو قبل "قاتلوا" على قولين:

**القول الأول:** أن الناظم جرد الفعل "قاتلوا" من الواو؛ ليشير أن الواو باقية ولم تؤخر مع الفعل؛ وقطع بهذا ابن جبارة حيث قال: ((وجرده من الواو إشارة إلى أن الواو باقية لم تؤخر مع الفعل قبلها (فيليها)[3] إذن "قَاتَلُوا" وتبقى الواو التي مع "قُتِلُوا" في مكانها فيليها قاتلوا، ويجوز أن يكون مراده تأخير الفعل مع [الواو][4] المصاحبة له، لكن اقتصر الناظم على ذكر الفعل لأن الواو تابعة له؛ لأنه يلزم من تأخير المتبوع تأخير التابع))[5].

**القول الثاني:** أن الناظم اقتصر على ذكر الفعل لأن الواو تابعة له، وهو قول ابن الجندي واحتمال أورده ابن جبارة[6].

---

[1] سورة الأنعام، بيت (٦٤٤).

[2] سورة آل عمران، بيت (٥٨٥).

[3] ليست في المخطوط، ولكن نقله ابن الجندي.

[4] ليست في المخطوط، ولكن نقله ابن الجندي.

[5] مفيد ابن جبارة (٣/ل٢٦).

[6] انظر: الجوهر النضيد (٢٥١) بتحقيق عبد الكريم الميموني، ومفيد ابن جبارة (٣/ل٢٦).

قال ابن جبارة: ((ويجوز أن يكون مراده تأخير الفعل مع [الواو][1] المصاحبة له، لكن اقتصر الناظم على ذكر الفعل لأن الواو تابعة له))[2].

**سبب الخلاف:** عدم ذكر الواو في البيت.

**تحرير المسألة:** إن ابن جبارة ذكر أن الشاطبي جرد الفعل من الواو؛ ليشير أن الواو باقية والفعل هو الذي تأخر، إلا أن ابن الجندي رد على هذا القول الذي ذكره بقوله: ((كيف يدعي القول الأول، وكيف يتخيل أن الكلمة كانت وقاتلوا، فحول قاتلوا وحدها وبقيت الواو، فقدمت قتلوا بعد فصلها من الواو، وضمت إلى الواو الأولى، وأخرت قاتلوا وحدها من بعد قطعها من الواو وضمت إلى المتأخرة بل وقاتلوا وقتلوا كذا هما[3] من غير تحويل، وكذلك القراءة الأخرى، ولا يتخيل التحويل من لقلب[4] سليم.))[5]، وكما هو ظاهر فإن ابن الجندي وافق ابن جبارة في الاحتمال الثاني والله أعلم.

- **المثال الثالث: قال الناظم:**

**((وَآمِنْتُمُو فِي الْهَمْزَتَيْنِ أُصُولُهُ وَفِي الْوَصْلِ الأُولَى قُنْبُلٌ وَاوًا ابْدَلَا))[6]**

اختلف الشراح في سبب إعادة مذهب قنبل في ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في فرش سورة تبارك مع أنه ذكر حكمها في الهمزتين من كلمة، على أربعة أقوال:

---

[1] ليست موجودة في المخطوط، ولكن نقله ابن الجندي.

(٢) ابن الجندي (٢٥١) بتحقيق عبد الكريم الميموني، وانظر مفيد ابن جبارة (٣/ل٢٦ب).

(٣) وفي نسخة (كلاهما).

(٤) في النسخة هكذا، وأظن أنها (من له قلب سليم).

(٥) الجوهر النضيد (٢٥١) بتحقيق عبد الكريم الميموني.

[6] ومن سورة المجادلة إلى سورة ن، بيت (١٠٧٦).

**القول الأول**: أن الناظم أعاد ذكر كلمة ﴿ءَأَمِنتُم﴾ ليبيّن أنها من باب الهمزتين لا من باب اجتماع ثلاث همزات؛ وهو قول الفاسي والسمين وابن القاصح، وهو أحد الأقوال عند أبي شامة وأحد القولين عند الجعبري وعلي القاري[(١)].

قال ابن القاصح: ((يريد ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وقد تقدم في باب الهمزتين من كلمة أصوله: أي أصول حكمه: من التسهيل، والتحقيق، والمد والقصر. وقد تقدم أيضًا أن قنبلًا يبدل الهمزة الأولى في الوصل واوًا، ولكنه لم يعين في الأصول لفظ ﴿ءَأَمِنتُم﴾ بالملك هل هو مما اجتمع فيه همزتان أو ثلاث؟. فاستدرك الكلام عليها هنا وقال: لفظ ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في سورة الملك الذي ذكرته في الأصول إنما هو من باب الهمزتين لا من باب اجتماع ثلاث همزات، وإنهما وإن اشتركا جنسًا فقد افترقا نوعًا؛ لأن تلك بعد همزتيها ألف وميمها مفتوحة، وليس بعد همزتي "ءأمنتم" هنا ألف وميمها مكسورة))[(٢)].

**القول الثاني**: أن الناظم أعاد ذكر الكلمة؛ تسهيلا على المتعلمين؛ وهو أحد القولين عند شعلة حيث قال: ((وكرر ذلك ههنا تسهيلًا على المتعلمين))[(٣)].

**القول الثالث**: أن الناظم أعاد ذكر الكلمة؛ ليبيّن أن حكم الإبدال لقنبل يكون في حالة الوصل؛ وقد ذكر ذلك الأصفهاني والدَّقُوقي والضباع وهو أحد القولين عند شعلة وأبي شامة والجعبري وعلي القاري[(٤)].

---

(١) انظر: اللآلئ الفريدة (٤٢٩/٣)، والعقد النضيد (٣٨٥-٣٨٦) بتحقيق عائض بن سعيد القرني، وسراج القاري (١١٤١/٣)، وإبراز المعاني (٢١٤/٤)، وكنز الجعبري (٢٤١٠/٥)، وشرح علي القاري (٣٥٩/٤-٣٦٠).

(٢) سراج القاري (١١٤١/٣).

(٣) كنز شعلة (٦٧٢/٢).

(٤) انظر: كاشف المعاني (٦٥٦) بتحقيق علي السكاكر، وجامع الفوائد (٩٠٠)، وإرشاد المريد (٣٠٥)، وكنز شعلة (٦٧٢/٢)، وإبراز المعاني (٢١٤/٤)، وكنز الجعبري (٢٤١٠/٥)، وشرح علي القاري (٣٥٩/٤-٣٦٠).

قال شعلة: ((وكرر ذلك ههنا...ليصرح أن إبدال قنبل حال الوصل دون الوقف، لأن قوله ثَمَّ: (موصلا)[1] في الباب[2] بمعنى (واصل) غريبٌ))[3].

**القول الرابع**: أعاده تأكيدًا وتذكيرًا؛ وهو قول وابن الجندي والسنباطي والقاضي وهو السبب الأول عند أبي شامة[4].

قال القاضي: ((وأعاد الناظم ذكر ذلك هنا لمجرد التذكير بهذا الحكم لبعده.))[5]

**سبب الخلاف**: إعادة الناظم لكلمة ﴿ءَأَمِنتُم﴾.

**تحرير المسألة**: إن الذي قال بأن الناظم أراد أن يبيّن أنها من باب الهمزتين لا من باب اجتماع ثلاث همزات، رد عليهم ابن الجندي بقوله: ((وهذا كلام ساقط؛ لأن الملك ليس فيها كلمة تزاحم هذه التي يتكلم فيها لا ذات همزتين ولا ذات ثلاث؛ فهي تفهم من أول وهلة من قوله (والملك)[6]...والعجب من يلتبس عليه بذات ثلاث همزات، وهذه مكسورة الميم بخلاف المفتوحة، ويزيل هذا اللبس قوله: ﴿أَمْ أَمِنتُم﴾ بهمزة واحدة بعد هذه المختلف فيها، فإذا استفهم بها دخلها همزة ثانية، فمن أين تجيء الثالثة))[7].

والذي قال إن الناظم أراد أن يبيّن أن حكم الإبدال لقنبل يكون في حالة الوصل؛ لأنه قوله في باب الهمزتين ((موصلا))[8] ليس واضحًا، قد رد عليهم ابن الجندي بقوله: ((والمقصود يفهم من

---

[1] وهو قوله: (...وأبدل قنبل في الأعراف منها الواو والملك موصلا) باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩١).

[2] أي في باب الهمزتين من كلمة.

[3] كنز شعلة (٦٧٢/٢).

[4] انظر: الجوهر النضيد (٣٤١-٣٤٢) بتحقيق أحمد عبد الجليل، وشرح السنباطي (٨٣٧/٢)، والوافي (٣٧١)، وإبراز المعاني (٢١٤/٤).

[5] الوافي (٣٧١).

[6] باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩١).

[7] الجوهر النضيد (٣٤٢) بتحقيق محمد فتحي.

[8] باب الهمزتين من كلمة، بيت (١٩١).

موصلا الذي هو بمعنى غير واصل؛ لأن موصلا اسم فاعل من أوصل، ولابد من شيء يوصل به، فكأنه قال: موصل الهمزة بالحرف الذي قبله، وهذا واضحٌ جدًا))[1]

وأما الاحتمال الذي انفرد بذكره شعلة وهو في قوله: ((وكرر ذلك ههنا تسهيلًا على المتعلمين))[2]؛ فأقول: أنه احتمال بعيد؛ لأن الذي وصل من المتعلمين إلى شرح هذا البيت لن يضره فهمه إن شاء الله.

ولعل الأقرب أن الناظم أراد التذكير والتأكيد، بل لو أن الناظم أسقط هذا البيت لن يضر كما قال ابن الجندي: ((إن البيت لو أسقطه لما احتيج إليه))[3]والله أعلم.

---

[1] الجوهر النضيد (٣٤٢) بتحقيق محمد فتحي، وانظر العقد النضيد (٧٤٧-٧٤٨) بتحقيق الدكتور أيمن سويد.

[2] كنز شعلة (٦٧٢/٢).

[3] الجوهر النضيد (٣٤٢) بتحقيق محمد فتحي.

## الخاتمة

أحمد الله تعالى على إتمام هذا البحث، وفي الختام أذكر أهم نتائج البحث، والتوصيات المقترحة:

**أولا: نتائج البحث:**

- عدد أنواع الخلاف بين شراح الشاطبية حسب استقراء البحث بلغت: (٢١) نوعًا موزعة بين موضوعات مختلفة كما سيأتي بيانه في الفقرات التالية:

١. خلاف الشراح الذي يتعلق (برواية البيت) ينقسم إلى: خلافهم في ألفاظ البيت، وخلافهم في ضبط البيت.

٢. خلاف الشراح الذي يتعلق (باللغة) ينقسم إلى: خلاف في إعراب البيت، وخلاف بين الأوجه اللغوية والضرورات الشعرية، وخلاف في معاني الكلمات في البيت.

٣. خلاف الشراح الذي يتعلق (بمنهج الناظم) ينقسم إلى: خلاف يتعلق باستخراج القراءات التي لم ينص عليها الناظم، وخلاف يتعلق برمزية البيت، وخلاف يتعلق بارتباط المسألة بأخرى مذكورة، وخلاف يتعلق بالموضع المراد، وخلاف يتعلق بما يدل على ترجيح الناظم لوجه أو تضعيفه أو تقديمه على آخر.

٤. خلاف الشراح الذي يتعلق (بفهم مراد الناظم) ينقسم إلى: الخلاف الذي يتعلق بمراد الناظم، والخلاف الذي يتعلق بالمسائل حكاية ورواية، والخلاف الذي يتعلق بالأوجه التي تُخَرَّج من البيت، والخلاف الذي يتعلق بالكلمات التي تدخل تحت قاعدة واختلف دخولها في قاعدة أخرى.

٥. خلاف الشراح الذي يتعلق (بالتعقب على الناظم) ينقسم إلى: خلافهم الذي يتعلق بمدى وضوح عبارة الناظم، وخلافهم الذي يتعلق بمدى التزام الناظم بمصطلحه.

٦. خلافهم الشراح الذي يتعلق (بالتحرير) ينقسم إلى: الخلاف الذي يتعلق بجواز القراءة بما خالف أو وافق الشاطبي أصله، والخلاف الذي يتعلق بصحة القراءة أو الوجه، والخلاف الذي يتعلق بأداء الحرف القرآني.

٧. خلاف الشراح الذي يتعلق (بالتوجيه) ينقسم إلى: خلافهم في توجيه القراءة، وخلافهم في توجيه كلام الناظم.

- ثمرة الخلاف بين شراح الشاطبية في الأنواع السابق ذكرها جاء على درجات: فمنه ما له أثر في أوجه القراءة بزيادة أو نقصان، ومنه ما له أثر في طريقة أداء الوجه، ومنه ما ليس له أثر في القراءة بل متعلق بالنظم وسبكه ووضوحه وإعرابه، ومنه ما أثره متعلق بتوجيه القراءة ومعناها.
- من خلال هذه الدراسة ظهر أن بعض الشراح تتميز شروحهم بالنقد والتدقيق، وبعضهم لا يظهر في شرحه إلا أنه متبع لرأي الجماهير ولا يتعلق بما انفردوا به، ومنهم من يشرح الأبيات على الظاهر، دون تتبع الناظم في تفاصيلها، ومنهم من عنده انفرادات أو تتبع الانفرادات والغرائب وعني بها.
- أظهرت الدراسة أن كثيرًا من مسائل الشاطبية قد يبدو منها للناظر المتعجل أن لا خلاف فيها ولا يفهم من كلام الشاطبي إلا معنًى واحد، فإذا توسع الناظر في شروح الشاطبية وجد أن بعض هذه المسائل ذات خلاف مشهور عند الشراح وإن لم يكن مشتهرًا بين الطلاب.
- كان الخلاف بين شراح الشاطبية سببًا في وقوع الخلاف بين مدارس الإقراء في المشرق والمغرب.

**ثانيا: التوصيات:**

- ظهر من خلال هذا البحث عدد من الأفكار البحثية المهمة للمشتغلين بالشاطبية والقراءات السبع؛ تتمثل بدراسة كل نوع من أنواع الخلاف على حدة، ودراسة ذلك تكون وفق ما يلي:

١. اختيار الباحث نوعًا من أنواع الخلاف.

٢. أخذ شرحين والمقارن بينهما.

٣. حصر مواضع الخلاف بينهما في النوع المدروس.

٤. أخذ باحث آخر شرحًا آخر، ورؤية ماذا زاد عليهما أو بماذا خالفهما في هذا النوع، وهكذا إلى آخر شرح وضع في الخطة، وهكذا كل نوع، وبهذه الطريقة بإذن الله يجتمع مشروع علمي فيه مادة علمية قيمة تستوعب عددًا من الطلاب والباحثين.

- تقبل الخلاف في مسائل الأداء والتحرير؛ خصوصًا وأن هناك عددًا من المسائل فيها آراء علمية لها حظ من النظر وعليها العمل، وهذا من الخلاف الواسع، والحمد لله.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تمسك بهديه إلى الممات.

## فهرس الأعـلام[1]


| العلم | رقم الصفحة |
|---|---|
| أبو إسحاق إبراهيم الجعبري | ٢٦ |
| أبو إسحاق إبراهيم السريّ | ١٧٧ |
| أبو الحسن الأنصاري | ١٩ |
| أبو الحسن البلخي | ١٨٢ |
| أبو الحسن البلنسي | ١٩ |
| أبو الحسن السخاوي | ١٩ |
| أبو الحسن بن أبي بزة | ١٥٨ |
| أبو العباس أحمد الحراني | ١٨٣ |
| أبو العباس أحمد بن جبارة | ٢٦ |
| أبو العباس أحمد بن مسعود | ٢٦ |
| أبو العباس الأندلسي | ٢١ |
| أبو الفضل عبّاد الأصفهاني | ٢٥ |
| أبو الفضل عبد الرحمن الأسيوطي | ٢٦ |
| أبو القاسم علي بن القاصح | ٢٦ |
| أبو بكر السريّ | ٤٥ |
| أبو بكر بن أيْدغْدي | ٢٦ |
| أبو بكر بن عياش | ١٧٣ |


(١) نظراً لكثرة أسماء الأعلام من القراء والرواة وغيرهم، وكثرة تكرارها؛ فقد اكتفيتُ بالإحالة إلى موضـــع ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب دون بقية المواضع.

وقد اتَّبعتُ في هذا الفهرس الترتيب الهجائي.

| العلم | رقم الصفحة |
|---|---|
| أبو عبد الله الإشبيلي | ١٩ |
| أبو عبد الله الذهبي | ٢١ |
| أبو عبد الله الفاسي | ٢٥ |
| أبو عبد الله محمد الخزرجي | ١٩ |
| أبو عبد الله محمد الصنهاجي | ٢٦ |
| أبو عبد الله محمد القرطبي | ٢٠ |
| أبو عبد الله محمد الموصلي | ٢٥ |
| أبو عبدالله البلنسي | ١٩ |
| أبو عبدالله محمد النفزي | ١٨ |
| أبو عبدالله محمد بن عاشر | ١٩ |
| أبو عمارة حمزة الزيات | ٣٢ |
| أبو عمر الدوري | ١٥٤ |
| أبو عمر محمد بن جرجة | ٥٤ |
| أبو عمرو الداني | ٢٠ |
| أبو عمرو بن العلاء | ١٥٦ |
| أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الأعلى | ٢٦ |
| أبو محمد عبد الله الجياني | ٤٦ |
| أبو محمد عبد الله بن هشام | ١٨٢ |
| أبو موسى المقدسي | ٢٠ |
| أبو نصر السبكي | ٢٢ |
| أبو يوسف الهمذاني | ٢٦ |
| أحمد السنباطي | ٢٧ |

| العلم | رقم الصفحة |
|---|---|
| حسن المرادي | ١٨٩ |
| حفص بن سليمان الأسدي | ٣١ |
| الخليل الفراهيدي | ١٦٩ |
| صلاح الدين | ١٨ |
| عاصم الكوفي | ٦٣ |
| عبد الفتاح القاضي | ٢٧ |
| عبد الله بن ذكوان | ٩٥ |
| عبد الله بن عامر | ١٥٦ |
| عبد الله بن عبد الوارث | ٢٠ |
| عبد الله بن كثير | ١٤١ |
| عثمان بن سعيد | ١٦٥ |
| علي الضباع | ٢٧ |
| علي القاري | ٢٧ |
| علي الكسائي | ١٤٥ |
| عيسى بن مينا | ١٥٦ |
| القاسم الشاطبي | ١٨ |
| القاسم اللَّوَرْقي | ٢٥ |
| محمد الدمشقي | ١٧٨ |
| محمد بن الجزري | ٦ |
| محمد بن الحسين | ١٩ |
| محمد بن جرير | ١٦٠ |
| محمد بن وضاح | ٢٠ |

| العلم | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| محمد تميم الزعبي | ٣٤ |
| نافع بن أبي نعيم | ٥٦ |
| هشام بن عمار | ٤٨ |

## فهرس المصادر المراجع

١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السَّبع للإمام الشَّاطبي. للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق محمَّد جادو، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة،١٤١٣هـ.

٢. إرشاد المريد إلى مقصود القصيد. لعلي بن محمد لضباع. ط:الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٤٤٠هـ/١٩٨٤م.

٣. الأسماء المتشابهة في الآية الواحدة في القرآن الكريم بين التأسيس والتأكيد، لحمدان بن لافي بن جابر العنزي، الطبعة الأولى، من ضمن مطبوعات كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، (١٤٣٦هـ).

٤. الأعلام، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ)، نشره دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، أيّار/ مايو ٢٠٠٢.بيروت/لبنان.

٥. أقوال العلماء الواردة في (أن القراءة سنة متبعة) والأحكام المبنية على ذلك، للدكتور عادل بن إبراهيم بن محمد الرفاعي، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٥٨.

٦. إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، لإلياس بن أحمد حسين بن سليمان البرماوي، نشره الندوة العالمية، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٧. إنباه الرواة عن أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٨. البحر المحيط، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر.

٩. البداية والنهاية، للإمام ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، الطبعة الثانية (١٤١١هـ-١٩٩٠م) مكتبة المعارف ببيروت.

١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشره المكتبة العصرية – لبنان/صيدا.

١١. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، بتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، بمراجعة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى، في الكويت في التراث العربي، سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

١٢. تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، طبعة دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

١٣. تفسير القرآن الكريم سورة الصافات، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، طبعة دار الثريا، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)

١٤. التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري (ت٤٧٨)، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة

١٥. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: ٤٤٤هـ)، بتصحيح أوتو يرتزل، طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

١٦. جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد. لعبدالرحمن بن أحمد التركستاني، المعروف بالدَّقُوقي. تحقيق علي بن عبدالقادر بن شيخ علي سيت، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ٢٠١٥م-١٤٣٦هـ.

١٧. جامع الفوائد في شرح أسنى القصائد، للشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الأعلى التركستاني، المعروف بابن الدَّقُوقي(ت٧٣٥هـ) رسالة دكتوراه للطالب علي بن عبد القادر بن شيخ علي سيت، بإشراف أ.د مصطفى محمد محمود أبو طالب، في جامعة أم القرى (كلية الدعوة وأصول الدين، قسم القراءات)، (١٤٣٦هـ-٢٠١٥).

١٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة -الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

١٩. الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش، للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن فارس الخياط (ت٤٥٢هـ)، بتحقيق عبد الرحمن بن محمد العبيسي، في جماعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢٠. الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) بتحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢١. الجوهر النضيد في شرح القصيد. لأبي بكر بن أيْدَغْدِي بن عبدالله الشمسي المعروف بابن الجندي. دراسة وتحقيق في رسائل دكتوراه بالجامعة الإسلامية:

- من أول الكتاب إلى نهاية باب الإدغام الكبير (إدغام المتماثلين). تحقيق الدكتور/ عبدالرزاق محمد الحافظ. ١٤٢٣هـ.
- من أول باب إدغام الحرفين المتقاربين إلى نهاية باب أحكام النون الساكنة والتنوين. تحقيق الدكتور/ خالد بن محمد إسحاق. ١٤٣١هـ.
- من أول باب الإمالة إلى نهاية باب الزوائد. تحقيق الدكتور/ محمد محفوظ الشنقيطي. ١٤٣٢-١٤٣٣هـ.
- فرش سورة البقرة. تحقيق الدكتور/ عبدالله علي برناوي. ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.
- من أول فرش سورة آل عمران إلى نهاية سورة المائدة. تحقيق الدكتور/عبدالله سالم البلوشي.٢٠١١م.
- من أول فرش سورة الأنعام إلى نهاية سورة الأنفال. تحقيق الدكتور/ محمد أحمد برهجي.٢٠٠٩م.
- من أول فرش سورة التوبة إلى نهاية سورة الحجر. تحقيق الدكتور/عبدالكريم نويفع الميموني. ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.
- من أول فرش سورة النحل إلى نهاية سورة المؤمنون. تحقيق الدكتور/عبدالله عطاالله الحسيني. ٢٠١٦م.
- من أول فرش سورة النور إلى نهاية سورة ص. تحقيق الدكتور/ محمد باه عبدالله باه. ٢٠١٩م.
- من أول فرش سورة الزمر إلى نهاية سورة الملك. تحقيق الدكتور/ محمد فتحي عبدالجليل. ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.
- من أول فرش سورة ن إلى نهاية الكتاب. تحقيق الدكتور/ طارق سعيد السهلي. ٢٠١٦م.

٢٢. حرز الأماني ووجه التهاني، للقاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي، بضبط واعتناء علي بن سعد الغامدي المكي، شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٣٧هـ-٢٠١٦م).

٢٣. ديوان عمرو بن أبي ربيعة، دار بيروت للطاعة والنشر، توزيع: دار عباس أحمد الباز -مكة المكرمة، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، بتحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم، دمشق.

٢٥. الدرة الفريدة في شرح القصيدة. لابن النجيبين الهمذاني. تحقيق الدكتور/ جمال محمد طلبة السيد. ط. الأولى، مكتبة المعارف للنشر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر (ت٨٥٢هـ)، نشره دار الجيل في بيروت (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

٢٧. ربيع الأبرار، للزمخشري، بتحقيق: عبد الأمير فهمي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط. الأولى، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٢٨. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي. لأبي القاسم علي بن عثمان الشهير بابن القاصح. تحقيق الدكتور/ علي بن محمد عطيف.مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف بالمدينة المنوَّرة، ١٤٣٥هـ.

٢٩. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٣٠. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف (ت١٣٦٠هـ)، منشورات محمد علي بيضون، لنشر كتب السنة والجامعة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى (٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ).

٣١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، الطبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت- لبنان.

٣٢. شرح الجعبري على متن الشَّاطبيَّة المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني. لبرهان الدِّين إبراهيم بن عمر الجعبري. تحقيق: فرغلي سيد عرباوي. ط:الأولى، مكتبة أولاد الشَّيخ بمصر.

٣٣. شرح الشاطبية. لجلال الدين السيوطي. تحقيق مكتب قرطبة بمصر. ط: الأولى، ٢٠٠٤م.

٣٤. شرح العلامة ابن عبدالحق السنباطي على حرز الأماني للشاطبي. دراسة وتحقيق يحيى بن محمد حسن بن أحمد زمزمي. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٣٥. شرح ملا علي قاري على الشاطبية. بتحقيق فرغلي سيد عرباوي. ط: الأولى، مكتبة فرغلي سيد عرباوي، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.

٣٦. شعر ابن هرمة، تحقيق: محمد نفّاع، وحسين عطوان، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٩٦٩م).

٣٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشره: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٨. صحيح الجامع الصغير وزياداته، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.

٣٩. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، بتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، نشره: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

٤٠. طبقات المفسرين، لمحمد بن علي بن عبد الحي الداوودي (ت٩٤٥هـ)، طبعة مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ

٤١. العقد النَّضيد في شرح القصيد (شرح القصيدة الشَّاطبيَّة في القراءات السَّبع) لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمَّد الشهير بالسمين الحلبي:

- من أوَّل الكتاب إلى باب الفتح والإمالة. دراسة وتحقيق: الدُّكتور/ أيمن رشدي سويد. ط: الأولى، دار نور المكتبات بجدَّة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- من أول باب الفتح والإمالة إلى آخر باب اللامات. تحقيق أحمد علي حريصي. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- من أول باب الوقف على أواخر الكلم إلى نهاية باب ياءات الزوائد. تحقيق عبدالله غزاي البراق. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ-١٤٢٣هـ.
- فرش سورة البقرة. تحقيق ناصر سعود القثامي. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ-١٤٢٤هـ.
- من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الأنعام. تحقيق منصور بن محمد الغامدي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.
- من أول سورة الأعراف إلى آخر سورة الكهف. تحقيق خلف الله محسن القرشي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، ١٤٣١هـ-١٤٣٢هـ.

- من أول سورة مريم إلى آخر سورة ص. تحقيق طلال خلف الحساني. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية،١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.
- من أول سورة الزمر إلى نهاية الكتاب. تحقيق عائض بن سعيد القرني. بالجامعة الإسلامية،١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ.

٤٢. غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن الجزري (٨٣٣هـ)، بتحقيق برجستراسر، نشره: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٤٣. غيث النفع في القراءات السبع، للإمام علي النوري الصفاقسي، بتحقيق جمال الدين محمد شرف، طبعة دار الصحابة للتراث بطنطا نشر في: ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٤٤. فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق ودراسة د.مولاي محمد الإدريسي الطاهري. ط:الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٥. فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني. لأبي عبدالله محمد بن داود الصنهاجي المشهور بـ"ابن آجُرُّوم". تحقيق ودراسة الدكتور/ عبدالرحيم نبولسي. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٦. القصيدة المالكية في القراءات السبع، لأبي محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق وشرح الدكتور أحمد بن علي بن عبد الله السديس، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (١٤٢٦/١٤٢٧هـ)

٤٧. قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، بتحقيق د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع، طبعة دار إيلاف الدولية، الطبعة الأولى (١٤٣٨-٢٠١٧).

٤٨. قواعد التفسير (جمعًا ودراسة)، للدكتور خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، من ضمن سلسلة القواعد والضوابط والكليات.

٤٩. كاشف المعاني في شرح حرز الأماني. لأبي الفضائل عباد بن أحمد الأصفهاني:

- من أول الكتاب إلى نهاية فرش سورة النساء. تحقيق مصطفى السباعي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩-١٤٤٠هـ.
- من أول فرش سورة المائدة إلى نهاية الكتاب. تحقيق علي السكاكر. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤٠-١٤٤١هـ.

٥٠. الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي الأندلسي (٤٧٦هـ)، بتحقيق سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى في كلية الدعوة وأصول الدين بمكة المكرمة.

٥١. كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي المقرئ (٥١٦هـ) بتحقيق الدكتور ضاري إبراهيم العاصي الدوري، طبعة دار عمار للنشر والتوزيع بعمّان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٥٢. كتاب التحدث بنعمة الله، لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، بتحقيق اليزابث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة.

٥٣. كتاب شذا العرف في فن الصرف، للأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، دار الفكر العربي-بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٩).

٥٤. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، نشره مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٥٥. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) بتحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

٥٦. كنز المعاني في شرح حرز الأماني. لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة. دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم المشهداني. ط:الأولى، دار الغوثاني للدراسات القرآنية بدمشق، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٥٧. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة. لأبي عبدالله محمَّد بن الحسن الفاسي. حقَّقه وعلَّق عليه: الشَّيخ عبدالرَّزاق بن علي بن إبراهيم موسى. قدَّم له: الدُّكتور/ عبدالله ربيع محمود حسين. ط: الأولى، دار الرُّشد بالرِّياض، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .

٥٨. لسان العرب، لأبي الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٥٩. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، لأبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط (٥٤١هـ)، بتحقيق وفاء عبد الله قزمار في جامعة أم القرى بقسم اللغة العربية بمكة المكرمة.

٦٠. متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، باعتناء عبد العزيز فاضل العنزي، الطبعة الأولى

(٢٠١١م-١٤٣٢هـ)، إدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت.

٦١. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، نشر في:١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٦٢. مختصر بلوغ الأمنية، للشيخ علي محمد الضباع، بتحقيق جمال محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٦٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت٧٦٨هـ)، وضع حواشيه/خليل المنصور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٦٤. المستقصى في علم التصريف للدكتور عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة.

٦٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٦٦. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (٤٦٢هـ-٥٥٠هـ)، بتحقيق أ.د/ إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، طبعة دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ

٦٧. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ، بتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي، طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٦٨. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٦٩. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق طيار آلتي قولاج، استانبول ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (المتوفى: ٧٦١هـ) بتحقيق: د.مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، الطبعة: السادسة ١٩٨٥.

٧١. المفتاح في الصرف، صنفه أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)

٧٢. المفيد في شرح القصيد. لابن جبارة المقدسي، بتحقيق خير الله الشريف، مكتبة دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط: الأولى، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ.

٧٣. المفيد في شرح القصيد، لعلم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي اللَّوَرْقي. دراسة وتحقيق عبد الحميد بن سالم الصاعدي. رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٧٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، للإمام أبي إسحاق بن موسى الشاطبي (المتوفى٧٩٠هـ) بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، في جامعة أم القرى.

٧٥. المهند القاضبي في شرح قصيد الشاطبي. لأبي العباس أحمد بن علي الأندلسي. تحقيق الدكتور يوسف بن مصلح الردادي. ط: الأولى، دار ابن الجوزي، ١٤٣٨هـ.

٧٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، في مصر.

٧٧. النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (المتوفى ٨٢٣ هـ)، بتحقيق الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (١٤٣٥هـ).

٧٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (المتوفى:١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالاوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٧٩. الوافي في شرح الشاطبية للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي. ط: السادسة، مكتبة السوادي بجدة ومكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

## فهرس الموضوعات

# المحتويات

المقدمة ..... ٥
الأهمية العلمية للموضوع: ..... ٧
أسباب اختيار الموضوع: ..... ٩
الدراسات السابقة: ..... ١٠
حدود البحث ..... ١٣
خطة البحث ..... ١٥
منهج البحث: ..... ١٧
التمهيد: ..... ١٨
المطلب الأول: التعريف بالشاطبي. ..... ١٨
المطلب الثاني: التعريف بمنظومة حرز الأماني ووجه التهاني ..... ٢٣
المبحث الأول: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالبيت رواية. ..... ٢٨
المطلب الأول: الخلاف في ألفاظ البيت. ..... ٢٨
المطلب الثاني: الخلاف في ضبط البيت ..... ٣٥
المبحث الثاني: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالبيت لغة ..... ٤٠
المطلب الأول: الخلاف في الإعراب. ..... ٤٠
المطلب الثاني: الخلاف بين الأوجه اللغوية والضرورات الشعرية. ..... ٤٧
المطلب الثالث: الخلاف في معنى الكلمة في البيت. ..... ٥١

المبحث الثالث: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بمنهج الناظم. ..... ٥٦
المطلب الأول: الخلاف المتعلق باستخراج القراءات التي لم ينص عليها الشاطبي لفظًا أو قيدًا. ..... ٥٦
المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بالرموز. ..... ٧٠
المطلب الثالث: الخلاف المتعلق بارتباط المسألة المذكورة بأخرى. ..... ٨١
المطلب الرابع: الخلاف المتعلق بالموضع المراد..... ٨٩
المطلب الخامس: الخلاف المتعلق بما يدل على ترجيح الناظم لوجه أو تضعيفه أو تقديمه على آخر..... ٩٥
المبحث الرابع: الخلاف المتعلق بفهم مراد الناظم. .....١٠٣
المطلب الأول: الخلاف المتعلق بمراد الناظم.....١٠٣
المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بالمسائل حكاية ورواية. .....١١١
المطلب الثالث: الخلاف المتعلق بالأوجه التي تُخرّج من البيت.....١٢٢
المطلب الرابع: الخلاف المتعلق بالكلمات التي تدخل تحت قاعدة واختلف في دخولها في قاعدة أخرى. .....١٣٢
المبحث الخامس: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتعقب على الناظم. .....١٣٩
المطلب الأول: الخلاف المتعلق بمدى التزام الناظم بمصطلحه. .....١٣٩
المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بمدى وضوح عبارة الناظم. .....١٤٧
المبحث السادس: خلاف شراح الشاطبية المتعلق بالتحرير.....١٥٣
المطلب الأول: الخلاف المتعلق بجواز القراءة بما خالف أو وافق الشاطبي أصله. .....١٥٣
المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بصحة القراءة أو الوجه. .....١٦٠
المطلب الثالث: الخلاف المتعلق بأداء الحرف القرآني. .....١٦٨

المبحث السابع: الخلاف المتعلق بالتوجيه. ..... ١٧٥
المطلب الأول: الخلاف في توجيه القراءة. ..... ١٧٥
المطلب الثاني: الخلاف المتعلق بتوجيه كلام الناظم. ..... ١٨٤
الخاتمة ..... ١٩١
فهرس الأعلام ..... ١٩٤
فهرس المصادر والمراجع..... ١٩٨
فهرس الموضوعات ..... ٢١١